

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ، تأليف

الشنشوري، عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ. بخط محمد
السعداوي الشافعي - ١٢٠٦ هـ.

٩٢ ق

٥٢٢ × ١٦ سم

١٩ س

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، المتن بالحمرة ،
بها آثار أكل ارضة ، طبع .

٣٥٦

الارهرية ٢ : ٧٠٦ ، دارالكتب المصرية ١ : ٥٦٠

١- الفرائض ، فقه اسلامي - المؤلف

٢- الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح الرحبية

ه - شرح بغية الباحث .

كتاب
 في شرح المنظومة الحبيب
 للإمام العام الشيخ عبد الله
 الشنوبلي المغربي
 الناظر
 في



مكتبة
 جامعة القاهرة
 ١٢٦١

مكتبة

ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله
والحمد اي الوصف بالجميل ثابت **لله** وكل من
صفاته تعالى جميل فهو وصف لله تعالى لجميع
صفاته **علي ما انعم** اي على انعامه والقد
لاطلاق ولم يتعرض لذكر المنعم به قال
الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله
إيها ما لقصور العبارات عن الإحاطة به
ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون
شئ **حمد** منصوب على انه منفعات
مطلق وهو مؤكد ويجوز ان يكون مبتدأ
للمنوع ايضا لوصفه بقوله **به**
يجلوا عن القلب العمي اي حمدا يذهب
الله به عن القلب عماه والقلب معلوم
والعمي مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر
واطلاقه على عمي البصيرة وهو الجمل اطلاق
محاذي والعمي الضار هو عمي القلب وسمي
الجمل بالعمي لان الجاهل للونه متخيرا
يشبه الاغمي واما عمي البصر فليس بضار
في الدين قال الله سبحانه وتعالى فانما

لا تعي

العمي هو الذي لا يبصر بالقلوب والعمي هو الذي لا يبصر بالقلوب والعمي هو الذي لا يبصر بالقلوب

تعالى
العمي هو الذي لا يبصر بالقلوب والعمي هو الذي لا يبصر بالقلوب والعمي هو الذي لا يبصر بالقلوب

لا تعي الابصار ولكن تعي القلوب التي في
الصدور وقال قيادة رحمه الله تعالى
البصر الظاهر بركة ومنفعة وبصر
القلب هو البصر النافع انتهى ولما حمد الله
تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما ولقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تسعد
له ما دام اشقي في الدنيا **الكتاب**
شعر الصلاة بعد اي بعد ما تقدم
وهو هنا مبني على الضم كما هو مقرر عند
النحاة والصلاة لغة الدعاء والصلاة هي
المطلوبة من الله هي رحمة وقيل مغفرة
وقيل كرامته وقيل ثناءه عند الملائكة
ذكر هذه الوجة الشيخ شهاب الدين
ابن الهيثم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام
خروجها من كراهة افراد احد هما عن الآخر
فقال **والسلام** اي التحية **علي نبي دينه**
السلام وهو نبينا صلى الله عليه وسلم

قال الله تعالى ملة ابيكم ابراهيم هو سماكم
المسلمين والنبى انسان ذكر اوحى اليه بشرع
وان لم يامر بتبليغه فان امر بذلك فرسول
ايضا فالنبى اعلم من الرسول وقيل هما
معني واحد وهو معني الرسول والنبى
بالهزمة من النبأ اي الخبر لانه مخبر عن الله تعالى
وبالي هزمة وهو الاكثر من النبوة وهي الرفع
لان النبى مرفوع الرتبة والدين ما شرعه
الله من الاحكام والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى ولا يتحقق
الا بقبول الامر والنهي والايمان هو التصديق
بما جاء به الرسول من عند الله والاقرار به
وهما وان اختلفا مفهوما فاما صدهما واحد
فلا يصح في الشرع ان يحكم على احد بان مؤمن
وليس بمسلم وبالعكس ولا يعني بوحدهما
سويهما **هذا قول محمد بن محمد** يدل
من نبى فيكون مجرورا ويجوز رفعه على انه
خبر مبتدأ محذوف وهو اسم من اسما
نبينا صلى الله عليه وسلم وهي كما نقل ابن

الحاجم

في معنى النبى والرسول
فان النبى هو الذى يوحى اليه
والرسول هو الذى يلقى به
فان النبى هو الذى يوحى اليه
والرسول هو الذى يلقى به

الحاجم عن ابي بكر ابن العربي والنووي
رحمهم الله ان لمة النبى اسم واختار هذا الاسم
لوجوه منها ان الله تعالى ذكره في القرآن العظيم
في سياق الامتداح ومنها انه اشهر واكثر
استعمالا في السنة الصحابة والتابعين فمن
بعدهم وقوله **خاتم رسل ربهم** اي وانبيائه
قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين
والصلاة والسلام على اله وهم مؤمنوا بني
هاشم وبني المطلب وقيل جميع الامة وقيل
عمرته الذين ينتسبون اليه وهم اولاد
فاطمة ونسلكهم وقيل اقاربه من قريش
وقيل غير ذلك **من بعده** اي تبعه **وصحبه**
من بعده ايضا وهم اسم جمع لصحابه معني
الصحابي وهو من اجتمع مؤمن به ولو
ساعة ومات على ذلك وقيل من طالت صحبته
له وكثرت محالته له والاحد عنه وقيل غير ذلك
ولما حمد الله تعالى وصلى على نبيه صلى الله عليه
وسلم قال **ونسأل الله لنا الاعانة فيما نولينا**
اي تحريسا وقصدنا يقال فلان يتواخي الحق

وَيَأْخُذُ أَي يَقْصِدُهُ وَيَتَخَذُهُ وَيُقَالُ تَأَخَّضْتُ
 الشَّيْءَ تَحْرِيثُهُ وَالتَّخْرِيءُ طَلَبُ الْآخِرِيِّ وَكَثِيرٌ مَا
 يَسْتَعْمَلُهُ الْفُقَهَاءُ بِمَعْنَى الْجَهْدِ وَالْإِلْفَاطِ لِلثَّلَا
 مِتْقَارِبَةِ قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
 الْجَهْدُ وَالتَّخْرِيءُ وَالتَّأَخُّدُ بِذَلِكَ الْمَجْمُودِ فِي
 طَلَبِ الْمَقْصُودِ أَنْتَهَى وَيُقَالُ اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ الصَّحْفَةِ
 وَلَا يُقَالُ اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ نَوَاقِثَ وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ
 التَّوْحِيءَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ
 فِي تَخْصِيصِ النَّاطِقِ التَّوْحِيءَ بِالذِّكْرِ وَنَحْنُ
 وَقَوْلُهُ **مِنْ الْإِبَانَةِ** أَيِ الْإِظْهَارِ وَالْكَشْفِ **عَنِ**
مَذْهَبٍ مَفْعُولٌ يُصْلَحُ لِلْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ
 بِمَعْنَى الذَّهَابِ وَهُوَ الْمَرْغُوعُ أَوْ مَحْلُهُ أَوْ زَمَانُهُ
 وَاصْطِلَاحًا مَا تَرَجَّحَ عِنْدَ الْمُجْتَمِعِ فِي مَسْئَلَةٍ مَا
 بَعْدَ الْجَهْدِ فَصَارَ لَهُ مُعْتَقَدٌ وَمَذْهَبًا وَهُوَ
 الْمُرَادُ هُنَا وَقَوْلُهُ **الْإِمَامُ** أَيِ الَّذِي يَقْتَدِي بِهِ
 وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَأَبْدَلُ مِنَ الْإِمَامِ قَوْلُهُ
زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ ابْنِ الضَّمْحَاكِ الصُّحَايِ ٥
 الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ مِنْ بَنِي الْخِزَارِ يُكْنَى أَبَا
 سَعِيدٍ وَقِيلَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقِيلَ أَبَا خَارِجَةَ

قَدَرُ

قَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ مِنْ
 خَمْسَةِ عَشْرَ سَنَةً وَتَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ لِسَنَةِ خَمْسَةِ
 وَارْبَعِينَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ
 وَمُنَاقِبُهُ شَهِيرَةٌ وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ رَوَى
 ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ يَوْمَ مَوْتِ
 زَيْدٍ الْيَوْمَ مَاتَ عَالِمُ الْمَدِينَةِ وَخُطِبَ عَمْرِي
 اللَّهُ عَنْهُ بِالْحَاجَبِيَّةِ فَقَالَ مَنْ يَسْأَلُ عَنِ الْغَرَائِضِ
 فَالْيَاثُ زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَقَالَ مَسْرُوقٌ دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ فَوَجَدْتُ فِيهَا
 مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 وَقَالَ الشَّعْبِيُّ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ابْنِ ثَابِتٍ خَصْلَتَيْنِ
 بِالْقُرْبِ وَالْغَرَائِضِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبُوهُ
 قَدْ اجْتَمَعَ فِي سَمْعِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنَاسِبَاتُ
 تَتَعَلَّقُ بِالْغَرَائِضِ لَمْ يَجْمَعْ فِي اسْمٍ غَيْرِهِ إِفْرَادًا
 وَجَمْعًا وَعَدَدًا وَطَرَحًا وَضَرْبًا فَا لْأَفْرَادُهَا
 فَالزَّائِي بِسَبْعَةٍ وَهِيَ عِدَّةُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ
 وَعِدَّةُ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ وَحَدُّهُ وَعِدَّةُ الْوَرَثَةِ
 مِنَ النِّسَابِ بِالْإِخْتِصَارِ وَالْيَا بَعَشْرَةٌ وَهِيَ عِدَّةُ
 الْوَارِثِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالْإِخْتِصَارِ وَعِدَّةُ الْوَرَثَةِ

ابْنُ ثَابِتٍ

قَوْلُهُ الرَّاسِخِينَ أَيِ الثَّابِتِينَ فِي الْعِلْمِ سَبَلُ الْإِمَامِ
 مَا لَكَ عَنِ الرَّاسِخِ فِي الْعِلْمِ فَقَالَ مَنْ يَجْمَعُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ
 أَسْيَا التَّقْوَى فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَالتَّوَضُّعِ
 فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّوَهُدِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الدُّنْيَا وَالْمُجَاهَدَةِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَقْسَمُ أَهْلُ

من النساب البسط والبال باربعة وهي عدد
اسباب الارث والاصول التي لا تقول واما الجمع
فالزاي مع الياسبعة عشر وهي عدد الورثين
والوارثات بالاختصار والزاي مع الدال احد
عشر وهي عدد الوارثات على طريق البسط من النساء
بزيادة مولاة المولاة والياء مع الدال اربعة
عشر وهي عدد الورثين بالبسط خلي المولي
لانه قد يكون انثى والزاي مع الياء والدال
احد وعشرون وهي عدد جميع من يرث
بالفرض من حيث اختلاف احوالهم كما سيبين
لان اصحاب النصف خمسة والربع اثنا
والثمن واحد والثلاثين اربعة والثلاث اثنا
والسدس سبعة وقد ضبط ذلك بعضهم
في ضمن بيت فقال
ضَبُّطُ ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ هَذَا الرَّجَزِ
خَذْهُ مُرْتَبًا وَقُلْ هَبَّادٌ بَرٌّ
واما العدد فعدد حروف اسمه ثلاثة وهي
عدد شروط الارث هي تحقق موت المورث
وتحقق وجود الموارث والعلم بالجملة المقتضية

للارث

للارث وعدد الاصول التي تقول واما الطرح
فاذا طرحت الدال من الياء بقي ستة وهي عدد
الفروض القرآنية وعدد المواضع اذا طرحت
الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف
وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الياء
بقي ثلاثة ايضا وتقدم ما فيها واما الضرب
فاذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها
تبلغ تسعة وهي عدد اصول المسائل على
الارجح واكثر ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك
والله اعلم وينرجع الي كلام المؤلف رحمه الله
فقال **الفرضي** بفتح الفاء والراء العالم
بالفرائض ويقال له فاض وفريض كواسم
وعليم وفراض وفرضي بسكون الراء ايضه واجاز
ابن الهيثم رحمه الله ان يقال فرائضي ايضه وان
قال جماعات انه خطأ والفريض قال الجلال المحلي
رحمه الله تعالى جمع فريضة بمعنى مفروضة
اي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت
علي غيرها انتهى اي فغلبت على التعصيب
وجعلت لقباً لهذا العلم وسياتي تعديفه

وقوله **إِنْ كَانَ ذَلِكَ** أي المذكور من الإبانة أو
توجيهها **أَهْمُ الْغَرَضِي** لن يريد التصديق في
علم الغرائض فهو تعليل لما ذكر قال العلامة سبط
المازدي رحمه الله تعالى أي فسال الله تعالى
الاعانة لنا فيما قصدناه من الأظهار والكشف
عن مذهب الإمام زيد رضي الله عنه لأن هذا
من أهم المقصد فإنه لا يخيب من قصده قال الله
تعالى واسألوا الله من فضله قال بعض العلماء المراد
بالمسئلة ألا يعطيه انتهى وقال الإمام تاج الدين
ابن عطاء الله رضي الله عنه متى وفقك الله للطلب
فاعلم أنه يريد أن يعطيك انتهى وقوله **عِلْمًا**
منسوب على أنه منقول لأجله وهو علة لقوله إذ
كان ذلك من أهم الغرضي أو لقوله تواخيت
أي لأجل علمنا **بأن العلم** وهو حكم الذهن الجازم
المطابق للواقع وهو خلا في الجهل والالاف واللام
فيه للاستغراق أو للعهد الشرعي وهو التفسير
والحديث والفقه ويحقق بذلك ما كان الله له
بالعلم من خير ما سعي فيه ومن **أولي ماله العبد**
دعي أي تسب قال الله تعالى أنا يحبني الله من عباده
العلماء

العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين آمنوا وتوا العلم درجات وقال تعالى وقارب
زدني علما والاحاديث في فضائل العلم كثيرة أشهر
منها **أقوله** صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين
رجل أتاه الله ما لا فسلطه على هلكته في الخير
ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
الناس رواه البخاري من حديث بن مسعود
ومنه **أقوله** صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا
يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة رواه
الترمذي وحسنه عن أبي هريرة رضي الله عنه
وقال الشافعي رضي الله عنه طلب العلم أفضل من صلاة
النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم
انتهى وكفي بالعلم شرفا أن كل أحد يدعيه
وإن جهل قبحا أن كل أحد ينكره **وعلمنا بأن هذا**
العلم وهو علم الغرائض **مختص بما قد شاع**
فيه عند كل العلماء بأنه أول علم يفقد في
الأرض بالكلية **حتى لا يكاد يوجد** أي لا
يقرب من الوجدان وما فقد حقيقة يصدق
عليه أنه لا يقرب من الوجدان وما فهمه الشيفع بدر

الدين سبط المارديني رحمه الله من كلام المصنف
رحمه الله حيث قال اي يقرب من عدم الوجدان
فليس بظاهر لان الانافية داخلية في كلامه علي
يكاد لا علي يوجد وانما اشاع عند العلماء انه اول
علم يفقد لما روي بن ماجه والحاكم في المستدرک
عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا تعلموا الفرائض
وعلموه الناس فانه نضق العلم وهو ينسي وهو
اول علم ينزع من امتي رواه البيهقي في سننه
وقال تفرد به حفص بن عمر وليس بالقوي ولما كان
علم الفرائض من يستغله قليل لتوقعه علي علم الحساب
وتشعب مسائله وارتباط بعضها ببعض كما في
مسائل الجد وغيره كان عرضة للنسيان فلاجل
هذا حث صلي الله عليه وسلم علي تعلمه وتعليمه واما
قوله فانه نضق العلم فاختلق في معناه علي اوجه
اقرنها ان للانسان حالتين حالة الحياة وحالة
موت وفي الفرائض معظم الاحكام المتعلقة بالموت
وقيل غير ذلك مما اضربنا عنه خوف الاطالة
وقد ورد في علم الفرائض ايضا من الاحاديث
والاثر مما يدل علي فضله وشرفه اشياء كثيرة

فراجعها

فراجعها في المطولات وعلم بان **زيد** الامام
المذكور **خص** من بين الصحابة رضي الله عنهم
لا محالة قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية
اي الاحيلة ويجوز ان يكون من الحول والتوقع
او الحركة وهي مفعلة منهما واكثر ما يستعمل
بمعني اليقين او الحقيقة او بمعنى لا بد والميم
زائدة انتهى فيكون المعني وان زيدا خص حقيقة
او يقينا او لا بد **بما حباه** اي اعطاه والحجوة
العطية والحجاء العطاء **خاتمة الرسالة** والنبوة
سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم **من قوله** صلي
الله عليه وسلم **في فضله** اي في فضل زيد بن
ثابت المذكور **منها** علي فضله وشرفه
افرضكم زيد ذكر ابن الصلاح ان الترمذي
والنسائي وابن ماجه روه باسناد جيد
قال وهو حديث حسن انتهى وروي الترمذي
في جامعه باسناد صحيح عن انس رضي الله عنه
بلغني اعلم امتي بالفرائض زيد بن ثابت وانما
قال ذلك صلي الله عليه وسلم قال ابن الهيثم نقل
عن الماوردي رحمه الله للعلماء في ذلك خمسة

قوله خمسة اوجه احدها انه قال ذلك صاعلي مناقب زيد والرجبة في تعلم الفرائض كرجبته لانه كان منقطعا
الي لثرائض بخلاف غيره الثاني انه قاله تسريعا له وان ساركم غير فيه كما قال اقراءكم ايح واعلمكم بالحلال
وتحريم معاذ واصدقكم فحجة ابو ذر واقضاكم علي الثالث انه اشار به الي جماعة من الصحابة كان زيد
افرضهم الرابع انه اراد به ان زيدا كان اشدهم غناية وحرصا علي علم الفرائض الخامس ما ذكره الله تعالى واذا
اقتصرق عليه لانه الارحح من الالوجه اذ قيني

اوجه وعدها الي ان قال الخامس انه قال
ذلك لانه كان اصحهم حسابا واسرعهم جوابا
ثم قال الماوردي ولاجل هذه المعاني لم ياخذ
الشافعي رضي الله عنه الا بقوله رضي الله عنه انتهى
وقوله **ربنا هيئ لنا** اي بهذه الشهادة من
سيد البشر وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم
اي حسبك بها لانها غاية تنهاك عن ان تطلب
غيرها فاني تكفيك **فكان** زيد بن ثابت **اولي**
من غيره **بانتباء التابعي** وتقليد المقلد لا من
اقوالها هذه الاحاديث والثاني انه ما تكلم احد
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض
الا وقد وجد له قول في بعض المسائل قد هجم
الناس بالاتفاق الا زيدا فانه لم يقل قوله
مهمجورا بالاتفاق وذلك يقتضي الترجيح كما
قال القفال رحمه الله **لا سيما** قال ابن الهيثم
الله من ادوات الاستتناء عند بعضهم والميم
انها ليست منها بل هي مضادة للاستتناء
فان الذي بعدها داخل فيما دخل فيه ما قبلها
ومشهود له بانه احق بذلك من غيره **وقد عناه**

اي

اي خامذهب الامام زيد بن ثابت المذكور
الامام ابو عبد الله محمد بن ادريس بن
العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد يزي بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف بن قصي **الشافعي**
القرشي المطلبي الحجازي الذي رضي الله عنه
يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف
ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وقد صنق
الايمه رضي الله عنهم في مناقبه قد روى
وحديثا ولد رضي الله عنه سنة خمس مائة
والذي عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل بعسلا
وقيل باليمن وقيل بخيبر ميني ثم حمل الي
مكة وهو ابن سنتين وتوفي بمصر ليلة الجمعة
بعد الغروب اخريوم من رجب سنة اربع
ومايتين وهو ابن اربع وخمسين سنة ودفن
بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلالة
والاحترام ما هو لا يق بمقام ذلك الامام
رضي الله عنه وارضاه ومعني كون الشافعي
رضي الله عنه نجي مذهب زيد رضي الله عنه

انه قصد وما الى موافقة له في الاجتهاد لما
سبق حتى تردد حيث تردد وليس المراد انه
قلده لان المجتهد لا يقلد مجتهد **فهاك اي**
فخذ فيه اي في مذهب زيد رضي الله عنه
القول عن ايجاز اي اختصار والمختصرا
قل لفظه وكثر معناه **مترها عن وصمة**
واحد الوصم والوصم اسم جنس جمع معني
العيب **الالغاز** جمع لغز وهو الكلام المعنى
يقال الغز في كلامه عني وشبهه فيه وليزوع
في حجره مال يميننا وشمالا في حجره ومعني
البيت فخذ القول في علم الفرائض علي مذهب
الامام زيد ابن ثابت رضي الله عنه قولا
مختصرا واضحا مترها عن عيب الخفائض
مقدمة علم الفرائض هو فقه الموارث
وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل
ذي حق حقه من التركة وموضوعه التركة
لا العبد خلا فالمن زعم ذلك **واعلم انه**
يتعلق بتركه الميت خمسة حقوق مرتبة
اولها الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة
والجناية

9
والجناية والرهن فيقدم علي موت التهميز
والثاني مؤن التهميز بالمعروف فان كان
الميت قاتلا لم يجهزه فتجهيزه علي
من عليه نفقته في حال الحياة فان تعذر في
بيت المال فان تعذر فعلي اغنيا المسلمين
وهذا في غير الزوجة اما الزوجة ما لم تكن
ناشرة التي يجب نفقتها فموت التهميزها
علي الزوج المومر ولو كانت غنية والثالث
الديون المرسله في الذمة فهي مخرقة عن
موت التهميز والرابع الوصية بالثلث
فما دونه الاجنبي فان كانت بخلاف
ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب الفقه
كبقية الحقوق السابقة والخامس الارث
وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب
وله اركان وهي **ثلاثة** مورث ووارث
وحق موروث وله شروط يعلم الثها
من ميراث الفرق والهدمي وسينائي
اخر الكتاب وله اسباب وموانع ذكرها
بقوله باب اسباب الميراث

اي وموانعه والباب لغة المدخل الى الشيء
واصطلاحاً اسم لجملة من العلم تحت فصول
ومسائل غالباً والاسباب جمع سبب وهو ما
ما يتوصل به الى غيره واصطلاحاً ما يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم
لذاته والميراث يطلق على الارث وهو المقصود
بالترجمة وهو لغة البقا وانتقال الشيء من
قوم الى قوم اخرين وهو مصدر وورث الشيء
ورثته وميراثا وارثا واصله الواو تقلبت
همزة ويطلق بمعنى الموروث والارث
وهو لغة الاصل والبقية ومنه خير مسلم من
اتبعوا علي مشاعركم فانكم علي ارض ابيكم ابراهيم
اي اصله وبقيته منه وشرعاً ما ضبطه القاض
افضل الدين الحنفي رحمه الله بانه حق قابل
للمتبري يثبت لمستحق بعد موت من كان له
ذلك لقربته بينهما او نحوها وقد ذكرت ما في
هذا الصواب في شرح الترتيب **اسباب**
ميراث اي ارث **الوري** اي الادميين وان
كان الوري في الاصل الخلق **ثلاثة** المتفق عليها
كل من الاسباب الثلاثة **يعيد ربه** اي

صاحبه

صاحبه والمراد المتفق به **الوراثه** اي الارث
وهي اي الاسباب الثلاثة اولها **الكل** وهو
عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطئ ولا
خلوة ويورث به من الجانبين لقوله تعالى
ولاكم نصف ما ترك ازواجكم الي اخير ويتوارث
الزوجان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الائمة
الاربعة ولو كان الطلاق في الصحة لا الرجعية
المطلقة بائناً في مرض الموت عندنا خلافاً
للائمة الثلاثة فانها ترث عند الحنفية مالم
تتقضي عدتها وعند الحنابلة مالم تتزوج
وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانقضت
بازواج وعند المالكية ايضاً لو تزوج المريض
في مرض الموت امرأة فالعقد باطل ولا ترثه
ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلاً لم
يرها وثانيها **والاد** وهو فتح الواو محدود
والمراد به ولا العتاقة وهو عصوبة سببها
نعمة المعتق على رقيق لقوله صلى الله عليه وسلم
انما الولاء لمن اعتق متفق عليه من حديث
عائشة رضي الله عنها ويرث به المعتق

من حيث كونه معتقا وعصبته المتعصبون
بأنفسهم على تفصيل سياقي بعضه ان شا الله
اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم والاحمة
كالخمة النسب لا يباع ولا يوهب برواه الشافعي
رضي الله عنه وقد يرث العتيق المعتق كما
لو اشتري ذمي عبدا واعتقه ثم التحق السيد
بدار الحرب فاسترق فاشتراه عتيقه فاعتقه
فكل منهما يرث الاخر حيث لا مانع من حيث كونه
معتق لا من حيث كونه عتيقا وثالثها **نسب**
اي قرابة وهو الابوة والبنوة والادلاء باحد
فيرث بها الاقارب وهم الاصول والفروع والكواشي
للآيات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما الحق
بذلك اجماعا وقياسا على تفصيل سياقي بعضه
ان شا الله تعالى ويورث به من الجانبين تارة
كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانبين
اخرى كالجد مع الام مع ابن بنتها واخر القرابة
وان كانت اقوى الاسباب لاجل تسمى النظم
ولطول الكلام عليها لان اكثر الاحكام الالوية
فيها وقوله **ما بعد هن** اي هذه الاسباب
للموارثية

11
للموارثية جمع ميراث بمعنى الارث **سبب**
اي متفق عليه والاف هناك سبب رابع مختلف
فيه وهو جهة الاسلام فيورث به بيت المال
ان كان منتظا عندنا على الاربح وسوا كان
منتظا ام لا على الاربح عند المالكية ولا يرث
عند الحنفية والخناجلة والكلام فيه مما يطول
فراجع في كتابنا شرح الترتيب ثم اعلم ان
الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحاييل واصطلاحا
ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه
وجوده ولا عدم لذاته عكس الشرط وموانع
الارث ستة اقصر المص رحمه الله تعالى
على المتفق عليه منها وهو ثلاثة فقال
ومنع الشخص الذي قام به سبب الارث
من الميراث اي الارث علة **واحدة من على**
ثلاث احدها **رق** وهو عجز حكمي يقوم بالاد
نسان بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين
فلا يرث الرقيق بجميع انواعه لانه لو ورث
لكان لسيد وهو جيني من الميت ولا يرث
لانه لا ملك له ولو ملكه سيده لكن البعض

يورث عنه جميع مملكته بغيره الحر على الارح
عندنا ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والخينة
ويرث ويورث ويحجب على حسب ما فيه من الحرية
عند الحنابلة **وثانيها قتل** وهو مانع للقاتل فقط
لا المقتول فقد يرث قاتله واختلفت الايعة في
القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو
كان بحق لمقتص وأما مرقاض وجلاذ بأمرها
او احدهما وشاهد ومرك ولو كان بغير قصد
كنايم ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة
كضرب الاب ولله للتأديب وبطله الجرح المما
والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل
من الميراث شيء والمعني فيه نعمة الاستعجال
في بعض الصور وسدا للباب في الباقي ولا مدخل
للمفاتي في القتل وان كان علي معين لانه ليس بمن
بخلاف القاضي وعند الحنفية كل قتل اوجب
الكفارة منع من الارث ومالا فلا الا القتل العمد
العدوان فانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع به
ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون
بقصاص او بدية او بكفارة يمنع من الميراث

ومالا

ومالا فلا يرث المالكية يرث قاتل الخطأ من المال
دون الدية ولا يرث قاتل العمد العروان والباب
واسع وفروعه كثيرة ومحل بسطها كتب الفقهاء
وقالها اختلاف دين بالاسلام والكفر
فلا تورث بين مسلم وكافر لخبر الصعيحين
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما
عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما علم
فبالاجماع فعند الجمهور ورخلا فالمعاذ ومعاوية
ومن وافقهما ودينهم ما والواجب عنه ذكرته
في شرح الترتيب وسواء اسلم الكافر قبل
قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة والنكاح والولا
خلا فالامام احمد رحمه الله في المسيلتين
حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة
ورث ترغيبا له في الاسلام وقال المسلم يرث
من عتيقه الكافر **فان** استثنى
بعضهم من عدم تورث المسلم من الكافر
مالومات كافر عن زوجة حامل ووقفاك
الميراث المحال فاسلمت ثم ولدت فان الولد
يرثه مع حكمنا باسلامه باسلامها قال ابن

المهام رحمه الله قلت والمتجه عدم استتفا
 ذلك لانه وبرت منذ كان حلالا وهذا معني قول
 بعض الفضلاء لنا جاد يملك انتهى لان العبرة
 في الارث بوقت الموت والحال كان وقت الموت
 محكوما بكفره فلم يرث مسلم من كافر والله اعلم
 ولما كان التعبير بانهم يقتضي شئ فيهم
 قال **فافهم** ايها الطالب ما قلت لك اي علمه
 علما جاز ما يدل قوله **فليس الشك** وهو
 التردد بين حكمين لا مزية لاحدهما على الاخر
كالتيقن اي الحكم الجازم **فاي دتان** الاولى
 هل الكفر كله ملة واحدة وهو مذهب الحنفية
 والثاني مثل وهو مذهب المالكية والحنابلة
 قالوا والنصارى ملة واليهود ملة ومن عدلها
 ملة ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات
الفاصلة الثانية بقي من موانع الارث ثلاثة
 ايضا احدها اختلاف ذوي الكفر الاصلي
 بالذمة والحرابة فلا توارث بين ذي وحرابي
 في الاظهر وفاقا للحنفية وخلاف المالكية
 والحنابلة وهل المعاهد والمستامن كالذي
 او كلاني

ان الكفر كله ملة واحدة
 ام لا
 ان الكفر كله ملة واحدة
 ام لا

او كلاني وجهان او هما كالذي خلافا للحنفية
 الثاني الردة اعادنا الله والمسلمين من بافلا بركة
 المرتد ولا يورث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى
 النصرانية لا توارث بينهم او مال المرتد في ولو
 كان انني خلافا للحنفية وسواها ما اكتسبه في
 حال الاسلام او في حال الردة خلافا لهم
 ايضا حيث قالوا ما اكتسبه في حال الاسلام
 لو رثه المسلمون وسواهم قبل قسمة التركة
 امر لا خلافا للحنابلة ولا ينزل لموقد بدار
 الحرب منزلة مونة خلافا للحنفية والزندقة
 كالردة خلافا للمالكية والذي لا وارث له
 يستغرق يكون ماله او الفاضل بعد الغرض
 في **الثالث** وهو اخر الموانع الستة هو
 الدور الحكمي وهو ان يلزم من التوريث
 عدمه كان يقر اخ حايز بابن للميت فيثبت
 نسبه ولا يرث للدور وفي الاقرار مباحث
 كثيرة وخلاف بين الايمة فراجع في كتابنا
 شرح الترتيب والله اعلم **تليسة**
 في قولي الذي قام به سبب الارث من بعد قول

المص ويمنع السمن من أي إشارة إلى أن اللعان
ليس بمنع خلافاً لمن زعم ذلك فإن انتقال الأثر فيه
بين الملاءين ومن يدي به وبين المتنقي لانتقال
السبب وهو النسب وليست أمه ولا عصبتها
عصبة له خلافاً للإمام أحمد رحمه الله وتوهم
اللعان ليسا بشقيقتين خلافاً للمالكية وتوهم
الزنا ليسا بشقيقتين عند الأئمة الأربعة
وإذا كذب النافي لنفسه ولو بعد موت الولد
ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا تقتات
للثمة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال
الشافعي وهو قياس مذهب الإمام أحمد رحمه
الله وقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله إن
كان الولد حياً حين التكذيب ثبت نسبه
وكذا إن مات وخلق ولداً أو أخاً ولمعه وتنفق
القسمة فيهما للحاجة الداعية إلى ثبوت
نسب ولده أو أخيه الموجود من الباقي والأقلا
ثبوت ولا ريب لأنه لا حاجة إلى ثبوت النسب
إذا واعلم أنه لا يختص الاستلحاق بالنافي
بل لو استلحقه الوارث بعد موت النافي لحقه

كما لو

كما لو استلحقه الوارث قال ابن الهيثم قال
الرافعي رحمه الله في كتاب الإقرار وهذا
قطع معظم العراقيين انتهى والله أعلم
باب الوارثين إجماعاً بالأسباب
الثلاثة من الرجال والنساء والوارثون من الرجال
بالاختصاص إجماعاً **عشر** أسماءهم **معرفة**
أي معلومة **مستهم** عند الفرضين **قائمة**
قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله
في شرح العقائد أنه أي النسب في رحمه الله
جاء التبيين على أن مرادنا بالعلم والمعرفة
واحد لا كما اصططح عليه البعض من تخصيص
العلم بالمركبات أو الكليات والمعرفة
بالبسيطة والجزئيات انتهى والله أعلم
إذا تقرر ذلك فالأول من **العشر** **الأول**
والثاني **ابن** **الابن** **مهما نزل** بدرجة أو
درجات بمحض الذكور فخرج بذلك بنت
الابن ونحوه من كل من في نسبه للميت
أنثى **والثالث** **الأب** **والرابع** **المجدل**
أي للأب أي من الأب أي من جهة وفرضه

الجد من جهة الام كما في الام وقوله **وان**
علا اي بمحض الذكر كما في اب الاب وابيه
وهكذا اخرج بذلك كل جدا لي بانتي
وان وثيقه وما قره من جعل الضمير في قوله
له عائد الى الاب اولى من عوده الى الميت لوجهين
احدهما ان فيه عود الضمير الى مذكور في اللفظ
والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجدا بوا
الامر الا ان يقال الجد ابوا الام ليس هذا حقيقة
والخامس الاخ من اي الجسات كانا اي سوا
كان من جهة الاب فقط او من جهة الام فقط
او من جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله**
به القرآن اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان
رجل يورثه كلابا وامراة وله اخ واخت اي
من ام كما قرى به في الشواذ واما الاخ للابوين
والاخ للاب ففي قوله تعالى في اخر سورة النساء
وهو يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس ابن**
الاخ المدي اليه اي الميت المعلوم من المقام
بالاب وحده وهو ابن الاخ للاب او مع الاولاد
بالام ايضا وهو ابن الاخ من الابوين فخرج
بذلك

بذلك المدي بالام وحدها وهو ابن الاخ من
الام **فاسمع** سماع تدبر وتعلم وان كان **مقالا**
اي قول صادقا **ليس بالكذب** لانه يجمع عليه
لوروده في القرآن العظيم والاخبار الصحيحة
وغير ذلك والخبر وان كان في الاصل محتملا
للكذب والصدق لكن اخبار الباري واخبار
الرسول عليهم الصلاة والسلام مقطوع بفتحها
وكذا ما اجمع عليه او نواتر **السابع والثامن**
العمر وابن العمر من ابيه اي الميت والمراد
عمر الميت اخو ابيه شقيقه وعمه اخو ابيه
لابيه وابناؤهما اخرج بذلك العمر للام وبنوه
فاشكر لذي اي صاحب **الايجاز** اي الاختصار
والتيب اي الايقاظ فانهم يثبهك على هؤلاء
الورثة بعبارة مختصرة وسياتي في معنى ذلك
احاديث شريفة عند قوله واشكركم فانه
اليه خير او رحمه رحمة واسعة **والتاسع**
الزوجه والعاشق المعنى ولما كان المراد به المعنى
وعصبيته وصغته بقوله **ذو** اي صاحب **الولاء**
من المعنى وعصبيته المتعصبين بانفسهم

١٦
تجملته الذكور المجمع على انهم **هو** الا العشرة
بالاختصار واما بالبسط فخمسة عشر الابن وابنه
وان نزل والاب والجدا بوه وان علا والاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب
وابن العم الشقيق وابن العم للاب والزوج
وذو الولا ومن عدا هؤلاء من الذكور فمن ذوي
الارحام كابن البنت والابن للام وابن الاخ للام
والعم للام وابنه والخال وخوهر ولما انتهى
الكلام على الذكور المجمع على انهم شرع يذكر
النساء المجمع على انهم **ثلاث** **والواثبات**
من النساء بالاختصار **سبع** **لرعيطة التي غير**
الشرع اي عطا جميعا عليه فان ذوي الارحام
من الذكور والاناث في انهم خلاف سنذكرهم
اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاولى من النساء
السبع **بنت** **والثانية بنت ابن** وان نزل ابوها
بعض الذكور **والثالثة** **أقر مشقة** من اشقت
على الشيء خفت عليه ولا سم منها الشفقة والام
من شأنها ذلك **والرابعة زوجة** باثباتها
وهو

وهو الاول في الفريض للمقيم وان كان الا فصح
الاشهر تركها **والخامسة جدة** من جهة الام او
من جهة الاب على تفصيل وهو ان ام الام وامها
الموليات باناث خلص وام الاب وامها
الموليات باناث خلص مجمع عليها فان ادلت
الجدة بالجدها ام ابى الاب فلا تراث عند المالكية
وتراث عند الحنابلة وان ادلت بابي الجد كاه
ابى ابى الاب فلا تراث عند الحنابلة واما مذهبنا
ومذهب الحنفية فيرث جميع من ذكرنا وكذا كل
جدة تدلي بجذوارث واما الجدة التي تدلي
بذكرين اثنين ويعبر عنها بالجدة المدلية
بذكر غير وارث فهي من ذوي الارحام باتفاق
الائمة الاربعة وسياق في كلام المصنف ان سأل
الله تعالى **والسادس** **معتقة** وكذا عصبتها
المنقصبون بالتقسم كما سياق **والسابعة الاخنة**
من اي الجهات كانت اي سوا كانت شقيقة او
لاب اولاد **فهذه عدد** **بالاختصار** **بانت**
اي ظهرت واما عدد من بالبسط فعشرة البنات
وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدة من

قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت
 للام والزوجة والمعتقة **باب** اذا انفرد واحد
 من الذكور ورث جميع المال الا الزوج والاخ للام
 وكل من انفردت من النساء لا تخور جميع المال الا
 المعتقة ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل من
 انفرد من الرجال يخور جميع المال الا الزوج فقط
 وكل من انفردت من النساء تخور جميع المال الا
 الزوجة واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة
 الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل النساء
 ورث منهم خمسة البنت وبنت الابن والام
 والزوجة والاخت الشقيقة او ممكن الجمع من
 الصنفين ورث الابوان والولدان واخذ الزوجين
 وسقط من عدم ذكر كما ستعرفه في المحب والله
 اعلم ولما انتهى الكلام على الورثة من الذكور
 والامانات شروع ببيان ما يرثه كل واحد منهم مقد
 الارث بالفرض لتقدمه على التقصيب اعتبارا
 وان كان الارث بالتقصيب اقوي فقال
باب الفروض المقدمة في كتاب الله تعالى
 والثابت بالاجتهاد ومستحقة الفروض جمع فرض
 وهو

وهو في اللغة يقال لمعان اصلها الحذر والقطع
 ومنها التقدير وفي الاصطلاح النصيب المقدر
 شرعا لوارث خاص الذي لا يزاد الا بالرد ولا
 ينقص الا بالعول وقد مر المص رحمه الله على
 ذكر الفروض وتقسيم الارث الى الفرض والتعصيب
 فقال **واعلم** ايها الناظر في هذا الكتاب
بان الارث نوعان لا ثالث لهما هما اي
 النوعان **فرض** اي ارث به وتقدم معناه
 انما **وتعصيب** اي ارث به وسياتي تقريره
علي ما قسم اي بهذا التقسيم والمراد انه لا
 يخلو منهما كما سياتي انه قد يخرج الارث بهما
 والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام
 كما ساذكره ان شاء الله تعالى **فالفرض في**
نص الكتاب اي القران العزيز **ستة**
 والسابع ثبت بالاجتهاد **لا فرض في الارث**
 بنص القران **سواها** اي الفروض الستة
البنت اي قطعا والبت القطع اما السابع
 الذي هو ثلث الباقي خرج بقولنا بنص القران
 والفروض الستة احدها **نصف** وثانيها

وهو ثلث الباقي

ربع وهو نصف النصف **نصف الربع** وهو
 القن وهو ثلثها **وابعها الثلث** وخامسها
السدس **نصف الشرح** في القران العزيز **سادسها**
الثلثان وهما اي **الثلثان** **القمام** للفروض الستة
 ويقال لعبارة اخرى **النصف** **والثلثان** ونفسهما
 ونصف نصفهما ويقال غير ذلك من العبارات
 التي اخصرها **الربع** **والثلث** ونصف كل منهما
 ومنفعة **وانما** **الثلثان** **عن الثلث** **والسدس**
مخالفا **لغيره** **ومخالفا** **لما** **سيد كرم** **عند ذكر**
اصحاب الفروض **لضيق النظر** **ولانه** **كشتر**
تكرره **وما تقدمه** **كسوة** **مفردة** **تترغب** **في الحفظ**
بقوله **فاحفظ** **ايها الناظر** **في هذا الكتاب**
ما ذكرته لك **وما لم اذكره** **من هذا العلم** **وغيره**
فان حذف **العمل** **يوزن بالعموم** **فكل حافظ**
اما **اي** **مقدم** **علي غيره** **خصوصا** **ان انضم**
الي حفظه **فهم** **المحفوظ** **بل** **ربما** **يذعي** **ان الحفظ**
يغير **فهم** **لا عبرة** **به** **ويستلزم** **تقييد** **العلم** **بالكتابة**
ايضا **لما** **ورد** **في** **معني** **ذلك** **اذا** **عرفت** **ذلك**
واردت **معرفة** **اصحاب** **هذه** **الفروض** **فالنصف**
فرض

هذه طريقة
 التدرج في الحفظ

هذه طريقة التدرج
 في الحفظ

المنقول

فرض

فرض خمسة افراد **اي** **كل واحد** **منهم** **منفرد** **احدهم**
الزوج **عند** **عدم** **الفرع** **الوارث** **بالاجماع** **ذكر** **الامان**
او **انتي** **لقوله** **تعالى** **ولا** **نصف** **ما** **ترك** **ازوجكم**
ان **لم** **يكن** **لهم** **ولد** **وانما** **الميراث** **لغيرهم** **اشترط**
الفرع **في** **ارث** **الزوج** **النصف** **للعلم** **به** **من** **مفهوم**
ما **سبب** **اي** **في** **ارث** **الربع** **والثاني** **الابن** **الواحد**
من الاولاد **وهو** **البنت** **عند** **انفرادها** **عن** **معصبا**
وهو **اخوها** **كما** **سيد كرم** **لقوله** **تعالى** **وان** **كانت**
واحدة **فلهما** **النصف** **والثالث** **بنت الابن** **الواحدة**
عند **فقد** **البنات** **فالكثرو** **فقد** **الابن** **ايضا** **عند**
انفرادها **عن** **معصب** **لها** **من** **اخ** **او** **ابن** **عم**
اجماعا **قياسا** **على** **بنت** **الصلب** **لان** **ولد** **الولد**
كالولد **اوتوا** **حجبا** **الذكر** **كالذكر** **والانثى** **كالانثى**
والربع **الاخت** **الواحدة** **الشقيقة** **عند** **انفرادها**
عن **معصب** **لها** **من** **اخ** **شقيق** **او** **جد** **بل** **وعن**
الاولاد **واولادهم** **الذكور** **والاناث** **وعن**
الاب **في** **مذهب** **كل** **مذبي** **اي** **بمجتهد** **لان**
ذلك **مجمع** **عليه** **واصل** **المذهب** **مكان** **الذهب**
ثم **اطلق** **علي** **ما** **ذهب** **اليه** **المجتهد** **واصحابه**



من الاحكام في المسائل اطلاقا مجازا **وهكذا**
وهي الخامسة وفي بعض النسخ **وبعدها** **الف**
الواحدة **التي من الاب** عند انفرادها عن معصب
لها من اخي لاب او جد وعن من شرطنا فقد
في الشقيقة وعن الاشقاء من ذكر او انثى بقوله
عند انفرادهن اي عند انفراد كل واحدة منهن
عن معصب ممن ذكرته في كل واحدة والاصل
في اريث كل من الاثنين النصف قبل الاجماع
قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت
فلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الامة
نزلت في الاخوة للابوين والاخوة للاب دون
الاخوة للام **شعر** اعلم ان الذي علم من كلام
المصنف رحمه الله هو ان شرط فقد المعصب
لكل واحدة من الابوين واما ما ذكرته غير ذلك
من نحو مساوي ومن يجيبها او نحو ذلك فانما
تركه كغيره من المصنفين اكتفاء بذكرهم في لياق
ولو ذكر واجميع ما يحتاج اليه في جميع الفروض
لا يدي الى التكرار والتطويل **والربع** فرض اثنين
ذكر الاول منهما بقوله **فرض الزوج ان كان معه**

من

١٩
من ولد الزوج **من قد سجد** عن النصف ورده
للبع وهو الابن او البنت سواء كان متدا
من غير بقوله تعالى فان كان له ولد فلكم
الربع مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو اي**
الربع لكل زوجة او اكثر من زوجة الي اربع
مع عدم الاولاد الذكور والاناث الميت
من الزوجة او من غيرها **فيما قد را** اي فرض
في قوله تعالى وله من الربع مما تركتم ان لم يكن
لكم ولد ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة
صرح باولاد الابن بقوله **وذكر اولادهم**
البنين الذكور والاناث **يعقد حيث اعتد**
القول في ذكر الولد في حجب الزوج من النصف
الي الربع والزوجة من الربع الي الثمن لان
اولاد الابن كالاولاد عند عدمهم ارثا وحجبا
بالاجماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى قياسا
على الاولاد كما قدمت **والثمن** فرض صنف
واحد وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوج**
الي اربع **مع البنين** الواحد فاكثرا **ومع**
البناات الواحدة فاكثرا لقوله تعالى فان كان

لكم ولد فلان الثمن مما تركتم **او مع اولاد**
البنين الذكور والاناث الواحد والوحدة
 فاكثر قياسا على الاولاد كما سبق **فاعلم** ذلك
ولا تنظن للجمع المذكور في لفظ البنين والبنات
 واولاد البنين **بشرط** بل الواحد منهم كذلك
 كما اوضحته **فافهم** اي اعلم ذلك **والثلثان**
 فرض اربعة اصناف ذكر المصنف الاول منهم
 بقوله **للبنات جمع** والمراد ثنتين فاكثر
 وقد صرح بذلك في قوله **ما زاد عن واحد**
 من ثنتين فاكثر **فسمعا** سمع طاعة واذع
 موافقة الاجماع وما روي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما ان البنيتين النصف لغيره
 قوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتين فلان
 ثلثا ما ترك فهنك لم يصح عنه والذي صح عنه
 موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر ودليل
 الاجماع فيما زاد على البنيتين الآية المذكورة
 وهي قوله تعالى فان كن نساف فوق اثنتين
 فلان ثلثا ما ترك وفي البنيتين القياس على
 الاختين وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة
 ابن عباس

ابن عباس رضي الله عنهما السابقة ان صحت
 عنه وهي مفهوم قوله تعالى فوق اثنتين
فابعد قوله سمعا منصوبه على انه مفعول
 مطلق وعامله محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ
 بفعله والمحذوف عامله وجوبا قسمات
 واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون
 قوله سمعا واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع
 لمن يقول في استحقاق البنيتين فاكثر من البنات
 الثلثين ويجوز ان يكون من قبيل المصدر الواقع
 في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول
 باستحقاق البنيتين فاكثر الثلثين سمعا والله
 اعلم ثم ذكر المصنف الصنف الثاني بقوله **وهو**
 اي الفرض المذكور وهو الثلثان **كذلك البنات**
الابن ثنتين فاكثر قياسا على البنات **فافهم**
 اي اعلم **مقالي** اي قولي هذا **فهم صافي الذهن**
 اي خالص من كدورات الشك والارهاق والذهول
 النظم والمراد هنا العقل وبيان ذهن بالضم
 ذهانه حفظ قلبه مما اورد وعده ذكر الصنفين
 الثالث والرابع بقوله **وهو** اي الفرض المذكور

وهو الثلاث **الاختين** شقيقتين اولاد
كما سيصرح به **فما يزيد** عن اثنتين كذا
واربع وهكذا **ففيها** اي بما ذكرته من فرض
الثلاثين مطلقا وللأختين فاكتر وهو المتبادر
الاحرار والعبيد اي افتوا به فان العبد
لا يكون قاضيا ومراده ان ذلك امر مجمع عليه
ولما كان اطلاق الاختين شاملا للاختين
من الام صرح بان المراد الاخوات لابوين
اولاد لا لام بقوله **هذا** اي ما ذكرته من
فرض الثلاثين للاختين فاكتر **اذا كن** اي
الاخوات **لام واب** وهن الشقيقات **اولاد**
فقط لا لام فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل
هذا الحكم المذكور **نصب** من الصواب ضد الخطأ
وهو ما خوذ من قولهم صاب السهم صوبا وصيبا
واصاب وقع بالرمية واصاب السحاب الموضع
أمطره **فاي** لا بد من اشتراط عدم
المعصب في ارك هو لا الاناث الثلاثين
ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارك بنات
الابن الثلاثين وفي ارك الاخوات كذلك
ولا بد

ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في ارك الاخوات
الاب الثلاثين وكل ذلك معلوم وضابط اصحاب
الثلاثين ان يقول الثلثان فرض اثنتين متساويتين
فاكثر ممن يرث النصف وهي عبارة ابن الهائم
رحمه الله قال الشيخ زكريا رضي الله عنه
وتعنا به وخرج بقوله اثنتين الزوج وقوله
متساويتين مثل بنت وبنت ابن لانهما
ليسسا متساويتين ومثل بنت واخت لغير
امر ولا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما الثلث
انتهى **والثالث** فرض اثنتين احدهما ذكره قوله
فرض الامر بشرطين عدميين احدهما ان
تكون حيث **لا ولد** ذكر اكان او انثى واحدا
كان او متعدد اولاد ابن كما سيذكره قريبا
وثانيهما ان تكون حيث **لا من الاخوة جمع**
اشنان او اكثر كما اشار الي ذلك بقوله
ذو عدد فان العدد حقيقة اقله اثنتان
فليس الجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثه
ووضح ذلك بقوله **كاثنتين** اخوين **او اثنتين**
اختين وكذلك اخ واخت **او ثلاث** من الاخوة

الذكور والاناثة أو الخناثا المنفردين أو مع
الذكور والاناثة أو معهما وذلك كله معني قوله
حكم الذكور فيه كالاناثة ولا فرق في الاخوة
بين كونهم اشقا أو لاب أو لامر أو مختلفين
ولا بين كونهم وارثين أو محجوبين أو بعضهم
حجب شخص والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة
وجوده كالعدم والاصل في ذلك قوله تعالى
فانه لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
السدس ولما كان اولاد الابن كالاولاد ارثا
وحجبا ذكرهم موخر المهر عن الاخوة لان اشتراط
عدم الاخوة في ارثها الثلث بالنسب بخلاف
اولاد الابن فيا القياس فقال **ولا ابن**
واحد كان او اكثر **معها** اي الاله **وبنته**
اي بنت الابن واحدة كانت او اكثر فقال
ففرضها الثلث ان انتقي من ذكر كما بينته
هذه العبارة قياسا على الاولاد كما استقر اليه
وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
لا يردها عن الثلث الا ثلاثة من الاخوة المذكور
لظاهر

انه قال

لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة
وروي عن معاذ رضي الله عنه انه قال لا يردها
عن الثلث الا الاخوة هم الذكور والذكور مع
الاناثة واما الاخوات الصنف فلا يردها عنه
للسدس عنده لان الاخوة جمع ذكور والاناثة
الخاص لا يدخل في ذلك والجمهور على خلافهما
وجوابهما مذكور في المطولات ولما كانت
الامر قد لا تراث الثلث وليس هناك فرع ورث
ولا عدد من الاخوة والاخوات في سبيلتين
تسميان بالغراوين وبالغريتين ذكرهما
مقدما لهما على الصنف الثاني ممن يرث الثلث
لان ذلك من جملة احوال الامر مع عدم من
ذكر فقال **وان يكن** اي يوجد زوج وام
واب فقط في فرضية **فثلث الباقي** بعد
فرض الزوج **لها** اي الامر ثابت **مرتبة**
وهذه هي احد الغراوين والثانية ذكرها
بتواضع **وهكذا** الامر ثلث الباقي بعد فرض
الزوجة اذا كان الاب والام **مع زوجة تصاعدا**
اي فذهب عدوها الى حالة الصعود على الواحدة

الي اربع فهو منصوب بالحالية من العدد والجزء
فيه غير النصب ولا يستعمل الا بالفاو يتم نقله الشيخ
زكريا عن ابن سبيكة **فلا تكن عن العلوم قاعدا**
بل شمت لها عن ساعد الجند والاجتهاد وقم لها
على قدر العناية والسراد فان ذلك من سبيل
الرشاد في زوج وامر واب للزوج النصف وللأم
ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس وللاب
الباقي وفي زوج وامر واب للزوجة الربع وللأم
ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع وللاب الباقي
والباقي لفظ الثلث في فرض الامر في صورتين
وان كان في الحقيقة سدسا او ربعا كما قلنا
تأذبا من القرآن العظيم وهذا ما قضى به
ابن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور
ومنهم الايعة الاربعة وذلك لان الواعطينا
الامر الثلث كاملا لزم اما تفصيل الامر على الاب
في صورة الزوج وإيا انه لا يفضل عليها التفصيل
المعمود في صورة الزوجة مع ان الامر والاب
في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما
وقال للام فيهما الثلث كاملا لظاهر نص القرآن
ووافق

ووافق ابن سيرين الجمهور في مسيلة الزوج وابن
عباس في مسيلة الزوجة ثم رجع بعد فراغه
من احوال الامر عند عدم الفرع الوارث والعدد
من الاخوة والاخوان الى بيان بقية من يرث الثلث
وهو الصنف الثاني فقال **وهو اي الثلث**
لأثنين اي ذكرين **أو ثنتين** اي اثنتين وكذا
ذكر وانثى من **ولد الامر** فقط وهم الاخوة للام
بغير ميئ اي كذب **وهكذا** يكون الثلث لأم
ان كثروا وازادوا اي الاثنين والواحدة معني الوو
والمقصود بالجمع بين لفظي المثرة والزيادة
التاكيد وكذا قوله **فما هو فيها سواء** اي الثلث
زادوا لانهم لا يستحقون الشئ منه لقوله تعالى
فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
والزاد هو الطعام في السفر وفي البيت **حيث**
ناقض مطرف **ويستوي الاناث والذكور فيه**
اي الثلث **كما قد اوضح المفسرون** اي المكتوب
وهو القران العزيز في قوله تعالى فهم شركاء في
الثلث فان التشريك اذا اطلق يقتضي المساواة
وهذا ما خالف فيه اولاد الامر غيرهم فانهم

خالفوا غيرهم في شيئا لا يفضل ذكرهم على انثاهم
 اجتماعا ولا انفرادا ويرثون مع من ادلوا به
 ويحجبهم نقصانها وذكرهم ادلي بانثي ويرث
 هذه خمسة اشياء **فاينة** بقي من يرث الثلث
 الجد في بعض احواله مع الاخوة وسياقي
 في باب الجد والاخوة والله اعلم **والسدس**
فرض سبعة من العدد ذكرهم اجمالا بقوله
اب مع الفرع الوارث **وامر** مع الفرع الوارث
 او عدد من الاخوة والاخوات **ثم بنت ابن**
 فاكثر مع بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة
 فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها **وجدهم**
فقد الاب مع الفرع الوارث وكذا في حال
 من احواله مع **الاخوة وسياقي**
والاخوة بنت الاب فاكثر مع الاخوة
 الشقيقة الواحدة **ثم الجدة** فاكثر **ولد الام**
الواحدة ذكر اكان او انثي **تمام العدد** فهو السابع
 وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع ثم اردف
 ذلك ببيان الحالة التي يرث كل واحد منهم فيها
 السدس فقال **فالاب يستحقه** اي السدس مع

وبقية من يرث
 بعض احواله مع الاخوة

الولد

الولد ذكر اكان او انثي فان كان الولد ذكر فلا
 شئ الاب غير السدس وان كان انثي وفضل
 بعد الفروض شئ اخذه ايضا تعصيبا فيجب
 اذ ذلك بين الفرض والتعصيب كما سنوضحه
 ان شاء الله تعالى فهذا هو الاول من يرث السدس
 والثاني الامر وقد ذكرها بقوله **وهكذا الامر**
 تستحق السدس مع الولد ذكر اكان او انثي
 واحد اكان او متعدد **ابتزى من العمد** جل وعلا
 في كتابه العزيز قال الله تعالى ولا يورث لكل
 واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد
 وما احسن هذا الترتيب الحسن في هذه
 المنظومة فانه اعقب الاب بالامر موضحا للمجد
 عنهما من اجل ان الله تعالى جمع بينهما في الآية
 الكريمة ولما كان الولد في الآية الكريمة خاصا
 بولد الصلب حقيقة وكان ارث كل من الاب
 والامر السدس مع اولاد الابن بالقياس
 على الاولاد اعقب ذلك بحكمهما مع الاولاد
 الابن فقال **وهكذا** يرث كل من الاب والامر
 السدس مع **ولد الابن** ذكر اكان او انثي

الذي ما زال يقتفوا **الشرة** اي الولد
اي يتبعه **ويختدي** بالذال المعجمة اي يقتدي
به في الارث والحجب قياسا عليه الذكر كالذكر
والانثى كالانثى فتلخص من هذا كله ان الاب
يرث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت
او بنت الابن وان الام ترث السدس مع الابن
او ابن الابن او البنت او بنت الابن ولما
كانت الام ترث على الاب بانها ترث السدس
مع العدد من الاخوة مطلقا ذكر ذلك بقوله
وهو اي السدس **لها** اي الام **ايضا مع الاثنين**
من اخوة الميت فاكثر مطلقا فلذا قال **فقتس هذين**
اي عليهما في كلامي ما زاد او قُتس بعض افراد
الاثنين مما لم تشمل الالة على ما شملت
منها فان ارثها السدس مع الاثنين من الاخوة
مختص في خمس واربعين صورة بينت
في شرح الترتيب والثالث الجد وقد ذكر
بقوله **والجد الذي** لم يدخل في نسبت للميت
انثى **مثل الاب عند فقده** اي الاب **في حوز**
ما يصيبه من السدس مع الفرع الوارث جامع
بينه

بينه وبين التعصيب او غير جامع علي ما
سببته ان شاء الله تعالى والارث بالتعصيب
عند عدم الفرع المذكور علي ما سيأتي وفي
مدى اي ممدوده اي رزقه لموسع من قولهم
مد الله في رزقه اي وسعه فيكون تأكيد لقوله
في حوز ما يصيبه ويصح ان يكون المراد بقوله
ومدى اي حجه من قولهم رجل مديد القامة
اي طويل الباع فكان الحاجب لقوته مديد
القامة طويل الباع اذا تقرر ذلك فالجد كالأب
عند فقده ارثا وحجبا الا في ست مسائل اقتصر
المصنف علي ثلاثة منها فذكر الاولى منها بقوله
الا اذا كان هنالك مع الجد **اخوة** اشقاؤا
فليس كالأب في ذلك **لكنهم** اي الاخوة **في**
القرب الي الميت **وهو** اي الجد **اسم** اي سوا
في جهة واحدة لانهم فرع الاب والجد اصله
فيرثون معه علي تفصيل سيأتي في بابهم
ان شاء الله تعالى واما الاب فيحجبهم كما سيأتي
في الحجب ان شاء الله تعالى واما الاخوة للام
فالاب والجد في حجبهم سوا كما سيأتي ايضا

وذكر الثانية بقوله **او** معني الواو اي والا اذا
كان هناك **ابوان** اي اب وام **معها** اي الاب
والام **زوج وورث** فان للام مع الاب ثلث
الباقى كما تقدم ومع الجد لو كان بدله ثلث جميع
المال كما صرح به بقوله **فالام للثلث مع الجد**
لو كان بدل الاب **ورث** فتكون المسئلة زوجا
واما وجدان للزوج النصف والام الثلث كاملا
وللجد الباقي ولم ينظر الي كونها تاخذ اكثر منه لانها
اقرب منه بخلافها مع الاب لانها في درجة واحدة
كما تقدم وذكر الثالثة بقوله **وهكذا ليس شبيها** الجد
بالاب في زوجة الميت وامر واب فان لها مع
الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل
الاب كانت المسئلة زوجة واما وجدان يكون
للام الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي للجد
لان الجد وان لم يفضل عليها التفضيل المعمود
لا محذور في ذلك كونها اقرب منه بخلافها
مع الاب كما تقدم ولما ذكر ان الجد يخالف الاب
في مشاركة الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال
ذلك مما يطول اخر حكمهم الي ان يعقد له بابا
يخصه

يخصه في المحل اللايق به ونبه على ذلك بالوعد
بذكره فقال **وحكمه وحكمهم** اي الجد والاخوة
مجمعين **سباقي** ان ساء الله تعالى **مكمل اليك**
في الحالات الالية في باب معقود لذلك سمي
باب الجد والاخوة والرابعة مما يخالف فيه الجد
الاب ان الاخوة لغير ام وبنينهم بحجوت الجد
في باب الولاء بخلاف الاب فانه يحجبهم والحكمة
ان الاب يحجب ام نفسه ولا يحجبها الجد
والسادسة ان الاب في خويشتن واب يرث
السدس فرضا والباقي تقصيبا بلا خلاف
ولو كان الجد بدل الاب فكذلك على الراجح وبه
قطع الشيخ ابو محمد الجويني وقال النووي
انه الاصح والارجح وقيل انه ياخذ الباقي
جميعه تقصيبا ورجحه صاحب التمه وقال
انه المذهب ولو يرجح الراجح رحمه الله شيا
من الوجهين فنارقي الجد الاب في جريان
التلاق وان كان المرجح انه كهو فيهما والرابع
من يرث السدس بنت الابن وفذكرها
بقوله **وبنت الابن** او بنات الابن المتحاربات

تأخذ أو يأخذ **السدس إذا كانت** أو كن
مع البنات الواحدة تكملة الثلثين للإجماع ولقول
 ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت
 لا قضين فيها بقضا النبي صلى الله عليه وسلم
 للبنات النصف ولبنات الابن السدس تكملة
 الثلثين وما بقي فلاخت رواه البخاري وغيره
 وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فاكتر مع بنت
 ابن واحدة اعلى منها وقد اشار الى ذلك بقوله
وهكذا الاخت التي ادلت بالاب فقط فاكتر
 تأخذ السدس **مع الاخت** الواحدة **التي بالاب**
يا أخي تصغير اخ **ادلت** تكملة الثلثين بالإجماع
 قياسا على بنت الابن فاكتر مع بنت الصلب
 وتقيدي بالواحدة في كل من البنت والاخت الستم
 وقولي تكملة الثلثين كل ذلك يخرج ما لو كانت
 بنت الابن مع بنتين أو كانت الاخت للاب مع
 شقيقتين فانها لا تورث السدس بل تسقط
 ما لم تعصب كما سيأتي والسادس ممن يرث
 السدس الحقة فاكتر وقد ذكرها بقوله **والسبع**
فرض جدة صحيحة **في النسب** لا في الولاية

في قوله
 لا قضين
 فيها
 بقضا
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 في قوله
 ما لم
 تعصب
 كما سيأتي
 في قوله
 السدس
 الحقة

واحدة

واحدة أو أكثر كما سيأتي في كلامه قريب أسوأ
كانت لامرا أو كانت **لاب** أي من قبل الام
 أو من قبل الاب وسواء كان معها ولد أم لا وسواء
 كان له اخوة أم لم يكن لما ورد في ذلك والسنة
 ممن يرث السدس الواحد من ولد الام وقد ذكر
 بقوله **وللام** ذكرها كان أو انثى **بنت السدس**
 اجماعا لقوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة
 أو امرأة وله اخ أو اخت فلكل واحد منهما
 السدس والمراءد الاخ والأخت للام كما قرئ به
 في السواد **والشرطي** أفراد **لا ينسب** لاية الكريمة
 المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان
 لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل
 هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سدس
 جميع المال نصا قد ورد وهو بمعناه بل
 اصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد
 بالنص اي في القران العزيز ولما اظهر
 الكلام على من يرث السدس شرعا يكمل
 في شيء من احوال المحدثات استطرادا
 واعلم قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكن

في درجة واحدة وتارة يكن بعضهما اقرب
من بعض وعلى كل تقدير فتارة يكن من جهة
واحدة وتارة يكن من جهتين وقد ذكر حكم
المتساويات بقوله **وان تساوي نسب الجدة** حيث
كن تنتين فاكتر من جهة واحدة او من
جهتين **وكي كل من وراثات** بان لا يكون فيهن جدة
محموبة ولا فاسدة وهي التي تدلي بذكرين
انثيين كما قدمته وكما سيأتي **فالسدس**
بينهن بالسوية وان ادلت احدهما او احدهن
لجهتين او اكثر غيرهما بجهة واحدة على
الارض عندنا وبه قال ابو يوسف رحمه الله
والثاني وهو محكي عن ابن سريج رحمه الله
يفسر السدس بينهما او بينهما بحسب
الجهات لذات الجهتين مثلا لكاه ولذات
الجهة ثلثة وهو قول زفر ومحمد بن الحسن
والحسن بن زياد وجماعة قال الوبي وهو
قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله
في التسمية العادلة التسمية وفي بعض النسخ
المرضية يشير الى ما روي الحاكم على سر
الشيخين

الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى
للجدتين في الميراث بالسدس وقيس
الاكثر منهما عليهما **فالسابعة** اذا كانت احدة
الجدتين محموبة بالاب كالوخلق جدة ام
اه وجدة ام اب مع الاب فالسدس للاول
وحدها والباقي للاب على الارح وقيل
لام الام نصف السدس والباقي للاب
لانه الذي حجب امه فترجع فائدة الحجب
اليه وهذا عندنا واما عند الحنابلة فاه
لسدس بينهما ولا تحجب ام نفسه وعن هذه
الجهة المحموبة احتجرت بقولي انما بان لانه
يكون فيهن جدة محموبة والله اعلم
ذكر حكم ما اذا كانت احدهما اقرب من
الآخري وهما من جهتين متقدم ما اذا كانت
القري من جهة الام فقال **وان تكن الجدة**
قري لام اي من جهة الام كما امر حجت
ام اب اي من جهة الاب **يعني** كما امر اب
وكما امر اب **وسدس** اي اخذته وحدها
كاملا لانها اقرب منها ثم ذكر حكم ما اذا كانت

القزلي من جهة الاب فقال **وان تكل الجدة القزلي**
بالعكس من الاول بان كانت القزلي من جهة الاب
كامر اب والبعدى من جهة الامر كامر ام
فالتولان فيهما مذكوران **في كتب هل العلم** وغيرهم
رضي الله عنهم **منصوران** للامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهما ايضا روايتان عن زيد بن
ثابت رضي الله عنهما احدهما **لا سقط البعدى**
من جهة الامر بالقزلي من جهة الاب بل يشتركا
في **السدس على التعويج** وبه قال مالك رحمه الله
لان التي من جهة الامر وان كانت ابعد فهي
اقوي لكون الامر أصلا في رث الجدة فعدل
قرب التي من جهة الامر قبل الاب وقوة التي
من قبل الامر فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني
انها تجبها جريا على الاصل من ان القزلي تجب
البعدى وبه قال ابو حنيفة رحمه الله وهو
المفتي به عند الحنابلة رحمهم الله **واتفق الجدل**
اي المعظم من الشافعية والمالكية **على التعويج**
لهذا القول الاول ولما كان في عبارة السابقة
وهي قوله وكى كلهن وارثات هي ايما الى ان من
الجدة

من السابقة

الجدة غير وارثة وهي المعبر عنها بالفاسدة
وهي التي احتزرت عنها فيما سبق بقولي صحيحة
بينها هنا بقوله **وكل من ادلت** من الجدة **بغير**
وارث كامر اب الامر فان اب الامر غير وارث
وبعبر عنها بالتي تدلي بذكر بين اثنين
فما لها حظ من الموارث لانها من ذوي الارواح
فلا ترث الا عند من قال بتوريث ذوي الارواح
كما تقدمت الإشارة الى ذلك في الكلام على
الوارثات **فائدة** حاصل القول ان الجدة
عندنا على اربعة اقسام القسم الاول من
ادلت بانها من اناث كامر الامر وامهاتها المدلى
بانات خلص والقسم الثاني من ادلت بمحض
ذكر كامر الاب وامر اب الاب وامر اب اب الاب
وهكذا بمحض الذكور والقسم الثالث من
ادلت بانات الى ذكر كامر ام اب وكامر ام
اب اب وهكذا بمحض الذكور وكل جدة كانت
من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا
وعند الحنفية وهي المعبر عنها بلجدة الصحيحة
والقسم الرابع عكس الثالث وهي من ادلت بذكر

الي اناء كام اب الام وهي السابقة في قوله وكل
من ادلت بغير وارث الى اخرى وهي المعبر عنها
بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالحنفية الا
على القول بتوريث ذوي الارحام كما سبق
ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يرث
من قبل الام الا جدة واحدة فقط وباني الجدة
الوارثات كل من من جهة الاب والكلام في الجدات
مما يطول وقد اثبتت منه في شرح الترتيب
بالعجب العجيب والله اعلم ثم ذكر حكم ما
ذا كانت احدي الجدتين اقرب من الاخرى
وهما من جهة واحدة ولو قدمه على البيت
السابق لكان النسب فقال **وتسقط الجدة**
البعدى بالجدة ذاتة القربي سواء كانت من
جهة الام كام ام وامها اتفاقا لانها مدلية
بها او كانت من جهة الاب والبعدى مدلية
بالقربي كام اب وامها اتفاقا ايضا لانها ادلة
بها او كانت من جهة الاب والبعدى لاندلي
بالقربي كام الاب وام اب الاب على الاصح
النصوص في زوايد الروضة ومن صور هذه
ما اذا

٢٠
ما اذا كانت القوي من جهة الاب كام اب
والبعدى من جهة امها اب كام ام الاب
وفيهما وجهان ارجحهما كما قال العلامة شهاب
الدين بن المهاجر رحمه الله انها تجب
قال ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع
به الاكثرون حتي في المحرر والمنهاج ان قوي
كل جهة يجب بعدها انتهى والوجه الثاني
ان لا تجبها بل يشتركان في السدس
وظاهر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني
رحمه الله ترجيحه فلاجل هذا الاختلاف في
بعض صور هذه الحالة قال **في المذهب الاول**
يعني الارجح المفتي به في بعض هذه المسائل
واما في بعضها فاتفقا كما قررته لك فخره
الحلاف في هذه المسائل باعتبار المجموع لا
باعتبار الجميع وقوله **فقتل** ايها الناظر في
هذا الكتاب **لي حسبي** اي يكتفي من ذكر
المسائل في اصحاب الفروض او في الجدات
ففي اذكرته كفاية للمبتدي ولا يقتصر
عن افادة المنتهي ومن اراد التبحر في ذلك

فعلية بالكتب المطولة ومنها كتابنا شرح
الترتيب **وقد تناهت** اي انتهت **قسمة الفروض**
بين مستحقها وبيان كل منهم على ما اردناه
من غير اشكال اي القياس **ولا غرض** اي غرض
فالسنة علم مما تقتضيه اصحاب الفروض
ثلاثة عشر اربعة من الذكور وهم الزوج
والاخ للام والاب والجد وتبع من النساء
وهن جميع النساء الا المعتقة والله اعلم
ولما انتهى الكلام على الفروض ومستحقها
شرع في التعصبات فقال **باب**
التعصبات مصدر عصب يعصب
تعصبا فهو عاصب وتجمع العاصب على
عصبة وتجمع العصبة على عصبات وتسمى
بالعصبة الواحد وغيره والعصبة لغة
قرابة الرجل لايه سموها بها لانهم عصبوا
به اي احاطوا به وكل ما استدار حول
الشيء فقد عصب به ومنه العصاب
اي العايم وقيل سموها بالتقوي بعضهم
بعض من العصب وهو الشد والمنع يقال

عصبت

عصبت الشيء عصباً شدة والراس
بالعمامة شدة دنها ومنه العصابة لشد
الراس بها وقيل غير ذلك ومدار هذه
المادة على الشدة والقوة والاحاطة والعصبة
اصطلاحاً ما سيباني في قوله **وحق ان**
نشرع في التعصبات اي في الارث به
بكل قول موجز مختصر مفيد
ليس بخطا فكل من احرز كل المال عند
الانقراض من القرابات جمع قرابة اي
القرابة الاقارب او الموالي من المعتقين
وعصبتهم اجماعاً لقوله تعالى وهو
يرثها ان لم يكن لها ولد وغير الاخ كالاخ
او كان ما يفضل بعد الفرض الشامل
للو احد وما زاد **له** اجماعاً لقوله صلى الله
عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي
فلاولي رجل ذكر فهو اخو العصبية
بالنفس المفضلة على غيرها من انواع
العصبية وعلى الفرض كما اختزته
في شرح الترتيب وهذا تعريف للعاصب

بالحكم والتعريف بالحكم ووري كما هو معلوم عند
العقلاء واحكام العاصب بنفسه ثلاثة ذكر
منها اثنين وترك الثالث وهو انه اذا استغرقت
الفروض التركة سقطت الا الاخوة الاشقاء في
المشركة والا اخوة في الاكدرية وستا في
وانما ترك المص هذا الثالث للعلم به من الثاني
والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس
في هذه الاحكام الا الحكم الاول **شعر بعد**
تعريف العاصب بهذا التعريف المتقدم شرع
في عددهم وهم خمسة عشر ولما لم يستوف عددهم
اي بكاف التمثيل فقال **كالاب والجد** اي الاب
وجده الاب **وجده الجد** وان علا **والابن عند**
قربه وهو ولد الصلب **والبعد** وهو ابن
الابن وان سفل بمحض الذكور كما تقدم **والاخ**
لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق في الفروض
وابن الاخي لالابوين اولاب لالام بدليل ما
سبق في الجمع على ارضهم من الرجال **والاعمام**
لابوين اولاب لالام بدليل ما سبق ايضا
وكاعمام الميت اعمام ابيه واعمام جده وهكذا

والسيد

اي المعروض

هذه

والسيد المعتق ذي الانعام بالمعتق ذكر
كان او انثى **وهكذا بنوه هموا جميعا** اي بنوا
الاعمام وبنوا المعتقين وان نزلوا بمحض الذكور
قال الشيخ يد الدين بسبب ط المارديني رحمه
الله في شرح الكتاب وفيه نوع قصور حيث
اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبة
المتقصبين بانفسهم انتهى ويمكن الجواب
عنه بانهم دخلوا في قوله سابقا والموالي ولم
يذكر المص رحمه الله بيت المال كما لم يذكره
يسابقا في الاسباب **فان** قال البيضاوي
رضي الله تعالى عنه في تفسير قوله تعالى قلنا
اهبطوا منها جميعا لعلهم يعلمون ذلك
في المعنى كانه قيل اهبطوا انتم اجمعون ذلك
لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمان واحد
كذلك جاءوا جميعا انتهى فكذلك هنا كانه قيل
بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون المراد
مجمعين وهو حال من المضائق وهو بنوهم
والله اعلم وقوله **فكن لما اذكركم** اي من
الاحكام **جميعا** اي سامعا سمع تفهم وانما

ثم اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فالترقات
 يستويان ويستويان في الجهة والدرجة والقوة
 فيستتركان ويستتركان في المال او ما ابنته القرون
 وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم
 بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعبري
 رحمه الله تعالى في بيت واحد حيث قال
فيلجهة التقديم بغير تقييد
وتعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 وذكر المصنف بعضها بقوله **وما الذي** الدرجة
البعدي وان كان قويا مع الوارث **القريب**
 اذا كان من جهة واحدة **في الارث من حفظ**
والانصيب لحجه بالاقرب منه درجة وان
 كان ضعيفا كان الاخ لا ب وابن ابن اخ شقيق
 فلا شيء للثاني مع الاول اجماعا لكونه ابعد منه
 درجة وان كان اقوي من الاول وكان ابن ابن
 وان لم يكن به وكاب وجد وكان اخ شقيق اولاب
 وابن ابن اخ شقيق اولاب وكعم شقيق اولاب
 وابن عم شقيق اولاب فلا شيء للثاني مع الاول
 في جميع هذه الصور **فاية** ما هذه
 مجازية

مجازية ولذي خبرها مقدم وجاز تقديمه كون
 جازا ومجرورا ومن حفظ اسمها موخر وهو مجرور
 بمن الزائدة لتخصيص العموم وسوق زيادتها
 سبق النبي وكون مجرورا لها نكرة ولا يخفى ما أطلق في
 النصيب على الخط من التاكيد فاعلم ما تمعنه
 قال القرطبي في مختصر الصحاح الخط النصيب
 من الشيء والله اعلم **والاخ** لام واب **والعم**
لام واب وابن الاخ لام واب وابن العم لام واب
اولي من المدي بشطر النسب وهو الاخ للا
 في الاول والعم للاب في الثانية وابن الاخ
 للاب في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة
 فيجميعه في جميعها لانه اقوي منه لا يقال
 ظاهر عبارة يقتضي حجب الاخ للام بالاخ
 الشقيق فانه مدي بشطر النسب لانا نقول
 كلامه في المدي بشطر النسب من العصبات
 وهو الاخ للاب واما الاخ للام فليس من
 العصبات **تنبيهات الاول**
 قد ذكرت انما ذكره المصنف بعض القاعدة التي كرها
 الجعبري رحمه الله وغيره واعلم قبل ايضاح



في الاخ من مدي في العم
 مع الاخ الشقيق في العم

ذلك ان جهة العصوبة عندنا سبع البنية
ثم الايوة ثم الجدوذة والاخوة ثم بنو الاخوة
ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال اذا علمت ذلك
فاذا اجتمع عاصبا فمن كانت جهة مقدمة
فهو مقدم وان بعد من كانت جهة موخرة
فان ابن ابن اخ شقيق اولاب مقدم على العم
وذلك معنى قول الجعبري رحمه الله فبالجهة
التقديم فان اتخذت جهة ما فالقريب درجة
وان كان ضعيفا مقدم على البعيد وان كان
قويا كما مثل ايضا وذلك معنى قول الجعبري
ثم بقربه فان اتخذت درجتها ايضا فالقوي
وهو ذو القرابتين مقدم على الضعيف وهو
ذو القرابة الواحدة كما سبق تمثيله قريبا
وذلك معنى قول الجعبري وبعدها التقديم
بالنوة اجعلنا **التنبيه الثاني** هذه القاعدة
كما هي في العصبية فتأتي في اصحاب الفروض
وفي اصحاب الفروض مع العصبية وعليها
مع قاعدة اخري وهي ان كل من ادلي بواسطة
مجيئة تلك بواسطة الاولاد الام ينتمي باب

المحب

٢٤
المحب والله اعلم ولما انتهى الكلام على القسم
الاول من العصبية وهو العصبية بنفسه
شرع في القسم الثاني وهو العصبية بغيره
فقال **والابن** ومثله ابن الابن **والاخ**
شقيقا كان اولاب **مع الاثبات** الواحدة
فاكثر المتساوية او المتساويات للذكر في
الدرجة والقوة **يعصبا** **في الميراث**
فتكون الاثني منهن مع الذكر المتساوي
لها عصبية بالغير فالعصبية بغيره اربع
البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة
والاخت للاب كل واحدة منهن مع اخيها
وتزيد بنت الابن عليهن بانه يعصمها
ابن ابن في درجتها مطلقا سواء كان اخاها
او ابن عمها ويعصمها ابن ابن اقول منها اذا
لم يكن لها شيء في الثلثين من نصف او سدس
او مشاركة فيه او في الثلثين وتزيد الاخت
شقيقة كانت اولاب بانه يعصمها الجد كما
سبقت في باب الجد والاخت **الامت**
بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما او بينهم

للمذكر مثل حظ الانثيين ومثل ذلك بنت ابن
مع ابن ابن سوا كان اخاها او ابن عمها وخت
شقيقة مع اخ شقيق واخت لاب مع اخ
لاب فاكتر في الجميع بنت وبنت ابن وابن
ابن في درجتها سوا كان اخاها او ابن عمها
للبنات النصف ولبنات الابن مع ابن الابن
الباقى للمذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن
وابن ابن ابن انزل منها لها النصف والباقي
له فلا يعصمها الا استغنياها بفرضها بنت
وبنت ابن فاكتر وابن ابن ابن للبنات
النصف ولبنات الابن فاكتر السدس فكلمة
الثلاثين والباقي لابن ابن الابن النازل
فلا يعصمها لما مير بنت ابن وابن ابن لها
الثلاثان والباقي له لما مير بنت وبنت
ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن ابن نازل
للبنات النصف ولبنات الابن السدس فكلمة
الثلاثين والباقي لبنت ابن الابن مع ابنه
ابن ابن الابن المذكور للمذكر مثل حظ الانثيين
وقس على ذلك اخت شقيقة اولاب مع جد

المال

المال بينهما للمذكر مثل حظ الانثيين كما سياتي
ذلك في باب الجد والاخت والاصل في ذلك كله
قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للمذكر مثل
حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا اخوة
رجالا ونسأ فللمذكر مثل حظ الانثيين
وقيل ان الابن على اولاد الصلب مع مكلياته
في باب الجد والاخت ان شاء الله تعالى ولما
انهى الكلام على القسمة الثاني من العصبه
شرع في القسم الثالث وهو العصبه مع
غيره وهو اثنان فقال **والاخوان الشقيقا**
اولاب والمراد الواحدة فاكتر **ان تكن**
اي توجد بناته واحدة او اكثر او بنات
ابن كذلك **فمن** اي الاخوات **معهن** البنات
معصبات بفتح الصاد وهذا معني قول
الفرضيين الاخوات مع البنات عصبات
والاصل في ذلك حديث ابن مسعود
رضي الله عنه السابق في باب السدس
حيث قال وما بقي فالاخت وهذا بشرط
ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها

اخوها في عصبته بالغير لا مع الغير **ثمة**
حيث صارت الاخت الشقيقة عصبته مع
الغير صارت كالاخ الشقيق فتجب الاخوة
للاب ذكور كانوا واناثا ومن بعدهم من العصب
وحيث صارت الاخت للاب عصبته مع الغير
صارت كالاخ للاب فتجب بني الاخوة ومن
بعدهم من العصبان ذكور كانوا واناثا والله اعلم
ولما فهم مما سبق ان جميع الذكور عصبان الا الزوجة
والاخ للام وان جميع النساء صاحبات فرض
الا المعتقة صرح بذلك في النساء بقوله
وليس في النساء كل من طرا بفتح الطاء اي قطعها
وبضمها اي جميعا **عصبته** بنفسها **الا** انثى
التي بنت اي انعمت **بعق الرقبة** الرقيقة من ذكر
او انثى فهي عصبته للعقيق ولكن انثى اليه ينسب
او ولا على تفصيل مذكور في الولا سيأتي بعضه
ان شاء الله تعالى **فتمت الاول** اي في كل اخ لغير
امر كابيه الا في مسایل لا يردون الامر من
الثلاث الى السدس ولا يعصبون اخوانهم
ولا يرثون مع الجد بخلاف ابائهم وابن الاخ

الشقيق

الشقيق يسقط في المسركة وبالاخ للاب وبالاخت
شقيقة كانت اولادها اذا صارت عصبته مع
الغير ولا تجب الاخ للاب بخلاف ابيه وابن الاخ
للاب يسقط بابن الاخ الشقيق وبالاخت
للاب اذا صارت عصبته مع الغير ولا تجب ابن
الشقيق بخلاف ابيه والله اعلم **الثانية**
الورثة اربعة اقسام قسم يرث بالفرض وحده
من الجهة التي يسمى بها وهو سبعة الام وولدها
والجدتان والزوجان وقسم يرث بالتعصيب
وحده كذلك وهم جميع العصبته بالنفس
غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب
اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف و
الثلاثين كما سبق وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتعصيب مرة وتجمع بينهما مرة وهو الاب
والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابن
او ابن ابن وحيث بقي بعد الفرض قدر
السدس او دون السدس او لم يبق شي
ويرث بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث
من ذكر او انثى وتجمع بين الفرض والتعصيب

اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض
 اكثر من السدس وسبقت الاشارة الى ذلك
 والله اعلم **المثال الثاني** قد يجتمع في الشخص
 جهتا تعصيب كانه هو ابن ابن عمه وكا هو
 معتق فيرث باقواهما والا قوي معلوم من
 القاعدتين السابقتين في العصبان وقد
 يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك
 الا في نكاح المجوسي وفي وطى الشبهة فيرث
 باقواهما لا بهما علي الارح والقوة باحدا مو
 ثلاثة الاول ان تحجب احدهما الاخرى
 كبنت هي اخت من ام كان بطا مجوسي امه
 فتلد بنتا ثم يموت عنها فيرث بالبنتية
 الثاني ان تكون احدهما لا تحجب كالم او بنة
 هي اخت من اب كان بطا مجوسي بنته فتلد
 بنتا ثم يموت الصغير عن الكبرى فيرثها
 بالامومة او عكسه فيرثها بالبنتية الثالث
 ان تكون احدهما اقل حجب كجد ام ام
 هي اخت من اب كان بطا مجوسي بنته
 فتلد بنتا ثم يطل الثانية فتلد بنتا ثم

تموت

تموت السفلى عن العليا بعد موت الوسط
 والاب فقرها بالحدودة دون الاختية
 فلو كانت الجهة القوية محبوبة ورثت
 بالضعيفة كان تموت السفلى في المثال
 الاخير عن الوسطى والعليا فيرث العليا
 بالاختية والوسطى بالامومة وقد يجتمع
 في الشخص جهتا فرض وتعصيب كانه عم
 هو اخ لام او زوجه فيرث بهما حيث امكن
 والله اعلم ولم انهي الكلام على العصبان
 لرد في ذلك بيان الحجب مع ان بعضه
 قد سبق في العصبان فقال **باب**
الحجب وهو لغة المنع واصطلاحا
 منع من قارب سبب الارث من الارث
 بالكلية او من او فر حظيه وهو قسمان
 حجب بالاولى وهو الموانع السابقة
 وحجب بالاستحسان وهو المراد عند الاطلاق
 وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان
 حجب نقصان وهو سبعة انواع ذكرتها
 في شرح الترتيب منها الانتقال من فرض

الي فرض اقل منه كحجب الزوج من نصف الي
ربع ويعلم اكثرها مما سبق ومما سياتي
للمتأمل وحجب حرمان وقد سبق بعضه
في العصبان وذكر هنا شيئا منه مقدما
حجب الاصول فقال **والجد محبوب عن**
الميراث بالاب لانه ادلي به وقوله
في احواله اي الاب والجد **الثلاث**
يشير به الي الاحوال الثلاثة التي ذكرتها
من الارث بالفرض او بالتعصيب او بها
وتسقط الجادات من كل جهة اي من جهة
الام او من جهة الاب **بالام** اي التي من جهة
الام فلا دلالة لها بها او اما التي من جهة الاب
فلكون الام اقرب من يرثه بالامومة فانهما
اي ما ذكرته لك **وقس ما اشبهه** بحجب
كل جد قريب كل جد ابعد منه لادلائه
به وحجب الجادات بعضهن بعضا علي
التفصيل السابق وحجب كل من الاب
والجد لجهة التي تدلي به دون غيرها
وهكذا يسقط ابن الابن وبنت الابن

بالابن

٢٨
بالابن وكذا كل ابن ابن وبنت ابن نازلين
بابن ابن اقرب **فلا تتبع** اي تطلب عن هذا
الحكم الصحاحي الجمع عليه **معدلا** اي ميلا الي حكم
باطل بان تورث ابن ابن مع ابن **وتسقط الاخوة**
سوا كانوا اشقا اولاد اولاد وسوا كانوا ذكورا
او اناثا او خناث **بالبنين** والمراد الواحد
فاكثر كما هو معلوم وسيصرح به في بني الابن
وبالاب الادون الاعلى وهو الجد **كما روينا ذلك**
في معني ما ورد في القرآن العزيز فان الكلالة
من لم يخلق ولدا ولا والدا او كمار وينا ما يؤدي
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قوله فما بقي **فلا ولي** رجل ذكر ولا شئ ان كلا
من الابن والاب وكذا ابن الابن ولي من الاخوة
او كمار وينا ذلك عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم
فانه مجمع عليه ولما كان الابن حقيقة خائفا
بابن الصلب وكان ابن الابن كالابن في حجب
الاخوة اجماعا صرح بذلك بقوله **او بني**
البنين كيق كالسوا اي علي حاله
كانوا من قرب او بعد ولما كان من المعلوم انه

ليس المراد بني البنين وكذا بالبنين في
حجب الاخوة الجمع بل الواحد والجماعة في
ذلك سواء صرح بذلك بقوله **سباب**
اي سواء فيه اي الحكم المذكور وهو حجب الاخوة
لهم **الجمع** الصادق باثنين فما زاد **والوحدان**
جمع واحد فلا تظن الجمع شرطا ولما كان الاخوة
للام يجمعون بمن يحجب به الاشتقاو زيادة
علي ذلك صرح بالزيادة بقوله **ويفضل ابن**
الامر وكذلك بنت الابن وهما الاخ والاخت
للام **بالاستط** اي المحجب بالجدة **فالهم** اي ذلك
فهما اصحهما **علي احتياط** وبتين لاهلي شدة
وتردد **وبالبنات** الواحدة فكثر **وبنات الابن**
كذلك كما صرح به بقوله **جمعوا وحدثنا**
من البنات وبنات الابن **فقل لي زديني** من
هذا العلم المتفق عليه ومن غيره فتلخص ان
الاخوة للامر يجمعون بستة بالابن وابن الابن
والبنت وبنت الابن والاب والجدا جماعا لاية
الكلاية الاولى لان الكلاية من لم يخلف ولدا ولا
والدا قيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح

الترتيب

الترتيب لكن خص من الكلاية الامر والجدة فلا
يحببان ولد الامر بالاجماع **شربان الابن**
الواحدة فكثر **يسقطن مني حاز البنات**
الثلثين يافتي والمراد بالفتي هنا المتأمل
للمخاطب المفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه
وعنا بك السابق في بنت وبنت ابن واخت حيث
قال للبنت النصف ولبنت الابن السدس تحمله
الثلثين واخبر ان ذلك بقضا النبي صلى الله عليه
وسلم والفتي في الاصل الشاب او السخي **الا اذا**
عصم من الذكر من ولد الابن وهو القريب
المبارك سواء كان في درجة بنت الابن او انزل
منها لاحتمال جهالة **علي ما ذكرنا** اي الفرضين
وقد امتنع في باب النقص خلاف لابن مسعود
رضي الله عنه حيث جعل الغاضل بعد فرض
البنات للذكر خاصة واسقط بنات الابن
نقطة ما قلناه في بنت الابن مع بنتي
الصلب يجري في كل بنت ابن نازلة مع من
يستغرق الثلثين من بنات الابن العالي
كبت ابن ابن مع بنتي ابن وكبت وبنت

ابن وبنت ابن ابن وكبنت ابن وبنت ابن ابن
 وبنت ابن ابن ابن فلا شيء للثلاث في الصور
 الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل منها
 ابن ابن فيعصبها كما سبقت الاشارة لذلك
 والله اعلم **ومثلها من اي ومثل البنات الاخوات**
اللاتي يدلن بالقرب من الجهات اي جهات
 الاب والامروهن الاخوات الشقيقات **لكن**
اذا اخذن فرضهن وافيا وهو الثلثان بان
 كن ثنتين او اكثر **اسقطن اولاد الاب** وهن
 الاخوات للاب سوا الواحدة والاكثر وفي
 قوله **البواكيا** ايما الي انهن لم يحصل لهن
 الا البكا على الميت فقط **وان يكن اخ له**
 اي وان يكن مع الاخوات اخ للاب **حاضرا** **للاب**
 معهن **عصبهن** واقتسما او اقتسموا الباقي
 بعد الفرض للذكر مثل حظ الانثيين خلافا لابن
 مسعود رضي الله عنه وعنا بكم حيث جعل الباقي
 للاخ للاب دون الاخت وقوله **باطنا وظاهرا**
 فيه ايما الي ان ذلك حكم بالحق لنفوذ ظاهره
 وباطنه ولم كانت الاخوات للاب ليست كنات

الابن

الابن في جميع الاحكام لان بنت الابن يعصبها
 من هو امثل منها اذا لم يكن لها في الثلثين شيء
 ولا كذلك الاخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ
 للاب فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت
 اليه صرح بذلك في ضمن حكم عام فقال
وليس ابن الاخ وابنه وان نزل سوا كانت
 شقيقا ولا اب **بالمعصب من مثله** من بنات
 الاخ لانهن من ذوي الارحام **او فوقه في**
النسب من بنات الاخ كذلك او من الاخوات
 المحتاجات اليه لانه لما لم يعصب من في جهة
 لم يعصب من فوقه بالاولي **فان**
 القريب المبارك هو من لولاه لسقطت الانثى
 التي يعصبها سوا كان اخاها مطلقا وابن عمها
 او امراة منها في اولاد الابن واما القريب
 المشؤم فهو الذي لولاه لورثت ولا يكون
 ذلك الا مساويا للانثى من اخ مطلقا وابن
 عم لبنت الابن وله صور منها زوج وام
 واب وبنت وبنت ابن فللزوجة الربع وللأم
 السدس وللاب السدس وللبنات النصف وللبنت



الابن السادس فتعول المسئلة الخمسة عشر فلو
كان معهم ابن ابن سقط وسقطت معه بنت
الابن لاستغراق الفروض وتكون اذ ذاك عيلة
ليلاثة عشر فلولاه لو رثت كما بينا فهو اخ
مشهور عليها والله اعلم **فاية ثمانية**
المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب
احدا لاحد مانا ولا نقصانا والمحجوب بالشخص
لا يحجب احدا حرمانا وقد يحجب نقصانا
وذلك في مساييل ذكرنا في شرح الترتيب منها
امروا بواحدة كيف كانوا فللام السادس والثاني
للأب ولا شيء للاخوة لحجبهم بالأب والله اعلم
فاية ثالثة المحجب بالوصف يتاخر دخوله
على جميع الورثة والمحجب بالشخص حرمانا
فلا يدخل على ستة وهم الأب والأم والابن
والبنت والزوجه والزوجه وضابطهم
كل من ادلي للميت بنفسه غير المعتق والمعتق
والله اعلم ولما انهي الكلام على العصبات
والحجب وكان من احكام العاصب وان لم يصرح
به لكونه معلوما انه اذا استغرقت الفروض

التركة

٤١
التركة سقط العاصب الا الاخت لغير الامر
في الاكدرية والا اخوة الا شقا في المشتركة
كما اشرت الي ذلك في باب التقصيب وكانت
الاكدرية ستا في باب الجد والاخوة ذكر
هنا المشتركة وعقد لها بابا فقال
باب المشتركة بفتح الراء
ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمهما الله
تعالى اي المشتركة فيها وبكسرهما على نسبة
التشريك اليها مجازا كما ضبطها ابن يونس
وحكي الشيخ ابو حامد المشتركة بتاويد
الشيخ وتسمى بالحارية وبالحجرية وبالتمية
كما سيأتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمشترية
لان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سئل
عنها وهو على المنبر قال ابن المهاجر رحمه الله
وفيه نظر **وان تجوز وجا واما** اوجده
ورثا اي الزوج والأم والجدة فورث الزوج
النصف والأم والجدة السدس واخوة للأم
اثنين فاكثر **حازوا الثلثا واخوة ابسط لام**
واب اي اشتقا ذكرافاكثر ولو كان معه انثى

او اناث **وقد استقر قواي** المذكورون
غير الاشقاء **المال بنزول النصيب** جمع
نصيب فالمسيلة اصلها ستة للزوج النصيب
ثلاثة وللأم والأجددة السدس واحد وللأخوة
للأم الثلث اثنان ومجموع الانصبا ستة فلم يبق
للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى الحكم السابق
انه يسقط لاستغراق الفروض وذلك هو
الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اولا وهو مذهب الامام ابي حنيفة والامام
احمد بن حنبل رحمهما الله تعالى وهو احد
قولين عندنا واحدي الروايتين عن زيد رضي
الله عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه فارد ان يقضي بذلك فقال له
زيد بن ثابت **هيو ابا هور كان حمارا فما**
زادهم الاب الاقربا وقيل قايلا ذلك احد
الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله
عنه **هيه ان ابا نا كان حمارا لي في اليم فلذلك**
سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى له
بالشريك بين الاخوة للام والاشقاء
كانهم

كانهم كلهم اولاد ام بعد ان كان اسقطهم
في العام الماضي فتبين له في ذلك فقال ذلك
علي ما قضينا وهذا علي ما نقضي ووافقه
علي ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد
ابن ثابت رضي الله عنه في شهر الروايتين عنه
وذهب اليه الامام مالك رضي الله عنه وهو
المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله
الذي قطع به اصحاب رضي الله عنهم وهو
الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق
لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
بقوله **فاجعلهم** اي الاخوة الاشقاء والاخوة
للأم **كلهم** اخوة للام **واجعل اباهم حجرا** اي
كحجر ملقي في اليم اي البحر حتي كان الجميع اخوة
للأم بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا
من كل الوجوه كما قال **واقسم على الاخوة** الجميع الاشقاء
والذين لا امر فقط **ثلث التركة** بينهم بالسوية
فلو كان مع الاشقاء فيها اني اخذت كواحد
من المذكور **فهذه المسيلة المشتركة** المشهورة
من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم الى هذا

الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكره من
هذه الأركان الأربعة وهي زوج وذو سدس من
أمر أو جدة وأب أو أكثر من أولاد الأم وعمه شقيق
ومحترز أركانها وتوجيه كل من المذهبين والمعاينة
بما ذكر في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب

تنبيه أغفلت بالنسبة لقسم الثالث بينهم
فقط ليل يرد ما لو كان معهم أخت أو أخوات لأب
فإن من يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يفرض لأن
لأب النصق ونقول لتسعة أو لالأخوات الثلاث
ونقول لعشرة كما توهمه بعضهم وهو توهم باطل
والله أعلم **شرح** المصنف رحمه الله في شيء
من أحكام الجدة والأخوة وفأبوعده السابق فقال
باب الجدة والأخوة أي من الأبوين أو من
الأب فقط سواء كان أحد الصنفين منهما
متفردا عن الآخر أو كافا مجتمعين والمراد الواحد
فاكثر من الذكور أو الإناث أو منهما والمراد أيضا
حكمهم معهم وحكمهم معه أما حكمه متفرد عنهم
وحكمهم متفردين عنه فقد تقدم وأعلم أن الجدة
والأخوة لم يرد شيء فيهم من الكتاب ولا من السنة
وأما

وأما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم
فمذهب الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه
وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة
والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم رحمهم
الله أن الجد كالأب فيجب الأخوة مطلقا وهذا
هو المفتي به عند الحنفية ومذهب الإمام علي بن
إبي طالب رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله
عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنهم يترشون معه
على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب
مع ذكر الأدلة والأجوبة لكل من الفريقين **وقد**
ومذهب الإمام زيد رضي الله عنه هو مذهب
الائمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
رضي الله عنهم وافقه محمد وأبو يوسف والجمهور
رحمهم الله تعالى وهو ما ذكره المصنف حيث قال
ويبتدي الآن بما رآه في الجدة والأخوة
لأن الأم فقط **أذ وعدنا في باب القروى حيث**
قال وحكمهم سيأتي **فالتفخوما قول**
السمعا واسمع سماعهم وأدعان **واجمع** في ذلك

حواشي اي اطراف **الكلمات** جمع كلمة وهي القول
 المفرد **جمعاً** مصدر موكد والمراد انك تصغي لما نورد
 من العبارات في الجد والاخوة وتجمع اول الكلام ولزم
 وتقصيله واجماله وتتم بذلك اهتماما زائدا على
 ان تظفر ببعض المراد وافاقدم هذا الكلام لانه باب
 الجد والاخوة خطر المزام فلقد كان السلف الصالح
 رضي الله عنهم يتوقون الكلام فيه جدا ومن علي رضي
 الله عنه من سره ان يقتحم جرأته فيهم فليقتض
 بين الجد والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 سئلوا عن غصبتكم وان تركوكم من الجد لحياته الله ولا
 بقاءه وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه
 لما طعنه ابو لهو لؤلؤة وحضرة الوفاة قال احفظوا
 عني ثلاثة اشياء لا اقول في الجد شيئا ولا اقول في
 الكلالة شيئا ولا اوتي عليكم احدا اذا تقرر ذلك
 فلنرجع الى كلام المولى رحمه الله وقوله **واعلم بان**
الجد اي مع الاخوة **دو** اي صاحب **احوال** باعتبار
 فباعبار اهل الفرج معهم وجودا وعدما لان
 وباعتبار ماله من المقاسمة والثالث وغيرهما
 خمسة احوال وباعتبار ما يتصور في تلك الاحوال
 الخمسة

قوله اي جميع خبر ثمة وهي الاصل اي من
 تخرج ان يظن اصول جهم وتجارته فانقص
 على الجد بعد المسئلة في الامور اذا اضاق به الجمل
 في النهاية وبيان اخذ من قولهم في الدعاء
 لا جعله الله صفا لاجلها او تقدر يا اخية
 كلمة دم تدم بها العرب اه

الخمس عشرة احوال وباعتبار افراد احد الصنفين
 معه واجتماعهما معه اربعة احوال **النبيل** اي اخبرك
عنهم اي عن تلك الاحوال اما تضر بها واما ضمت
 من تقارب الكلام **علي التزالي** اي ولا يحسب
 الحاجة **يقاسم الاخوة فيهم** اي في تلك الاحوال
 والمراد ان المقاسمة في اعداد تلك الاحوال ومن
 جعلتها المقاسمة المذكورة **اذ المر بعد التسمي**
بالاذي اي بالضرر الحاصل له بالنقص عما سيذكره
 سواء كان معهم صاحب فرض ام لا وبيان ذلك
 انه اما ان لا يكون مع الجد والاخوة صاحب فرض
 واما ان يكون معهم صاحب فرض فان لم يكن معهم
 صاحب فرض فله خير الامر من من المقاسمة ومن
 ثلث جميع المال **فتارة ياخذ ثلثا كاملا ان كان**
بالنسيئة عنه اي عن الثلث **نازلا** وذلك في صور
 غير منحصرة منها جد واخوات واخيت فان لم
 يكن نازلا عنه بان كانت المقاسمة احظ وذلك
 في خمس صور ضابطها ان تكون الاخوة اقل من
 مثليه وهي جد واخ جد واخيت جد واخيتان
 جد وثلاث اخوات جد واخ واخيت او كانت

المقاسمة والثلث سبيان وذلك في ثلاث صور وهي
جد واخوان جد واخي واختان جد واربع اخوات
فانه يقاسم الاخوة اذ ذلك كما علم من كلامه السابق
فظاهر كلامه اختيار التعبير بالمقاسمة حيث استوي
الامران وهو احد اقوال ثلاثة ذكرتها في شرح الترتيب
وهذا كله ان لم يكن **شرا** اي هناك مع الجد
والاخوة **دوسرهم** اي اصحاب فروض من الزوجين
والام والمحدثين والبنت وبنت الابن **فاقنع** **ما**
بإيضاحك الاحكام **عن استغناء** اي طلب الفهم
مني بطلب زيادة الايضاح فاني قد وضعتها
الايضاح المحتاج اليه وسياتي معني القناعة
وشي مما ورد فيها **تنبيه** ما ذكره في المقام
والثلث حالان من الاحوال الخمسة التي اشترت
اليها اول الباب يتي ثلاثة احوال مستذكروها فيما
اذا كان معهم صاحب فرض ويرجع الحالات
كما تقدم الي ثلاثة احوال من عشرة وهي تعيين
المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الامر بين يتي
سبعة يتاتي ان شاء الله تعالى فيما اذا كان معهم
صاحب فرض والله اعلم اذا تقرر ذلك فقد ذكر حكم

ما اذا

ما اذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة احوال
وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال
وهي تركة الاحوال الخمسة بقوله **وتارة ياخذ**
ثلث الباقي بعد ذوي اي اصحاب الفروض جمع
فرض وتقدم تعريفي في باب الفروض وتقدم من
يرث معهم بالفرض انفا **والارزاق** جمع رزق وهو
ما ينتفع به ولو محرما عند اهل السنة والمراد رزق
مخصوص وهو الارث بالفرض ايضاً فهذا هو الحال
الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم مما ذكره
بقوله **هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن** **قال**
اي عن ثلث الباقي **بالمزاحمة** في القسمة لكثرة الا
فان لم تنقصه المقاسمة لكونها احظ من ثلث الباقي
ومن سدس الجميع فهي له او مساوية لهما او لاحدهما
فهي له ايضاً علي ما تقتضيه عبارته سابقا ولاحقا
من معني قوله ذاك الحال الثالث **وتارة ياخذ**
ثلث المال وليس منه نازلا اسما للاحقية **بحال**
من الاحوال فان كان المقاسمة او ثلث الباقي
ينقص فيهما عن السدس فالسدس له فان ساوه
سُلت الباقي فكذلك فعلم مما قررته في كلامه

سبعة احوال وهي اما ان يتعين له ثلث الباقي في
خوام وجد وخمسة اخوة واما ان يتعين له المقاسة
في خوز زوج وجد واخ واما ان يتعين له السدس
في خوز زوج وام وجد واما ان يستوي له المقاسة واخوين
وثلث الباقي في خوام وجد واخوين واما ان
يستوي له المقاسة والسدس في خوز زوج
وجدة وجد واخ واما ان يستوي له السدس
وثلث الباقي في خوز زوج وجد وثلاثة اخوة
واما ان يستوي له الامور الثلاثة في خوز زوج
وجد واخوين فهذه الاحوال السبعة مع ذوي
الفروض تمت بها الاحوال العشرة وحيث لم يتوكل
الامران او الامور الثلاثة في باقي في التعبير الا قول
الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها **فالسبعة**
هذا كله حيث بقي بعد الفروض اكثر من السدس
فان بقي قدر السدس كبنتين وام وجد واخوة
او دون السدس كزوج وبنتين وجد واخوة
او لم يبق شي كبنتين وزوج وام وجد واخوة
فللمجد السدس ويغال او يزداد في العول ان احتيج
الي ذلك ونسقط الاخوة الا الاخوة في الاكدرية
وستاتي

وستاتي وحيث اخذ سدسا عا يلا كله او بعضه
فالسدس اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة كما اشرت
الي ذلك اتقا والله اعلم **وهو اي الجدم مع الام**
من الاخوة **عند القسمة** اي المقاسمة بينه وبينهن
مثل اخ فيما ذكر بقوله **في سهم** من كونه له مثل
حظ الاثنتين **والحكم** من كون الاخت نصيب معه
عصبة بالغير كما اشرت الي ذلك سابقا في باب
التقسيم لا في جميع الاحكام فلهذا قال **الام**
الام فلا يجبرها بانقمامه الي الاخت لانه ليس
بأخ **بل ثلث المال لها** اي الام **بموجبها** كاملا
لانه ليس معها عدد من الاخوة في زوجة وام
وجد واخوة للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا
والباقي بين الجد والاخت مقاسمة له مثلا
مالها وفي المسئلة المسماة بالخرق التخرق اقوال
الصحابة رضي الله عنهم فيها اولان الاقوال
خرقتها بكثرتها وهي ام وجد واخوة للام الثلث
والباقي بين الجد والاخت اثلثا له مثلا مالها
فاصلها ثلاثة وتسع من تسعة للام ثلاثة وللجد
اربعة وللاخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد

ابن ثابت رضي الله تعالى عنه وهو مذهب الايمنة
الثلاثة رضي الله تعالى عنهم واما عند الامام أبي
بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فلام الثلث والباقي
للجد ولا شيء للاخت وهو مذهب الامام أبي حنيفة
رحمة الله تعالى عليه وفيها اقوال كثيرة ذكرتها
مع القابها وهي عشرة وما يتفرع عليها في شرح
في شرح الترتيب وانيت فيه بالعجب العجائب
وجميع ما ذكره من اول الباب الى هنا فيما اذا كان
مع احد الصنفين سواء كان معهم القاص صاحب
فرض ام لا ثم ذكر ما اذا اجتمع معه الصنفان
سواء كان معهم صاحب فرض ام لا وهو باب
المعاداة وبه تم الاحوال الاربعة المسار إليها
سابقا قال **واختب بني الاب** فقط وهم الاخوة
للاب مع الاخوة الاستقاء **الدي** اي عند **الاعداد**
اي عدة الاخوة الاستقاء والاخوة للاب في المقامة
علي الجد لينقص بسبب ذلك نصيبه وذلك
في ثمان وستين مسئلة ذكرتها في شرح الترتيب
والفارضيه **وارفض** اي اترك **بني الام** فقط
وهم الاخوة للام مع **الاجداد** ليجبهم بالجد كما
نقدم

كما تقدم في باب الحجب وانما اعاده هنا استقرا
او لتكملة البيت وليس من هذا الباب **واحكم**
علي الاخوة الاستقاء والاب اي احكم بينهم **بعد**
العد المذكور **حكمك** اي مثل حكمك **فيهم عند**
نقد الجد وذلك انه ان كان في الاستقاء ذكر فلا
شيء للاخوة للاب كجد واخ سقيق واخ لاب
فالاخ السقيق بعد الاخ للاب علي الجد فيستوي
للجد المقاسمة والثلث فاذا اخذ الجد حظه
وهو ثلث المال بقي الثلثان فياخذها **الاخ**
السقيق ولا شيء للاخ للاب وكزوجة وجد
واخ سقيق واخ لاب فللزوجة الربع وبعد
الاخ السقيق الاخ للاب علي الجد فياخذ ايضا
ثلث الباقي لاستوايه مع المقاسمة وهو ربع
ايضه بقي نصف المال ياخذ السقيق ولا
شيء للاخ للاب وان لم يكن في الاستقاء ذكر
فان كانت سققتين فلها الثلثين ولو فضل
شيء لكان للاخوة للاب لكن لا يبقى بعد الثلثين
وحصت الجد والغرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة
للاب مع السققتين في جد وسققتين واخ

لاب يستوي للمجد المقاسمة والثلث فله ثلث المال
 والباقي للشقيقتين لانه ثلثان ولا شيء للاخ
 للاب وان كانت شقيقة واحدة فلها الي النصف
 فان بقي بعد حصته الجدة والفرض ان كان نصف
 المال او اقل فهو للاخت الشقيقة ولا شيء
 للاخوة للاب كزوجة وجد وشقيقة واخوين
 لاب فللزوجة الربع والاحظ للمجد ثلث الباقي
 فيبقى بعد الربع وثلث الباقي نصف المال فتستبد
 به الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وكزوج وجد
 واخت شقيقة واخوين لاب فللزوجة النصف
 ثلثة وللجد السدس او ثلث الباقي سهم من ستة
 ويبقى اثنان من ستة هما اقل من نصف المال
 فهما للشقيقة ولا شيء للاخوين للاب وان بقي
 بعد حصته الجدة والفرض ان كان اكثر من نصف
 المال كان للشقيقة النصف والباقي للاخوة للاب
 وذلك في ست صور على ما ذكرته في شرح الترتيب
 او مماثلة على ما ذكرته في شرح الفارضية تبعا
 لابن الهائم رضي الله عنه وذكرته في شرح الترتيب
 ايضا الخلاف في ان النصف الذي تاخذه هل هو

بالفرض

يستعمل

بالفرض او بالتعصيب فمن الصور التي بقي فيها
 لولد الاب شيء الزيدات الاربع وهي العشرة
 وهي جد وشقيقة واخ لاب والعشر بنية
 وهي جد وشقيقة واختان لاب ومختصرة زيد
 وهي ام وجد وشقيقة واخ واخت لاب وشقيقة
 زيد وهي ام وجد وشقيقة واخوان واخت لاب
 ولما كان من الاحكام السابقة في المجد انه حيث
 بقي بعد الفرض قدر السدس اخذ المجد سقطت
 الاخوة الا لاخت في الاكورية ومنها ان
 لا يفرض للاخت مع الجد في غير مسائل المعادة
 على نزاع فيها الا لاخت في الاكورية وكان من
 احكام العاصب انه اذا استغرقت الفرض
 التركة سقط العاصب الا لاخت في الاكورية
 اعقب باب الجد والاخوة ببيانها لكونها منه
 بقوله **والاخت** شقيقة كانت اولاب **لا فرض**
مع الجد لها اي في غير مسائل المعادة **فيما عدا**
مسئلة كلهما زوج وام وهما اي الزوج والام
تمامها مع الجد والاخت او معهما اي الجد والاخت
 تمامها مع الزوج والام فاركانها ان رغبة

قوله العشرة يكون السنين كما في كلمة
 البولي ويقتصر على عشرة بنات

زوج وام وجد واخت شقيقة اولاد **فاعلم**
فخير امة علامها اي عالمها واتي بصيغة المبالة
لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل العالم مشهور
وتقدم بين مما يدل على فضل العلم والعلماء
في شرح المقدمة وما ورد في فضل العلم
قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد
كفضلي على اذن اكرم ان الله وملائكته واهل
السموات واهل الارضين حتي النملة في جحرها
وحتى الحوت في البحر يصلون علي معلم الناس
الخير رواه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
والطبراني عن ابي امامة رضي الله تعالى عنه
تعرف هذه المسئلة **يا صاحب** بالترجم بالسر
علي لغة من ينتظروا بالضم علي لغة من لا ينتظر
اي يا صاحب **بالاكثر رتبة** لا وجه كثيرة ذكرتها
في شرح الترتيب منها كونه اكدت علي زيد
رضي الله تعالى عنه مذهبه **وهي** اي هذه
الاكثر رتبة بان تعرفها حريته اي حقيقة
بذلك **فكزوج النصف** وللأم الثلث فاصلها
من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ويبقى واحد
وهو

٤٤
وهو قدر السدس في اخذ الجدة فكانت بقية
ما سبق ان تستقطب الاخوة وهو مذهب الكنتية
واما مذهبنا كالمالكية والحنابلة تتبعنا
لزيد رضي الله عنه فهو ما ذكره بقوله
فيفرض النصف لها اي الاخت وهو ثلاثة
من ستة **والسدس له** اي الجدة وهو واحد
من الستة **حتى نقول** المسئلة **بالفروض المجمل**
اي المجتمعة الي تسعة للزوج ثلاثة وللأم
اثنان والجدة واحد والاخت ثلاثة لكن لما
كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها الزادت
علي الجدة رتبة بعد الفرض الي التقصيب
بالجدة فيضم حصته الي حصتها ويتقسمان
الاربعة بينهما اثنان للذكر مثل حظ الانثيين
فلما قال **شريعودان** اي الجدة والاخت
الي المتاسمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
كما مضى في قوله وهو مع الاناث عند التسم
مثل اخ في سهمه والحكم **فاحفظه** اي ما
ذكرته لك فكل حافظ امام **واشكرنا ظمه**
بالدعاه او بذكره بالجمل او بغير ذلك

لانه قد صنع معك معروفا بنظمه لك الاحكام
وسايفرحه الله رحمة واسعة وقد روي الترمذي
وغيره عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه
معروف فقال لنا علمه جزاك الله خيرا فقد بلغ
في الثنا قال الترمذي رحمه الله حديث حسن
غريب وروي البيهقي عن ابي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
من صنع اليه معروف فليكافئه فان لم يستطع
فليذكره فمن ذكره فقد شكره **فائدة** قد قلنا
انه يقسم حصته لخمسة او يقسمها ان ذلك اثلاثا
فمجموع حصتيهما اربعة واذا قسمتها على ثلاثة
عدد روستها كانت غير منقسمة ولا موافقة
فاضرب ثلاثة في تسعة فتصع من سبعة وعشرين
للزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال والام
انسان في ثلاثة ستة هي ثلث الباقي وللجدة وللأخت
اربعة في ثلاثة باثني عشر فلاخت اربعة هي ثلث
باقي الباقي وللجد ثمانية هي الباقي فلهذا يلحق
بها فيقال خلق اربعة من الورثة فوري احدثهم

ثلثا

صلى الله

ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي
الباقي والرابع الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب
شيا من المعاينة بها ومحترز اركانها والاقوال
فيها وغير ذلك فراجع فيه والله اعلم ولما انهي
المصنف رضي الله تعالى عنه الكلام على شي من
المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال
باب الحساب اي حساب الفرائض وهو
تأصيل المسئلة وتفصيلها لاعلم الحساب المعروف
مع انه لا بد من معرفة لمن يريد اتقان علم الفرائض
كما قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه
الله في شرح هذا الكتاب **وان ترد معرفة**
الحساب اي حساب الفرائض المعروف **لتهتدي**
به اي الحساب المذكور **الي الصواب** وهو خلا
الخطا **وتعرف القسمة والتفصيل للتركات بين**
الورثة وتعرف التصحيح والتأصيل للمسائل
فان قسمة التركات تبني على ذلك وتصحيح
المسئلة هو اقل عدد يتأتى منه نصيب واحد
من الورثة صحيحا واصلا هو مخرج فرضها
او فروضها ان كان فيها فرض فاكثر اما اذا تمت

يلزمه

الورثة كلهم عصابة فعدد أصول المسئلة
مع فرض كل ذكر يائنين ان كان فيهم انثى ومنه
نضح ايضا وهذا في غير الولاء اما فيه فان تساوى
فذلك والافعال حسب المصص ولما كان التفرع
مبيها على التاصيل قبله قدم التاصيل فقال **فاستخرج**
الاصول في المسائل التي فيها فرض ولا تكن عن
حفظها اي اصول المسائل **بذاهل** اي متناس
او متشاغل يقال ذهلت الشيء وعنه بالفتح والكسر
تنا سببة او اشتغلت عنه **فانهم** اي اصول
المسائل المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنان
وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر
واربعة وعشرون واما المختلف فيهما فثمانية
عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في باب الجد
والاخوة والراجح انهما اصلان لا تصحيج كما بينت
في حجة ذلك في شرح الترتيب ثم هذه الاصول
السبعة فثمان فتمس بعول وقسم لا بعول وقد
ذكر الاول بقوله **ثلاثة فتمس** اي الاصول المذكورة
وهي الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون
قد تقول وقد لا تقول والعول زيادة في السهام

والنقص في الاقصاء وفي بعض النسخ بدل هذا
البيت قوله هي اذا فصل فيها القول ثلاثة يدخل
فيها العول وما وقع عليه الحل اولى لتقسيمه
بان جملة الاصول سبعة وذكر القسم الثاني
بقوله **وبعدها** اي الثلاثة المذكورة والمراد
بعدها في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين
اربعة تمام وهي الاثنان والثلاثة والاربعة
والثمانية **لا عول بعروها** اي يعتريها اي
يغشاها وينزل بها يقال اعتراني الامر غشيبي
ينزل بي **ولا انشلام** اي كسر وخلل يقال تلم
الشيء تلمّا كسره والشم الحلل من الحايط وغيره
ولما كان العول لكونه يودي الى نقص كل ذي
فرض من فرضه جعله كالحلل الذي يدخل على
المسائل ويعتريها اي ينزل بها وقد بدأ بالمسائل
التي تعول واولها الستة ولها صور تشمل على
مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله **فالسدس**
وحدة كجدة وعمراومع النصق كجدة وبنت
وعمراومع الثلث كام واخوين لام وعمراومع
سدس اخر كجدة واخ لام وعمراومع ثلثين

والنقص

كامر وبنتين وعمر او مع نصف وتلك كامر واخنة
شقيقة واخوين لامر او مع نصف وسدس اخر
كبرت وبنت ابن وامر وعمر او مع نصف وسدس
وسدس ثالث كامر وثلاث اخوات متفرقات او مع
ثلاثين وسدس اخر كامر واخنتين شقيقتين
واخنة لامر **من ستة اشهر يري** جميع هذه
الصور اصلها من ستة لانها مخرج السدس وما
عداه مما ذكر معه مخرجه داخل في الستة فيكون
بها لان المتداخلين يلتقي باكثرهما كما سيأتي
وكذا اذا جمع النصف مع الثلث كزوج وامر وعمر
للمباينة يعني مخرج النصف والثلث ومستخرج
اثنين وثلاثة ما ذكره جميع ما فرضته من
الصور لا حول فيها بل هي في بعض الصور ناقصة
وهي التي ذكرت فيها العمر وفي بعضها عادلة
وهي التي لم اذكره فيها ونسبائي ما فيه العول
ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان الستة قد
تكون من فرض واحد وقد تكون من فرضين
او اكثر كما ظهر لك في التمثيل واما الاثنا عشر
والاربعة والعشرون الاثنيان فلا يكونان الا
من

من فرضين فالكثير وقد ذكر الاثني عشر بقوله
والثلث والرابع كزوجة وامر واخوين لامر وعمر
من اثني عشر لان الثلاثة مخرج الثلث
والاربعة مخرج الربع متباينان ومستخرجهما
اثني عشر وكذا اذا جمع الربع مع الثلثين
كزوجة واخنتين شقيقتين وعمر والربع
مع السدس كزوجة وحنة وعمر وهو معني
قوله في بعض النسخ والسدس والربع من اثني
عشر او الربع مع النصف والسدس كزوج
وبنت وبنت ابن وعمر وفي جميع هذه الصور
هي ناقصة ولا يكون في الاثنا عشر صورة
عادلة اصلا وستاتي الصور التي هي فيها
عائلة ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله
والثمن ان ضم اليه السدس كزوجة وامر وابن
او الثلثان كزوجة وبنتين وابن ابن او النصف
والسدس كزوجة وبنت وبنت ابن وعمر
او الثلثان والسدس كزوجة وبنتين وامر
وعمر **فاصله الصادق فيه الحدس** اي
الظن والتعمين **اربعة يتبعها في النطق بها**

عشر ونايعر فيها اي الاربعة والعشرين المذكورة
الحساب جمع حاسب **اجمعونا** تاكيد وانما كانت
 هذه المسائل من اربعة وعشرين لان مخرج الثمن
 والسدس متوافقان بالنصف وحاصل ضرب
 نصف الثمانية في الستة او نصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس شيء مما ذكر لان
 مخرجه داخل في مخرج السدس واما الثمن والثلاثون
 فخط فلان مخرجهما متباينان ولا يتصور ان
 يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع كما علم
 ان الاربعة والعشرين في جميع هذه الصور
 ناقصة ولا تكون عادلة وسيتاتي الصور التي
 هي فيها عايلة ولما انهي الكلام علي سبي من صور
 الاصول الثلاثة بغير عول شرع في ذكر عولها
 وما يعول اليه كل منها فقال **فهي الثلاثة**
الاصول الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرين
 ان كثرة فروضها حتي تراحمه فيها **تقول** اجماعا
 قبل اظهرها ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف
 في ذلك **فتبلغ الستة** في عولها من سبعة علي
 التوالي **عقد العشرة** فتقول السبعة والثمانية
 والتسعة

وامر

ولتسعة وعشرة والعشرة كما قال الحساب عقد
 مفرد وفي كلامه اي كذلك فتقول السبعة كزوج
 واختين شقيقتين اولاب وهذه هي اول فرضية
 عالته في الاسلام كما قيل ومشيت عليه في
 شرح الترتيب ولثمانية كالمباهلة وهي زوج
 وامر واخت شقيقة اولاب وقيل ايضا انها
 اول فرضية عالته في الاسلام وقيل ان المباهلة
 لقب لكل عايلة ولتسعة كزوج وثلاث اخوات
 متفرقات وكالغرا وهي زوج واختان لام واختان
 ابوين اولاب ولعشرة **في صورة معروفة**
 بين الفرضين **مستترة** بينهم تلعب بام الفروخ
 لكثرة ما فرخت في العول وهي زوج وامر واختان
 لام واختان شقيقتان اولاب وقال بعضهم
 ان ام الفروخ لقب لكل عايلة الي عشرة كزوج
 وامر واخوين لام واخت شقيقة واخت اولاب
وتالحق التي تليها اي تلي الستة في الاثر وهي
الاثنا عشر في العول افراد الي سبع عشر
 فتقول ثلاث عولان علي التوالي افراد لثلاثة
 عشر والخمسة عشر والسبعة عشر فتقول الي



ثلاثة عشر كزوجة واثنين شقيقتين وأمر
والي خمسة عشر كبنيتين وزوج وابوين والي سبعة
عشر كثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لام
وثمان أخوات شقيقات وأولاد فممن سبع عشر امرأة
وعائلة المسيلة لسبعة عشر وإذا كانت الزوجة
فيها سبعة عشر ديناراً أخذت كل امرأة ديناراً
فلذا تكتب بأمر الفروج بالجيم وبأمر الأمل قبالسبعة
عشرية وبالدنيا رية الصغرى **والعدد الثالث**
من الأصول التي تقول هو الأربعة والعشرون
قد يقول بتمنه سبعة وعشرين كالمصرية
وهي زوجة وابوان وبنتان وقد لا يقول كما تقدم
تصويره وكذلك ما قبله من الأصول الإخمين
لكن لما كان هذا الأصل عوله مرة واحدة دون
ما سبق عبر بقدر التي هي للتقليل في المضارة ولذلك
تسمى بالبخيلة لأنها بخلت بالعول وإذا علمت ما
سبق **فاعمل بما أقول** في حكم العول والتقوية
وافده للطلبة فإنه أمر استقر الإجماع وعمل
الفرضيين عليه أو عمل بما قلته لك وما أقول في
هذا الكتاب من المسائل الفقهية وما يتبعها من
الأعمال

24
الأعمال الحسابية فإنه مذهب الإمام زيد بن ثابت
رضي الله عنه ووافقه عليه أكثر الأئمة ولما أنهي
الكلام على الأصول الثلاثة التي تقول شرع في
الأربعة التي لا تقول وأولها الاثنان فقال
والنصف والباقي كزوج أو بنت أو بنت ابن
أو اخت شقيقة أو اخت لاب وعمر فاصلها اثنا
وهي إذا ذاك ناقصة **والنصفان** كزوج واخت
شقيقة وأولاد فاصلها من اثنين وهي إذا ذاك
عائلة وتسمى هاتان المسيلتان بالنصفتين و
اليتيمتين تشبههما بالدرة اليتيمة التي
لا تظير لها لانه ليس في الغرائض مسئلة بورت
فيها نصفان فقط بالعرض الا هاتين المسيلتين
وقوله **اصلهما** أي النصف وما بقي أو النصفان
في حكمه الثابت بين الفرضيين **اثنان** لأن مخرج
النصف من اثنين في الأولي والاثنان مخرج
النصف والنصف في الثانية متماثلان والمتماثلان
يكتفي بأحدهما والاصل الثاني مما لا يقول الثلاثة
وقد ذكره بقوله **والثالث** فقط كام وعمر والثالث
نقط كبنيتين وعمر وهي إذا ذاك فيها ناقصة

والثلث والثلثان كاختين لام واختين شقيقتين
اولاد وهي اذ ذاك عاولة **من ثلاثة يكون اصلها**
لان مخرج الثلث او الثلثين ثلاثة وفي اجتماعها
مخرجاهما ثمانية لان واحداهما ثلاثة هو اصلها
والاصل الثالث مما لا يعول الاربعة وقد ذكره بقوله
والربع فقط كزوجة وعم او زوج وابن او معه
نصف كزوج وبنت وعم او زوجة واخت شقيقة
اولاد وعم او معه ثلث الباقي كزوجة وابوين
من اربعة مسنون من السنن اربع الطريقة والسنة
اي كون الربع من اربعة طريقة مذكورة عند
الحساب في مخارج الكسور وهي ان يخرج الكسر
المفرد سميته الا النصف فمخرجه انسان فالربع
سميته الاربعة فهي مخرجه وان كان مع النصف
فمخرجه داخل في مخرجه وان كان معه ثلث الباقي
فقد ذكرته وجهه في شرح التحفة **والثمن ان**
كان اي وجد وحده كزوجة وابن او كان معه
نصف كزوجة وبنت وعم **فمن ثمانية اصلها**
ولا يكون كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصا
فهذه الاصول الاربعة الاثنان والثلاثة
والاربعة

تسلم

والاربعة والثمانية هي الاصول **الثانية** في الذكر
وهي لا يدخل العول عليها بل اقاملازمة للنقص
وذلك الاربعة والثمانية واما ناقصة او عاولة
وذلك الاثنان والثلاثة لما قدمت الاشارة
لذلك **فاعلم** ما ذكرته لك في اصول المسائل
وغيرها ثم اسلك التصحيح فيها اي في جميع
الاصول المذكورة ان احتاجت اليه علي ملياتي
واقسم اي مضمون ما بين الورقة علي ملياتي
فان تقدم ان الاصلين المختلفين فيهما
هما ثمانية عشر وستة وثلاثون وانها لا يكون
الا في باب الجد والاخوة فاما الثمانية عشر
فاصل كل مسيلة فيها سدن وثلث ما بقي وما
بقي كامر وجد وخمس اخوة لابوين اولاد
واما الستة والثلاثون فاصل كل مسيلة فيها
ربع وسدس وثلث ما بقي وما بقي كزوجة وام
وجد وسبعة اخوة كذلك وذكرته ما يوجد
منه توجيه ذلك في شرح التحفة في
مخارج الكسور والله اعلم ثم اعلم ان المسيلة
قد تصح من اصلها فلا يحتاج العمل وتصحيح

وقد اشار الى ذلك بقوله **وان تكن المسئلة من اصلها ففهم** بان انقسم نصيب كل فريق من اصل المسئلة عايلة او غير عايلة عليهم وذلك في جميع ما ذكرته من الامثلة العايلة وغير العايلة ما عدا المثال الذي مثلت به في اصل ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين السابق **وترك تطويل الحساب** بضرب عدد الفريق او الفرق المتقسم عليهم عليهم في اصلها **ارجح** بترك التقب الذي لا يحتاج اليه **فأخط كل من الورثة سهمه من اصلها مكملا** ان لم تغل **او عايلة من عولها** ان عالت فيكون ناقصا بنسبة ما عالت به الى المسئلة عايلة او غير عايلة كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول وان نسبت في زوج واختين شقيقتين اولاب اصلها ستة اليها ذلك ونقول لسبعة فعالت بواحد فان نسبت الواحد غير عايلة للسبعة كان سبعة ما فنقص من كل من الزوج ما كان ذلك والاختين سبع حصته الاصلية التي كانت له ما نقصه لولا العول وان نسبت الواحد للستة كان سدسا من نصيبه فقد نقص لكل من الزوج والاختين سدس حصته العايلة وقد لا تقص المسئلة من اصلها فمحتاج الي

نصحيح

نصحيح

نصحيح وعمل وقد ذكره بقوله **وان توي السهام** وتسمى الخط والنصيب **ليست تنقسم على ذوي** اي اصحاب الميراث فسمي صحيحة **فانبع** ما رسم من الطرق التي ذكرها الفرضيون **وان** واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق اي بالنظر في الوفق لعلمك تجد بين الروس وسهامها موافقة **والضرب** للوفق على الوجه الاتي فهو اخصر من ضرب الكامل فلا تقول على العدد الكامل في شيء من الاعمال متى وجدت موافقة **يجانبك** **الزلل** اي الخطا صناعة والا فلو ابقيت الموفق على حاله لم ترده الى وفقه ونصرفت فيه بالاعمال الاتية وضربت ما انتهى اليه العمل في اصل المسئلة لصحة من ذلك ايضا لكن يطول ويعسر ويكون من الخطا الصناعي فافهم ذلك فلذا قال **وارد الى الوفق** الفريق الذي **يوافقه** سهامه **واضربه** اي الوفق المذكور ان كان الانكسار على فريق واحد وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل اخر سياتي وقوله **في الاصل** اي للمسئلة غير عايلة او بعوله ان كان

عائلا **فانت** ان فعلت ما ذكر **الحاذق** اي العارف
المتقن او المحكم يقال حذقته بالكسر اي عرفته
واتقنته ويقال حذق العمل بالفتح والكسر حذقا
وحذاقا وحذاقة احكمه وقوله **ان كان جنسا**
واحد او اكثر يشير به الي انك تنظر بين كل فريق
وسهامه فاما ان تباينه سهامه واما ان توافقه
فان بابينته سهامه ابقيته بحاله وان وافقته
سهامه رددته الي وفقه ولا فرق في النظر بين
كل فريق وسهامه بين ان يكون المنكسر عليهم
فريقا واكثر من فريق ثم ان كان المنكسر عليه
فريقا واحدا ضربته او وفقه في اصل المسئلة
كما ذكر وان كان المنكسر عليهم فرقا رددت
الموافق منها لوفقه وابقيت المبين منها بحاله
فيحتاج بعد ذلك لعمل اخر سيأتي في كلامه
فاحفظ ما ذكرته لك **ودع** اي اترك **عناك**
الجدال علي الباطل قال ابن الاثير رحمه الله في
النهاية في معني حديث ما اوتي قوم الجدال
الاضلوا والجدال مقابلة الحججة بالحجة والجدالة
المنظرة والمخاصمة والمراد به في الحديث الجدال

علي

علي الباطل وطلب الغلبة فاما الجدال لاظهار
الحق فان ذلك محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي
هي احسن انتهى وفي مختصر الصحاح القرطبي
رحمه الله جدل بالسرح جدلا احكم الخصومة
وجادله جدالا ومجادلة خاصمة انتهى **والمرأ**
اي الجدال والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله
في مختصر الصحاح ما ربه اماريه مرأجادلة
انتهى وقال المنذري رحمه الله في كتاب التزيين
والتزهيب التزهيب من المرأ والجدال وهو
المخاصمة والمجاجة وطلب التمر بالغلبة والتر
غيب في تركه للمحق والمبطل انتهى فعلمنا ان
الجدال والمرأ مترادفان وان العطف فيهما مطلق
المترادفين وفي الحديث الشريف الوارد عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك
المرأ وهو مبطل بني له بيت في ريعن الجنة
ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها
ومن حسن خلقه بني له بيت في اعلاها رواه
ابوداود والترمذي رحمهما الله عن ابي
امامة رضي الله عنه وريعن الجنة قال المتذري

رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المعجمة
 هو ما حولها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال
 السيوطي رحمه الله من رواية البيهقي رحمه الله عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء وليمازي
 به السفهاء او ليصرف به وجوه الناس اليه فهو
 في النار اذا انقر ذلك فانكسار السهام علي الفريق
 اما ان يكون علي فريق او علي فريقين او علي ثلاثة
 اتفاقا او علي اربعة عندنا كما كخفية والحنابلة
 خلافا للمالكية ولا يتجاوز الانكسار في الفريقين
 ذلك عند الجميع فان كان الانكسار علي فريق
 واحد تطرت بين ذلك الفريق وسهامه فان
 باين الفريق سهامه من رتبة عدد الفريق في
 اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت فاما
 بلغ فمنه نصيب وان وافقه الفريق سهامه فرد
 ذلك الفريق الي وفقه واضرب وفقه في اصل
 المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت فاما بلغ
 فمنه نصيب وذلك كله معني ما قدمه المصنف رحمه
 الله والفريق يسمى ايضا حزبا وحيزا ورؤسا
 وصفا

٥٨
 وصفا والمراد به جماعة استتركوا في فرض او فيما
 بقي بعد الفرض وقد يطلق علي الواحد المنفرد
 ولتمثل لذلك فنقول بنت وعمان اصلها
 اثنان وجزؤ سهمها اثنان للمباينة ونصيب
 من اربعة ام وثلاثة اعمار اصلها ثلاثة
 وجزؤ سهمها ثلاثة للمباينة ونصيب من تسعة
 ام وستة اعمار اصلها ثلاثة وجزؤ سهمها
 ثلاثة ونصيب كالتي قبلها للموافقة زوجة وعمان
 اصلها اربعة وجزؤ سهمها اثنان للمباينة
 ونصيب من ثمانية زوجة وستة اعمار اصلها
 اثنان وجزؤ سهمها ونصيب كالتي قبلها للموافقة بنت
 وام وثلاثة اعمار اصلها ستة وجزؤ سهمها
 ثلاثة للمباينة ونصيب من ثمانية عشر بنت
 وام وستة اعمار اصلها وجزؤ سهمها
 ونصيب كالتي قبلها للموافقة زوج وخمس شقيقا
 اصلها ستة ونقول لسبعة وجزؤ سهمها
 خمسة للمباينة ونصيب من خمسة وثلاثين
 وكذا لو كانت عدة الشقيقات عشرون للموافقة
 زوجة وخمسة بنين او خمسة وثلاثين ابنا

اربعة

اصلها ثمانية وجزوسهمها خمسة وتنفج من اربعين
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية زوج وام
 وثلاثة بنين او احدى وعشرون ابنا اصلها اثنا
 عشر وجزوسهمها ثلاثة للمباينة في الاولى
 والموافقة في الثانية وتنفج من ستة وثلاثين زوجة
 وام وخمس شقيقات او اربعون شقيقة اصلها
 اثنا عشر وتقول الي ثلاثة عشر وجزوسهمها
 خمسة للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية
 وتنفج من خمسة وستين زوجة وام وابنان او اربع
 وثلاثون ابنا اصلها اربعة وعشرون وجزو
 سهمها اثنان للمباينة في الاولى والموافقة في
 الثانية وتنفج من ثمانية واربعين زوجة وابنان
 وثلاث بنات او اربع وعشرون بنتا اصلها
 اربعة وعشرون وتقول الي سبعة وعشرين
 وجزوسهمها ثلاثة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وتنفج من احدى وعشرين ام ووجد سبعة
 اخوة اشقاء اولاد او سبعون اخا كذلك اصلها
 ثمانية عشر على الارح وجزوسهمها سبعة
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتنفج

من مائة
 من مائة

من مائة وستة وعشرين زوجة وام ووجد
 وثلاثة اخوة اشقاء اولاد او ستة كذلك اصلها
 ستة وثلاثون على الارح وجزوسهمها ثلاثة
 للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية وتنفج
 من مائة وثمانية **التي** اذا تأملت هذا
 التمثيل وجدت الانكسار على فريقين واحد يتالي
 في اصل كل من الاصول التسعة وانه في اصل
 اثنين لا يتالي فيه الموافقة بين السهام والروس
 لان الباقي بعد النصف واحد والواحد يتالي
 كل عدد وان النظر بين الروس والسهام بالمباينة
 او الموافقة لا المماثلة والمداخلة ووجه ذلك
 كما ذكرته في شرح الفارضية ان المماثلة بين
 الروس والسهام ليس فيها انكسار والمداخلة
 ان كانت الروس داخلة في السهام فكذلك
 وان كان بالعكس فنظريا اعتبار الموافقة لان
 كل متداخلين متوافقان مع ان ضرب الوفق
 اخصر من ضرب الكل والله اعلم ولما انهي
 الكلام في الانكسار على فريقين **التي** يتكلم في واحد
 الانكسار على فريقين وقياس عليه الانكسار

علي ثلاثة واربعة واعلم قبله ان الفرضيين في
 ذلك نظري في النظر الاول بين كل فريق وسهامه وقد
 قدم المص مع الكلام في الانكسار علي فريق واحد
 فاما ان يوافق كل من الفريقين سهامه واما ان
 يباين كل منهما سهامه واما ان يوافق فريقا
 ويباين الاخر سهامه فهذه ثلاثة احوال فالتب
 فيها المبين بتمامه ووافق الموافقة والنظر الثاني
 بين المبتين بالنسب الرابع وقد ذكره بقوله
وان تترك الكسري اجناس اثنين فاكثر لزم
 يكمل كلامه الابي الجندسين فقط وذكر في اخر
 الباب انه يقاس علي ذلك ما زاد **فانها** اي النسب
 الرابع الموافقة بين المبتين **في الحكم عند**
الناس الفرضيين فهو عام اريد به الخصوص
 كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس
 قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم جحاما وقالوا
 حسبنا الله ونعم الوكيل **تخصر في ربعة**
اقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين
يعرفها الماهر اي الحاذق **في الاحكام** الفرضية
 والحسابية فانها اصل كبير في الفرائض والحساب
 عليه

عليه مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية ثم
 بين الاربعة بقوله **عماثل** اي عدد مماثل لعدد
 غيره فهما مثلا ثلاثان اي متساويتان خمسة وخمسة
من بقية في الذكر عدد **مناسب** لعدد اكثر منه فهما مثلا
 كائنين واربعة قال الشيخ بد الدين سبط المارديني
 رحمه الله وهو ان يكون اقلهما جزءا من اكثرهما اي
 ينسب الي الاكثر بالجزئية كنصفه وثلاثة وعشره
 ونفس ثمنه وهذا هو تعبير للعراقيين من المتقدمين
 والمتأخرين يعبرون عنهما بالمتداخلين انتهى
 وقد ذكرته في شرح التختة في علم الحساب
 ان جزءا الشيء هو كسره الذي اذا سلط عليه
 افناه ومعلوم ان الاصغر داخل في الاكبر
 دون العكس فليس التفاعل فيهما علي باءه ويقال
 ايضا في تعريف المتداخلين هما اللذان يغني
 اصغرهما اكبرهما **وبولي** في الذكر عدد **موفق**
مصاحب لعدد اخر فلها متوافقان ويقال
 لهما مستر كان ايضا وهما اللذان يكون بينهما
 موافقة في جزء من الاجزاء ويقال ايضا المتوقفا
 هما اللذان لا يغني اصغرهما اكبرهما وانما

يغنيها عدد ثالثا رابعة وستة فان الاربعة
 لا تخفى الستة ويعني كل منهما الاثنان فلهذه ثلاثة
 اعداد بينها وبين ثلاثة اخرى هذه النسب السابقة
 ويعبر عنها بالاستزاد **والرابع** العدد **المباين** لعدد
المخالف له فهما متباينان ومتخالفان **بنفسك عن**
تفصيل اي تفصيل النسب الاربع بين هذه
 الاعداد **العارق** اي العالِم بالاعمال الحسابية
 والفرضية وقد اوضحته الكلام فيهما وبيان ما
 نعرف به النسب من الطرق في شرح الترتيب
 اذا علمت النسبة من هذه النسب بين المتبئين
 من روس الفريقين او وفاقهما او روس فريق
 ووقف فريق اخر **فخذ من** العددين المتبئين
المثليين عددا **واحدا** واكتفى به عن الاخرين
 فيكون الماخوذ جزء السهم فاضربه في اصل
 المسئلة ان لم يقبل او في مبلغها بالعول ان
 عالت كما سيأتي **وخذ من** المتبئين **المناسبين**
 اي المتداخلين العدد **الزايدا** اي الاكبر واكتفى
 به عن الاصغر فيكون جزء السهم فاضربه في
 اصل المسئلة ان لم تقبل او مبلغها بالعول ان
 عالت

بيان
 من

عالت كما سيأتي **واضرب** في المتبئين المتوافقين
جميع الوفاق اي الراجع من احد العددين في
 العدد الاخر **الموافق** **واسلك** **بذاك** اي بما
 حصل **انما يح** **الطريق** اي اوضحها فان المنها
 هو الطريق الواضح وذلك بان تضرب ما
 حصل من ضرب وفق احد هاتين كامل الآخر
 في اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت
 لان ذلك جزء السهم كما سيأتي **وخذ جميع**
العدد المباين من المتبئين للآخر **واضربه**
في العدد **الثاني** المباين له فما حصل فهو جزء
 السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تقبل
 وفي مبلغها بالعول ان عالت **ولا تداهن** اي
 لا تضاع قال القرطبي رحمه الله المداهنة والا
 دهان المصانعة وقيل داهنت بمعنى وارتيت
 وادهنت بمعنى غششت **فذاك** اي ما
 حصلت في النسب الاربع وهو احد المثلين
 واكبر المتداخلين ومسطح وفق احد المتوافقين
 في كامل الآخر ومسطح المتباينين **جز** اي حظ
السهم الواحد من اصل المسئلة او مبلغها

بالعول ان عالته من التصحيح ووجه تسميته بذلك
 كما قال ابن الهيثم رحمه الله انه اذا قسم المصحح
 على الاصل تاما او عايدا لا خرج هو لان الحاصل
 من الضرب اذا حصل على احد المضروبين قد
 خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة هو
 نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الاصل
 او المنتهي اليه العول من جملة المقسوم والواحد
 من المقسوم عليه وهو الاصل او المنتهي اليه
 بالعول يسمى سهما والحظ يسمى جزءا فلذلك
 قيل جزء السهم اي حظ الواحد من الاصل
 او المنتهي اليه **فاعلم انه** اي جزء السهم المذكور
واحفظ هديته ان تقل وفي بعض النسخ
 ان تزيغ عنه **واضربه** اي جزء السهم المذكور
في الاصل ان لم يعمل ويعوله ان عال وفي قوله
الذي ناصلا تأكيد لاصالته **واحص** اي اضبط
ما القيم وما تختصلا بالضرب فهو ما يقع منه
 المسئلة **واقسمه** اي ما تحصل وهو ما صحت
 منه المسئلة بين الورثة بوجه من الالوجه
 التي ذكرها الفرضيون وذكرته بعضهم في

شرح

شرح الترتيب منها ان تضرب حصته كل
 فريق من اصل المسئلة في جزء السهم فان كان
 الفريق شخصا واحدا اخذه وان كان جماعة
 فاقسمه على عددهم يخرج ما لكل وارتها
 صحت منه المسئلة **فالقسم اذا صح**
 لانه قد صحت المسئلة بالقواعد السابقة
 وهي قواعد صحيحة **يعرفه الاجم** قال
 القرطبي رحمه الله الاجم الذي لا يفدر على
 الكلام اصلا او الذي لا يفسح ولا يبين
 كلامه والذي في لسانه عجمة وان افصح بالجم
والفصيح البليغ قال القرطبي ايضا فصيح
 بالضم فصاحة صار فصيح اي بليغا انتهى
 واذا فهمت ما ذكر فاعلم ان الانكسار على
 فريقين فيه اثني عشرة صورة وذلك
 لان كل فريق منهما اما ان يباينه سهماه واما
 ان توافقهما واما ان توافق فريقا سهماه
 وتباين فريقا سهماه فهذه ثلاثة احوال
 كما تقدم والمثبتان في تلك الاحوال الثلاثة
 اذا نظرت بينهما بالنسب الاربع فلا يخلو ان



من واحدة منها واربعة في ثلاثة باثني عشر واذا
نظرت باعتبار العول وعدم كانت الصور
اربعة وعشرين واذا نظرت باعتبار الاصول
زادت الصور ثم اعلم ان الانكسار علي فريدين
لا يتالي في اصل اثنين ويتالي فيما عداه من
الاصول اذ انظر ذلك فلنمثل للانكسار علي
فريدين باثني عشر مثالا في ثلاثة اخوة لام
وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزوسهم باثلاثة
للمباينة في المباينة ونصح من تسعة وفي زوجتين
وثمانية اعمام اصلها اربعة وجزوسهم
ثمانية للمداخلة في المباينة ونصح من اثنين وثلاثين
وفي اربع جدات وستة اعمام اصلها ستة وجزوسهم
باثني عشر للموافقة في المباينة ونصح
من اثنين وسبعين وفي اربع زوجات وخمسة
بنين اصلها ثمانية وجزوسهم باثني عشر
للمباينة في المباينة ونصح من مائة وستين
وتسمى صما وكذا كل مسيلة عمتها التباين اي بين
كل فريدين وسهامه وبين الفرق بعضها بعضا
وفي ام واربعة اخوة لام وثمان شقيقات اصلها
سنة

سنة ونقول لسبعة وجزوسهم اثنان للمباينة
في الموافقة ونصح من اربعة عشر ولو كانت الاخوة
لام فيها ثمانية ايضاً كانت مثالا للمداخلة في
الموافقة وكان جزوسهم اربعة ونصح من ثمانية
وعشرين ولو كانت الشقيقات اربعة وعشرين
واولاد الام ثمانية مع الام كانت مثالا للموافقة
في الموافقة وكان جزوسهم باثني عشر ونصح
من اربعة وثمانين وفي زوج واربع اخوة لام
واثني عشرة شقيقة اصلها ستة ونقول
لتسعة وجزوسهم اربعة للمباينة في الموافقة
ونصح من اربعة وخمسين وفي زوجة واربع جدات
وعشرين اصلها اثني عشر ولا عول فيها وجزوسهم
اثنان لان نصيب الجدات وهو اثنان
يوافق عدد هن بالنصف ونصف الاربعة اثنان
ونصيب العمين وهو سبعة تماين لعدد هما واثنا
واثنان تماين لان فيكثني باثنين منها فجزوسهم
كما قلنا ونصح من اربعة وعشرين فهذا
مثال للموافقة المماثل في موافقة احد الصنفين
سهما ومباينة الاخر سهما وفي اربع

زوجات واثنين وثلاثين بنتا وابوين اصلها اربعة
وعشرون وتقول لسبعة وعشرون وجزء ستمها
اربعة للمداخلة في مائة احد الصنفين نصيبه
وموافقة الصنف الاخر نصيبه ونضع من مائة
وثمانية وفي جد وحدثين لا تدلي واحدة منها به
وسنة اخوة اشقا اولاد اصلها ثمانية عشر وجزء
سهمها ستة للمباينة في مائة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الاخر نصيبه ونضع من مائة
وثمانية وفي اربع زوجات واثنين عشر اخا شقيقا
اولاد وجد وام اصلها ستة وثلاثون وجزء
سهمها اثنين عشر للموافقة في مائة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الاخر نصيبه ونضع من اربع مائة
واثنين وثلاثين فعدوا ستون في الاقسام الاثني عشر
بالامثلة مفرقة في جميع اصول المسائل بعول
وبغير عول ما عدا اصل اثنين قال المصنف رحمه
الله تعالى **فهذه** اي الاحكام التي ذكرتها من
الحساب في تاصيل المسئلة وتجميعها وما ينبغي
عليه ذلك وهو النسب بين الاعداد **جمل** يفتح
الميم جمع جملة يسكونها والجملة مرادفة للكلام
عند

عند بعض النحاة واخر منه عند بعضهم **ياتي**
عالي مثالهن اي تلك الجمل **العمل** في الانكسار علي
ثلاثة فرق وعلي اربعة من غير **تقويل** في العمل
بل باختصار **ولا اعتساف** بكسر الهمزة ايم
ركوب خلاف الطريق بل هي علي الطريق المجادة
بين الفرضيين والحساب **فاقنع** من القناعة
وهي الرضي باليسير من العطا من قولهم قنع
بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والاحاديث
في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روي
البيهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال القناعة
كثرة لا يغني وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله
حديث عن من قنع وذل من طمع واما قنع بالفتح
فمعناه سال وقوله **بما بين** بالبناء للمجهول
اي وضح **فهو كما في** اي معن عن غيره **فاي حدة**
في بيان العمل في الانكسار علي ثلاثة فرق
او علي اربعة عند من يتاتي عنده وفي امثلة من
ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار علي ثلاثة
فرق او اربعة فلك نظران كما تقدم في الانكسا

على فريقين اولهما ان تنظر بين كل فريق وسهامه
فاما ان يتباينا واما ان يتوافقا فان يتباينا فابق
ذلك الفريق بتمامه وان ثبت وان توافقا فرد
ذلك الفريق الى وفقه وان ثبت وفقه مكانه ثم
تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك وان ثبت
ذلك الفريق او وفقه ثم تنظر بين الفريق الثاني
وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه كذلك
فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين المبتدئين
بعضها مع بعض فان تماثلت كلها فاكثروا احدها
فهو جزو السهم وان تماثلت كلها فاكبرها
جزو السهم وان تباينت كلها فقسمها بجزو السهم
وان توافقت او اختلفت فاوجه منها طريق
الكوفيين وهي ان تنظر بين مثبتين منها
وتحصل اقل عدد يتقسم على كل منهما فاحصل
فهو جزو السهم فانظر بينه وبين ثالث وحصل
اقل عدد يتقسم على كل منهن وما حصل فانظر
بينه وبين رابع ان حصل اقل عدد يتقسم على
كل منهن فاحصل فهو جزو السهم فاضرب في
اصل المسئلة ان لم تغل او مبلغها بالعول ان
عالت

بيان
تقسيم

عالت فاحصل فهو المطلوب وهو ما تنفع منه المسئلة
فاذا اردت تقسم المصحح فاضرب حصته كل فريق
من اصل المسئلة في جزو السهم وافسهم الحاصل
على ذلك الفريق ان كان متعديا يحصل ما لو احده
من التصحيح وان كان الفريق شئيا واحدا
فما حصل من ضرب حصته في جزو السهم هو
ماله من التصحيح اذا تفر ذلك فليمثل امثلة
من الانكسار على ثلاثة فرق ولا يتاخر ذلك الا
في الاصول الثلاثة التي تقول وفي اصل ستة
وثلاثين وفي خمس جدات وخمسة اخوة لام وخمسة
اعمام اصلها ستة وجزو سهمها خمسة وتنصح
من ثلاثين ولو كانت الاعمام عشرة كان جزو
سهمها عشرة وتنصح من ضعفها وفي جدتين
وثلاثة اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة
وجزو سهمها ثلاثون وتنصح من مائة وعشرين
وهي صما وفي جدتين وعمانية اخوة لام وعمايين
عشر شقيقة اصلها ستة وتقول السبعة
وجزو سهمها ستة وثلاثون وتنصح من مائتين
واثنين وخمسين وفي اربع زوجات

واثنى عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة اصلها
 اثني عشر وتقول لثلاثة عشر وجزوسهمها
 ستة وثلاثون وتضع من اربعماية وثمانية وستين
 وفي اربع زوجات وعشر بنتا واربعين جدة
 وعمر اصلها اربعة وعشرون وجزوسهمها
 عشرون وتضع من اربعماية وثمانين وفي زوجتين
 واربع جدات وجد اي اي اب في الدرجة الرابعة
 حتي لا تعجب واحدة من الجدات وعشرة اخوة
 لاب اصلها ستة وثلاثون وجزوسهمها عشرة
 وتضع من ثمانية وستين فتقسم على ذلك
 ومن الانكسار على اربعة فرق ولا يتاتي ذلك
 الا في اصل اثني عشر وضعفها في زوجتين
 واربع جدات وثمان اخوات لاه وستة عشر
 شقيقة اصلها اثني عشر وتقول السبعة عشر
 وجزوسهمها اثنان وتضع من اربعة وثلاثين
 وفي مسئلة الامتحان وهي اربع زوجات وخمس
 جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها اربعة
 وعشرون وجزوسهمها الف ومايتان وستون
 وتضع من ثلاثين الف ومايتين واربعين عمتي

بها

بها الطلبة فيقال خلق اربع فرق من الورثة كل فريق
 منهم اقل من عشرة ومع ذلك صحت من اكثر
 من ثلاثين الف اما صورتها وتسمى ايضا
 نفس على ذلك والله اعلم ولما اهي الكلام على
 تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع
 في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فالكثير هو
 المسمى بالناسخة فقال **باب الناسخات**
 جميع مناسخة من النسخ وهو لغة الازالة او
 التغيير والنقل وشرعا رفع حكم شرعي بآيات
 اخرى وفي الاصطلاح الفرضيين ان يموت من
 ورثة الميت الاول واحد او اكثر قبل قسمة
 التركة وقد يكون بعض الموتي من ورثة ورثة
 الاول ومناسبة الاصطلاح في اللغوية ظاهر
 اذا تقرر ذلك فتارة يموت من ورثة الاول ميت
 فقط وتارة يموت اكثر وفي الحالتين تارة
 يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فلهذه
 اربعة احوال اقتصر المصنف رحمه الله منها
 على حال واحد فقال **وان يموت من ورثة**
الميت الاول ميت اخر يقع المخا وهو الميت

الثاني قبل **القسم** لتزكية الميت الاول وللممكن
الاختصار **نصحي الحساب** للمسئلة الاولى واعرف
سهم اي الميت الثاني من مصحح المسئلة الاولى
واجعله اي الميت الثاني **مسئلة اخري**
تايت اخري صح للميت الثاني مسئلة **لا قد**
بين التفصيل فيما قدما في باب الحساب
من تفاصيل المسائل وتصححها فاذا عرفت مصحح
الثانية وسهام الميت الثاني من المسئلة الاولى
فاعرض سهام هذا الميت الثاني على مسئلته
فلا يخلو من ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم سهام
الميت الثاني على مسئلته واما ان توافقها واما
ان يتباينها فان انقسمت عليها فلا ضرب
وتصحح المناسخة مما صحت منه الاولى **وان تكن**
سهام الميت الثاني من مسئلة الاولى **ليست**
عليها اي على مسئلة الثاني **تنقسم** فان وافقتها
فارجع الى الوفق اي وفق مسئلة الثاني **بهذا**
اي بالرجوع للوفق في الموافق **قد حكم** اي حكم به
الفرضيون والحساب وبين كيفية النظر في
الموافقة بقوله **انظر** اي الناظر في هذا الكتاب
بين

بين سهام الميت الثاني ومسئلته كما اسلفناه
فان وافقت مسئلة الميت الثاني **السهاما**
اي سهامه **فخذ هديته** وفقها اي وفق المسئلة
الثانية **تماما** فوفقا لمر مقامها بقوله هديت
جملة دعائية معترضة بين الفعل ومنعوله
واضربه اي الوفق المذكور **واضرب جميعها**
اي المسئلة الثانية **في السابقة** اي الاولى **ان لم**
يكن بينهما اي بين المسئلة الثانية وسهام الميت
الثاني من الاولى **موافقة** بل كان بينهما تباین
فقط لما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين
السهام والروس انه لا يتاقي المماثلة ولا المدخلة
لان الثانية هنا كالروس هناك فقد علمت
الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت
الثاني على مسئلته او موافقتها او مباينتها
مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله واذا ضربت
الثانية او وفقها في الاولى فما بلغ منه نصح
المناسخة الجامعة للاولى والثانية فاذا اردت
قسمة هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني
فمن له شيء من الاولى اخذ من مصر وباني كل الثانية

عند التباين اوفي وفقها عند التوافق وقد ذكر
ذلك بقوله **وليس من الاولي في جميع المسئلة**
الثانية يضرب عند التباين اوفي وفقها
عند التوافق **علايه** اي جهرا فاحصل من
الضرب المذكور فمما ولدك الوارث المذكور
صاحب تلك السهام التي ضربتها في الثانية
اوفي وفقها من مصحح المناسخة ومن له شيء من
الثانية اخذ مضر وبافي كل سهام مورثة من
الاولي عند التباين اوفي وفقها عند التوافق
وقد ذكر ذلك بقوله **واسهم المسئلة الاخرى**
وهي الثانية **في السهام** المميت الثاني من
المسئلة الاولي **تضرب** ان لم يكن بين مسئلة
الثاني ويسهامه موافقة بل كانت المباينة
اوفي وفقها تمام ان كانت بينهما موافقة فما
حصل من الضرب في كل من الحالتين فهو حصته
ذلك الوارث في الثانية الذي ضربته سهامه
في تلك السهام اوفي وفقها من مصحح المناسخة
واذا ورث شخص من ميئين فاجمع ماله منهما
والاختبار لصحة المناسخة بان تجمع حصص الورث

فان

فان ساوا مجموعها مصحح المناسخة فهو صحيح
والا فهو غلط فاعده **هذه** الطريقة التي
ذكرها **طريقة المناسخة** التي مات فيها من
ورثة الاول ميت فقط **فارق** اي اصعد
بها اي بهذه الطريقة اي بمعرفتها **رتبة**
اي منزلة **فصل** من قولهم فضل الرجل فضلا
صار ذا فضلا وفضيلة ضد النقص **شأنه**
اي مرتفعة عالية قاله القرطبي رحمه الله
في مختصر الصحاح شمع الجبل شموخا
ارتفع والرجل بانفة تكبر والاني ارتفع كبرا
وانوف شمع وجبال شوامخ انتهى وانتمثل
ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام والتباين
والتوافق فمثال الانقسام امو وابنان مات
احدهما قبل قسمة التركة عن ابنتين وثلث
فالاولي من اثني عشر للامرأتان ولكل
ابن خمسة والثانية من خمسة وسهام الميت
الثاني من الاولي خمسة وخمسة على خمسة
منقسمة فتصح المناسخة كلما من اثني عشر
من غير ضرب للامراتان وللابن الباقي

خمسة ولكل ابن من ابني الثاني اثنان ولبنته
 واحد ومثال المباشرة ان يموت الابن عن ابنتين
 فالاولى من ابني عشر لابن الميت منها خمسة وميثلته
 اثنان وخمسة على اثنين لا تنقسم عليهم لوتباينهما
 فاضرب الاثنين في الاثني عشر فتصح المناصفة
 من اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة فللام من
 الاثني عشر وهي الاولى اثنان في جميع الثانية
 وهو اثنان باربعة فهي لها وللابن المتخلف خمسة
 في جميع الثانية اثنين بعشرة فهي له ولكل ابن
 من ابني الثاني من ميثلته وهي اثنان واحد
 في جميع سهام مورثه اي الابن الميت من الاولى
 وهي خمسة وواحد في خمسة بخمسة فهي مال كل ابن
 منهما اقلهما عشرة كغيرها الذي لم يمت فاذا
 جمعت اربعة خمسة الام وعشرة خمسة
 المتخلف وخمسة وخمسة حصتي ابني الابن الذي مات
 كان المجتمع اربعة وعشرين وهي تصح المناصفة
 فالعمل صحيح ومثال الموافقة بعض صور المسئلة
 المامونية وهي رجل مات وخلق ابوين وابنتين
 فلم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنيتين عن من
 في المسئلة

في المسئلة فالاولى من ستة لكل من الابوين سهم
 ولكل من البنيتين سهمان والثانية فيها حصة ام اب
 وحده ابواب واخت شقيقة اولاد فاصلها ستة
 للحياة سهم وللجد والاخت الخمسة الباقية بينهما
 على ثلاثة لا تنقسم وتباين وحاصل ضرب
 ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومنها نصيب للجد
 ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة فلبنات
 الميثة من الاولى اثنان فاعرضهما على الثمانية عشر
 مصحح الثانية فتجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب
 نصيب الثمانية عشر وهي تسعة في الاولى وهي
 ستة تبلغ اربعة وخمسين ومنها نصيب فمن له
 شيء من الاولى اخذ مضروبا في تسعة وهي
 وفق الثانية ومن له شيء من الثانية اخذ مضروبا
 في واحد وهو وفق سهام الميثة ثانيا فللام
 من الاولى واحد في تسعة بتسعة ولها من الثانية
 يكونها حصة ثلاثة في واحد ثلاثة فاجمع مالها
 يجمع لها اثني عشر وللاب من الاولى واحد في تسعة
 بتسعة وله من الثانية يكونها حصة ثلاثة في
 جد عشرة في واحد عشرة فيجمع له تسعة عشر

وللبنت المتخلفة من الاوليين اثنتان في تسعة بنات
عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختا خمسة
في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة وعشرون
فاذا اجتمعت اثني عشر وتسعة عشر وثلاثة
وعشرين اجتمع اربعة وخمسون وهي ما صحت
منه المسئلة فالعمل صحيح فلو كان الميت الاول
الذي خلق ابوين وابنتين انثى كان الجد في الثانية
ابا اخر فلا يرت وكان في الثانية اربع بنات المال
او الرد على الخلاف المشهور في ذلك بين الائمة
واحتمل كون الاخت في الثانية اختا شقيقة اول
فاختلق الحال باعتبار ذكره الميت الاول وانوته
فلذلك لما سئل امير المؤمنين المامون عنها قال
يحيى ابن اكرم رحمه الله بقوله هلك هالك وخلق
ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى مات الجد
البنين عن الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت
الاول رجل وامرأة فعرف المامون فطنته فقال
له اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه
القضا وسبب سؤاله عن ذلك انه لما اراد ان يولي
قضا البصرة احضره واستحقره لصغر سنه

فانه

فانه كما حكى الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله
كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة فاحس
يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين سلمي فان قصد
علمي لاحاطي وكانوا يماكنون العمال والقضاة
والامراء بالقرابض فقال ما تقول في ابوين وابنتين
لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنين عن الباقيين
وقيل عنهم وعن زوج فاجابه بما سبق فولاه
فاما مضى الى البصرة قاضيا استحقره بشايعها
واستصغروه فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي
فقال سن عتابة ابن اسيد حين ولاده النبي صلى
الله عليه وسلم مكة فلذلك سميت بالمامونية
فينبغي لمن سئل عنها ان يفرض عن الميت الاول
كما فرض عنه يحيى ابن اكرم لاختلاف الحكم كما
اسلفناه واعلم انك لو علمت في المناسخة
كالمسئلة على حديثها بحيث لا تتعلق لواحدة
باخرى لصح لكن يطول وينوء القصد من قسمه
المسائل على حساب واحد **ثم** جميع
ما تقدم فيما اذا مات ميت فقط من ورثة الاول
ولم يكن الاختصار قبل العمال وهو حال من احوال



اربعة سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت
 اكثر من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كانت
 فيهم من هو من ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه
 عشرة ذكرتها في شرح الترتيب اشهرها واعلمها
 ان تحصل جامعة سبيل الميت الاول والثاني
 كما اسلفنا واجعلها اولي بالنسبة للميت الثالث
 ومسيلة الميت الثالث ثمانية بالنسبة لها وانظر
 بينها وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل
 جامعة علي ما يقتضي الحال من انقسام وتوافق
 وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثالث
 اولي ومسيلة الرابع ثمانية واعمل كذلك في خامس
 وسادس وهلم جرا فما بلغ منه تصح مسيلة
 المناسحة الجامعة لسبيل اوليك الاموات وقفل
 لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في
 شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة
 وابوان وابنتان ثم مات الاب عن الباقي واخ
 لا بولين ثم الامر عن الباقي وامر وعمر ثم احدي
 البناتين عن زوج ومن بقي فالمسيلة الاولى
 من سبعة وعشرين ثم مات الاول عن زوجة
 وبنتي

وبنتي ابن واخ فمسيلة من اربع وعشرين
 توافق حظه من الاول والي بالربع فتصحبان من
 مائة واثنين وستين فمن له شيء من الاول ضرب
 في ستة او من الثانية ففي واحد فللزوجة
 ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل بنت
 ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن
 أم وبنتي ابن وعمر فمسيلة من ستة توافق
 حظها من الأوليتين بالثلث فتصح الثلاث
 من ثمانية واربعة وعشرين فمن له شيء من
 الأوليين ضرب في اثنين او من الثالثة في تسعة
 فللزوجة الاولى ستة وثلاثون ولكل بنت مائة
 وثلاثون وللأخ عشرة وللأم الثالثة تسعة
 ولعمرها كذلك ثم ماتت احدي البناتين عن
 زوج وامر واخنة فمسيلة من ثمانية توافق
 حظها بالنصف فتصح الاربعة من التي وما يتفق
 وستة وتسعين فمن له شيء من الثلاث الاول
 ضرب في اربعة او من الرابعة في خمسة وستين
 فللزوجة الاولى اليه هي أم في الرابعة ما يتفق
 واربعة وسبعون وللبنات الباقي سبعة وخمسة

ولاخارجون وللأم الثالثة ستة وثلاثون
 ولعمها كذلك ولزوج الرابعة عايدة وخمسة وستون
 انتهى والحال الثالث والرابع ان يموت بعد ما
 الأول ميت أو أكثر ويمكن الاختصار قبل العمل
 في اختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرح
 الفارضية والترتيب منها ان تختصر ورثة
 من بعد الأول فيمن بقي من ورثة من قبله ويرثون
 كلهم بمطلق العصبية سواء كان معهم من يرث
 من الأول فقط بالفرض أم لا كزوجة وعشرة
 بنين من غيرهما ما توالى كلهم واحد بعد واحد
 حتى بقي مع الزوجة من الأولان فنقد
 كان الأول مات عن زوجة وابنين فتتطفع
 بالاختصار من ستة عشر للزوجة اثنتان
 ولكل ابن سبعة ولو سلكت طريقة المناسحة
 لصحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار
 لما ذكر ولو خلق الأولان فقط من غير زوجة
 فما توالى واحد بعد واحد حتى بقي اثنتان فكانه
 مائة عن اثنتين فقط فتصح من اثنتين **تبيين**
 كما يمكن الاختصار بعد العمل ويسمى اختصار السهام
 وهو

قبل العمل لا يمكن الاختصار
 بعد العمل

وهو ان يوجد بعد تفصيل المسائل في جميع
 الانصبا مشترك فتروح المسيلة وكل نصيب
 الى الوفاة كزوجة وابن وبنت منها فقبل قسمة
 التركة توفيت البنت عمن بقي وهما أمها
 وأخوها فتصح المناسحة من اثنين وسبعين
 للزوجة ستة عشر وللبن ستة وخمسون
 والنصيبان مشتركان بالثمن فتروح المسيلة
 الى ثمنها تسعة وكل نصيب الى ثمنه فيرجع
 نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى
 اثنين وإذا اشتركت الانصبا كلها الانصبا
 منها فلا اختصار ومن اراد المزيد من هذا فعليه
 بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم
 ولما اهي المصنف رحمه الله تعالى الكلام على الارث
 المحقق وما يتبعه شروع في الارث بالتقدير
 والاحتياط وهو انواع فبدأ منها بالخناثي
 المشكل فقال **بأمر** ميراث
الخناثي المشكل والمفقود والحمل والخناثي ما
 ما خوذ من الاختناس وهو التثني والكسر
 او من قولهم خذ الطعام اذا اشتبه امره

فلم يخلص طعمه وهو ادمي له التا الرجل والمرأة او
له ثقبه لا تشبه واحدة منهما والمشكل ما خوذ من
شكل الامر شكولا واشكل النفس والخني ما دام
مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا
ولا زوجة وهو مخصص في اربع جهات البنية والاحوة
والعمومة والولاء والكلام فيه في مقامين احدهما فيما
يتضح به وما لا يتضح ومحل كتب العقدة والثاني
في اريته وارثه من بعده وقد ذكره بقوله **وان يكن**
في مستحق المال من الورثة **خني صحيح** في
الاشكال **بين** اي ظاهر **الاشكال** والمراد كونه
خني مشكلا باق على اشكاله لم يتضح بذكورة
ولا بانوثة **فانقسم** التركة بين الورثة والخني
علي التقدير **الاقل** لكل من الورثة والخني ان
ورثه بتقدير ي الذكورة والانوثة متفاضلا
كأن خني مع ابن واضح فالأقل نصيب الابني
لخني وللواضح كون الخني ذكر فيعطي الخني
الثلث والواضح المصنف ويوقف السدس وكزوج
وامر وخني شقيق فالأضر في حق الخني
ذكورته وفي حق الزوج والامر انوثة **واليقين**

اي

اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو الأقل في السابق
او العدم ان ورثه باحدهما فقط كولد خني
مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولا يعطي
المعتق شيئا لاحتمال ذكورية وكزوج وامر وولدي
ام وخني لا ب فلا يعطي شيئا في الحال لاحتمال
ذكورية فيسقط باستغراق الغرض والأضر
في حق الزوج والامر وولدي الامر انوثة لغولها
اذ ذاك لتسعة واذا عاملت كلا من الخني ومن
معه بالأضر فيوقف المشكوك فيه الى الانضاج او
الصلح بنسأ او تفاضل ولا بد من جريان التواهب
ويغتفر الجمل هنا للضرورة وهذا كله اذا ورت
بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا او باحدهما
فقط كما قدمنا الاشارة لذلك فان ورثتهما
متساويا كولد امر ومعتق فالامر واضح وقوله
تخط جواب الامر **بحق التهمة** اي القسمة الحق
والتيبين اي الواضح الظاهر **فان**
ما قلناه هو المعتمد من مذهب الشافعي وقد
الخفية انه يعامل الخني وحده بالأضر فان كان
الأضر لا شيء فلا يعطي شيئا ولا يوقف شيء

ومذهب المالكية له نصف نصيب ذكواني ان
ورثتهما متفاضلا وان ورثته باحدهما فقط فله
نصف نصيبه وان ورثته بهما متساويا فالامر
واضح ومذهب الحنابلة ان لم ير ج انصاحه فكالمالكية
وان رجي انصاحه فكالتشافعية والله اعلم **فايدة**
ثانية للحنثي خمسة احوال احدها يرث بتقدير
الذكورة والانوثة تعالى السواك ابوين وبنت وولد
ابن حنثي ثانيا بتقدير الذكورة التركبت وولدين
حنثي ثالثا عكسه كزوج وامر وولد اب حنثي
رابعها يرث بتقدير الذكورة فقط كولد اخ حنثي
خامسها عكسه كزوج وشقيقة وولد اب حنثي
والله اعلم **فايدة ثالثة** في حساب ميراث الحنثي
اما على مذهبنا فتصح المسئلة بتقدير ذكورة
فقط وتقدر انوثة فقط ثم تنظر بين المسئلة
بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد يتقسم على
كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو
الجامعة فاقسمها على كل من الحنثي وبقيته الورثة
وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوفى
المشكوك فيه الى البيان او الصلح واما مذهبنا
الحنثية

الحنثية فتصح المسئلة على تقدير الاثر في
حق الحنثي وحده واعطه الاثر وبقيته الورثة
الباقى فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا
واما على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية
العمل فعلى مذهب اهل الاحوال تحصل الجامعة
كما علمت على مذهبنا وتضربها في عدد حالات
الحنثي او احوال الحنثي ثم تقسم على كل حال
فما اجتمع لكل شخص فاعطه من ذلك بمثل نسبة
الواحد لخالاته الحنثي او الحنثي في ابن واضح
وولد حنثي بتقدير الذكورة من اثنين وتقدر
الانوثة من ثلاثة والجامعة بينهما ستة المائة
فتصح عندنا فيعطي المشكل اثنين والواضح
ثلاثة ويوقف سهمهم وعند المالكية تضرب
هذه المسئلة في اثنين حالتي الحنثية فتصح
من اثنين عشر للحنثي بتقدير الذكورة ستة
وتقدر الانوثة اربعة ومجموع الحصتين
عشرة نصفها خمسة فمالي له والواضح بتقدير
ذكورة الحنثي ستة وتقدر انوثة ثمانية
ومجموع الحصتين اربعة عشر نصفها اربعة

فهو له واما عند الحنفية للخنثي الثلث والواضح
الثلثان فتنس على ذلك والله اعلم والانهي الكلام
على الخنثي شرع في المفقود فقال **واعلم على**
المفقود اذا كان من جملة الورثة **حكمة الخنثي**
اي حكمه من معاملة الورثة الحاضرين بالاضحية
في حقهم من تقدير حياته وموته **ذكر اكان او هو انثي**
يعني سوا كان المفقود ذكرا وانثي فمن يرت بكل
من التقديرين واتخاذا رة يعطاه ومن يختار رة
يعطى الاقل ومن لا يرت في احد التقديرين لا يعمل
شيا ويوقف المال او الباقي حتي يظهر الحال بموته
او حياته او يحكم قاض بموته اجتهادا على ما يبينه
وهذا هو الصحيح من مذهبنا وهو قول ابو حنيفة
والشافعي وابن القاسم عن مالك وقول الامام احمد
ومقابل الصحيح عندنا وجهان احدهما يتقدر
موته في حق الجميع فان ظهر خلافه غير الحكم
قال الوبي وهذا المعنى قال محمد بن الحسن الايني
انه جعل القول قول من المال في يده انثي والوجه الثاني
تقدر حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غير الحكم
وهل يؤخذ من الحاضرين كفيلا على هذين الوجهين

لاحتمال

لاحتمال تغيير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه الله فيه
خلاف ذكره في البسيط وقال ايضا واعلم انه اذا
كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على
كل تقدير جاز ان يصطاح الحاضرون عليه كما نقله
السبكي عن ابي منصور انثي **فايد** كيفية حساب
المفقود ان تعلم لكل حال من حالتيه مسئلة وتعلم
اقل عدد ينقسم على كل من المسيلتين فابلق منه
تفهم فاقسم على كل تقدير يظهر الاقل فيعطاه
كل وارث ويوقف المشكوك فيه كما سبق مسئلة زوج
حاضر واختان لاب حاضرتان واخ لاب مفقود
فتقدر موة الاخ تكون المسئلة من سبعة بالعول
وتقدر حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية
والمسيلتان متباينتان ومسطهما ستة وخمسون
فهو الجامعة فالاضر في حق الزوج موة الاخ فله
اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية
والاضر في حق الاختين حياته فلكل منهما سبعة
من ضرب واحد في سبعة فمجموع ما اخذوه ثمانية
وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين الزوج والاختين
والاخ المفقود فان ظهر ميتا مع الزوج حقة جميع

الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة
وللاخ اربعة عشر مسئلة ارجلاب مفقود واخ
شقيق وجد حاضران فان كان الاخ للاب حيا
فللجد الثلث وللشقيق الثلثان لانها من السائل
المعادة فهي من ثلاثة وان كان ميتا فالمال بينهما
بالسوية فتكون من اثنين فيقدر في حق الجد حيا
وفي حق الاخ مائة فالجامعة ستة للمباينة للجد
اثنان وللشقيق ثلاثة ويوق سهم بين الجد
والاخ ولا شيء للمفقود فيه فللاخ والجدان
يصلحان في السهم المذكور كما تقدم نقله عن ابي
منصور والله اعلم **باب ثانيا**
ما تقدم فيها اذا كان المفقود وارثا فان كان وارثا
فحكمه ان يوقف ماله جميعه الى ثبوت مائة بيينة
او حكم قاض بموته اجتهادا عند مضي مدة
لا يعيش مثله اليها في غالب العادة والمشهور
عندنا لا تقدر تلك المدة بل المعتبر غلبة الظن
باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عن مالك وابي
حنيفة رحمهما الله وقيل تقدر تسعين نقله الوقي
عن ابن عبد الحكم وحكي ابن الحاجب رحمه الله فيه
ثلاثة

ثلاثة اقوال آخر ثمانين وتسعين ومائة وفي
رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تقدر تسعين سنة
وفي رواية عنه ايضا مائة وعشرون سنة وفيما
يه من المدة فمن ولادة لامن فقد ورفق الامام احمد
رحمه الله بين من يرجي رجوعه بان كان الغالب
علي سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة او ترة
فيوقف ماله وينتظر به تمام تسعين وان كان
لا يرجي رجوعه بان كان الغالب علي سفره الهلاك
كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا عدوا
ولم يعلم من هلك ممن نجا او خرج من بين اهل
فندق فاذا مضى اربع سنين قسم ماله بين
ورثته حينئذ والله اعلم ولما ابي الكلام علي
المفقود شرع في الحمل فقال **وهكذا حكم حمل**
ذوات ابي صاحباته **الحمل** الذي يرب او يحجب
ولو ببعض التقادير فيعادل الورثة الموجودين
بالاضر من وجوده وعدمه وذكره وانوته
وانفراده وتعدد ووقوف المشكوك فيه الي
الوضع للحمل كله حيا حيا مستقرة او بيان الحال
فلذلك قال المصنف رحمه الله **باب** عمك في التسمية

بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا وطلبوا الحكم
او بعضهم القسمة قبل الوضع **علي البتين والاقل**
فمن تجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا ومن لا
يخلق نصيبه دفع اليه ومن يخلق نصيبه وهو
مقدرا على الاقل وان كان غير مقدرا فلا يعطى شيئا
فعلي هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا يضبط لمقدور
الحمل عندنا علي الاصح وقيل يقدر اربعة ويعامل
بقية الورثة بالاضر بتقدير اربعة ذكورا و
اناثا وهو قول ابي حنيفة واشتهب ورجحه بعض
المالكية رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين
ويعامل الورثة بالاضر بتقدير اربعة ذكورة فيهما
او في احدهما او الانوثة وهو مذهب المالكية
ومحمد والولولوي ومن العلماء من يقدر الحمل واحدا
لان الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير
ذكورته وانوثته وهو قول الليث ابن سعد
وابي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ
الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل الوضع
هو المعتمد عندنا وقال الفقهاء توقف القسمة
الي الوضع مطلقا وهذا هو الارجح من مذهب المالكية

ثم اعلم ان اذا وضعت الحمل ميتا عاذا الموقف
للموجودين وكان الحمل لم يكن ولو كان انفصاليه
ميتا بحناية علي امد توجب الغرة ورثت الغرة
عنه فقط دون الموقف لاجله فيعود لبقية
الورثة وكأنه كالعدم بالنسبة لذلك ايضا
مسألة خلق امته حاملا واخا شقيقا فلا
يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع وبعد
ظهور الحال لا يخفى الحكم **مسألة** خلق ابنا ورجلة
حاملا فلا قسمة عند المالكية الي الوضع وتعطى
الزوجة الثمن عند الامية الثلاثة ولا يعطى
الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند الحنابلة
يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف ثلثاه لانهم
يقدر وثنه باثنين والاضر كونهما ذكورا وعند
الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدر وثنه
واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كفيل الاحمال
ان تضع اكثر **مسألة** خلق زوجة حاملا وابوين
فلا ضر في حق الزوجة والابوين ان يكون الحمل
عددا من الاناث فتعطى الزوجة ثمنها عايلها
والاب سد ساعايلها والامر سد ساعايلها فجميع

من اربعة وعشرين وتقول السبعة وعشرين
فيدفع للزوجة ثلاثة من سبعة وعشرين
وللام اربعة منها وللاب كذلك ويوقف ستة عشر
ومذهب الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية تعطى
الزوجة الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين والام
اربعة منها والاب كذلك ويوقف ثلاثة عشر وعند
المالكية لا قسم الى الوضع **مسئلة** خلق اما
حامل او ابنا فالضر في حق الام كون حملها عددا
فلها السدس وفي حق الاب عدم تعدده فتعطى
سدسا وللاب ثلثين ويوقف سدس ابين الام
والاب فالاشيى للحمل منه وعند الحنابلة كذلك
وعند الحنفية لها ثلث وللاب ثلثان ويوقف منها
كفيل لاحتمال ان تلد عددا من الاخوة وعند المالكية
لا قسم الى الوضع والله اعلم ولما
انتهى الكلام على مسائل الحمل شرع في ميراث الغري
والهدي وخوهم لان في بعض مسائله توقفا الى
البيان او الصالح فقال **باب**
ميراث الغري والهدي وخوهم وقد قدمت
ان شروط الارث ثلاثة يعلم بعضها من ميراث
الغري

الغري وهذا وان بيانها فنقول اعلم ان
شروط الارث ثلاثة احدها ويختص بالقاص
والافتا العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدلالة
التي اجتمع فيها المورث والوارث تفصيلا
فلو شهد شخص عند قاض بان هذا وارثه
فلا يكفي ذلك حتي يبين سبب ارثه تفصيلا
لا خلافا للعالم في الورثة فربما ظن الساهد
من ليس بوارث وارثا الشرط الثاني تحقق
موت المورث كما اذا شوهد ميتا او الحاقه
بالاموات حكما وذلك في المفقود الذي حكم
القاضي بموته اجتهادا كما تقدم في باب المحاقه
بالاموات تقدير ذلك في الجنين الذي انفصل
بحناية علي امه فوجب الغرة اذ لا يورث عنه
غيرها كما تقدم في باب الحمل الشرط الثالث
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة
مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطقت او المحاقه بالاحياء تقدير الحمل انفصل
حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطقت او علمه اذا تقرر ذلك فيتفرع من

الشرطين الاخيرين ما ذكره بقوله **وان يمت**
قوم متوارثون من رجال او نساء او منهما وهو
في الاصل اسم للرجال دونه النساء قال القرطبي
في مختصر الصحاح القوم الرجال دونه النساء
ورمادخل النساء فيه علي وجه التبع وهو المراد
هنا وقوله **بهدم** بسكون الدال الفعل من قوم
هدمت البنيان هدم ما اسقطته وبفتح الدال
اسم للبنائهم هدم وقال القرطبي في مختصر
الصحاح الهدم بالتحريك ما هدم من جوانب
البئر فسقط فيها والهدم بالكسري كسر الظاهر
التوبة البالي **او غرق** في الماء يقال غرق بكسر
الراء في الماء والخبر والشر غرقا بفتحها فهو غرق
وغارق وغرقه بفتح السين غرقا بفتحها فهو غرق
غمسه فيه فهو مغرق وغريق **او امر حادث**
اي نازل قال القرطبي في مختصر الصحاح حدث
الشيء حدثا وحدثا وحدثا نازل واحد
الرجل معروف والحديث ضد القديم انتهى
وفي النهاية لابن الاثير في حديث المدينة
من احديث فيها حدثا او اوي محدثا الحدث

الامر

٧٩
الامر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف
انتهى وقوله **عمر الجميع** اي من القوم المذكورين
ومثل الحادث النازل بهم وقوله **كالحرق** بفتح
الحاء والواو قال الشيخ بوزالدين سبط المارديني
بكسر الحاء المهملة وفتح الواو النار انتهى ووجه
الاول ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث
الفتح دخل مكة وعليه عمامة سودا حرقانية
قال الزمخشري الحرقانية هي التي علي لون ما
احرقته النار كأنها منسوبة بزيادة الالف
والنون الي الحرق بفتح الحاء والواو قد يقال الحرق
بالنار والحرق معالتهى وقال فيها ايضا حرق
النار بالتحريك لجهنم وقد يسكن انتهى اي وان
مات متوارثان فاكثرا بهدم شيى عليهم او غرقهم
او حرقهم او في معركة قتال او اسرا او في غربة
ولم يكن يعلم حال السابق منهم اي لم يعلم
عينه بان علم ان احدهم مات قبل الاخر ان لم يعلم
عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية او علم بانهم
ماتوا معا **فلا تورت زاهقا** منهم **من زاهق**
اخر منهم والزاهق الداهب يقال ذهبت روحه

إذا خرجت وزهقت النفس بالكل بر لغة أي فلا
تورث ميتا منهم من أخرجها فيها إذا علم موته
معا وأما إذا لم يعلم أمانها معا أو مرتبا فعند
زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال مالك والشافعي
وأبو حنيفة رحمهم الله وذكر أن عليا رضي الله
عنه ورث بعضهم من بعض من نال دأوا الحكم
دون طريقها وبه قال أحمد رحمه الله وهذا عند
الحنابلة ما لم يقع التداعي فإن ادعى ورثة كل ميت
تاخر موثرهم ولا يثبت أو تغارضا بينهما
خلق كل على إبطال دعوى صاحبه وحينئذ لا
توارث بينهما فيكون الحكم إذا كان كالمذهب
الأول والمراد بالتلاد ماله الذي بيده والطريق
ما ورثه من الميت الذي معه ويجري الخلاف
المذكور فيما إذا علم السبق ولم يعلم عين
السابق وحيث لم يرث أحدهم من الآخر شيئا
فهم كالأجانب فلذا قال **وعدهم** أي الموتي
بغرق أو نحوه **كانهم أجانب** أي لا قرابة بينهم
ولا غيرها مما يقتضي الارتفاع **فهذا القول**
السديد أي الصواب يقال سدد الشيء سدا إذا

إذا

إذا كان صوابا وأسد الرجل جابا بالصواب
في قول أو فعل ورجل مسدد مؤفقا للصواب
فقوله **الصائب** أي المصيب غير المخطئ
عطف تفسير **فإن** إذا علم موت أحد
المتوارثين بالغرق ونحوه بعد الآخر مينا
ولم ينس قالوا مروا بفتح أن المتأخر يرث
المتقدم إجماعا وإن علم موتهما مرتبا وعين
السابق ثم ينسب وفق الأمر إلى البيان أو
الصالح وبها بين الحالتين تمت أحوال الغرق
الخمس ولما أهي المص رحمه الله الكلام على
ما أراد أن يورده في هذه المنظومة ختمها
بالحمد والصلوة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والدعا كما ابتدأها بذلك
رجا قبول ما بينهما فقال **والحمد لله على التمام**
أي تمام الكتاب أي الكمال **حمدك كثيرا** أي
كأن في الدوام أي البقاء أي حمدا كثيرا دائما
والحمد على النعمة هو الشكر في اللغة وشكر
النعمة واجب بالشرع **واسأله العفو** أي ترك

المواخذة صفحا وكرها **عن التفسير** اي التواني
في الامور **وخير ما نامل** اي نرجو في **المصير**
اي المرجع والمراد به يوم القيامة يوم يرجع الخلق
فيه الي الله تعالى قال الله تعالى اليه مرجعكم
جميعا **وعن** اي ستر ما كان من الذنوب
فلا يظهرها بالعقاب عليها والذنوب جمع
ذنب وهو الجرم **وستر** اي تغطية ما شان
اي فتح من الشين وهو القبح من العيوب
جمع عيب وهو النقص **وافضل الصلاة**
والتسليم علي النبي المصطفى اي المختار
من الخلق ليدعوهم الي دين الاسلام
والمصطفى من الصفوة وهي الخوص فابدية
التاطا **الكريم** بفتح الكاف قال العلامة
سبط المارديني علي الافصح ويجوز كسرها
وهو تقيض اللبيم انتهى وهو الجواد
والجامع لانواع الخير والشرف والفضائل
او الصفوة **محمد** صلي الله عليه وسلم **خير**
الانام الخلق **العاقب** اي الذي لا يني بعد
قال

قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية في اسما
النبي صلي الله عليه وسلم العاقب هو اخر الانبياء
والعاقب والعقوبة الذي يخلق من كان قبله
والله الغر يضم الغين المعجمة الاشرف
ذوي اي اصحاب **الناقب** الفاخرة والناقب
جمع منقبة وهي صند المثلية وجمعها
مثالب وهي العيوب **وصحبه الافاضل**
من فضل الرجل صار ذا فضل وفضيلة
صند النقص **الاخيار** جمع خيرة يشدد
ويخفف من الخير صند الشر والاخيار
خلاف الاشترار والخير الفاضل من كل شيء
السادة جمع سيد اي شريف من قولهم
ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو
سيد والجمع سادة **الاماجد** جمع ماجد
وهو الكامل في الشرف من قولهم مجد الرجل
مجد شرف بكرم الافعال **الابرار** جمع
بر يقال بريرة فلانا بالسريرة بفتح الـ
وضم الواو فانا بريرة وبار وقال ابن تيمية
الاثير في النهاية يقال بريرة فهو بار
وجمع بريرة وجمع البر ابرار وهو كثير

ما يخص بالاوليا والزهاد والعباد الهتي وهذا
اخر ما شروحنابه كلام المؤلف رحمه الله **ولفهم**
هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ابوابه **الباب**
الاول في الرد وذوي الارحام وفيه فصول
الفصل الاول في الخلاف فيما نعتد الخفية
والخنا بلة اذا كانت الورثة اصحاب فروض لا تستحق
فيرد الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ما عدا
الزوجين فانه لا يرد عليهم فان لم يكن ورثة
من المجمع علي ارحام او كان له احد الزوجين وكان
له احد من ذوي الارحام فماله في الاولي والفاضل
بعد فرض الزوجية في الثانية لذوي الارحام
وسياقي تعريفهم وعند المالكية اذا لم يخلف ورثة
من المجمع علي ارحام او خلف ذافرض لا يستغرق فماله
او الفاضل بعد الفروض لبيت المال سواء انتظم
امر لا وما عندنا معاشرة الشافعية فاصل بين
المذهب كذهب المالكية والمفتي به من مذهبنا
الذي افتي به المتأخرون من الشافعية وهو
المذهب انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون
الامام غير عادل القول بالرد علي اهل الفروض

غير

غير الزوجين ما فضل عن فروضهم الذي منها
فرض احد الزوجين بالنسبة وسياقي كيفية
فان لم يكن احد من اهل الفروض الذي يرد عليهم
فماله او الفاضل بعد فرض احد الزوجين لذوي
الارحام علي كل باب وان انتظم امر بيت المال
فالمال له دون الرد وذوي الارحام **الفصل**
الثاني في الرد وهو ضد العول فهو زيادة
في انصاف الورثة ونقصان في السهام وقد مرنا انه
لا يرد علي الزوجين فان لم يكن هناك احد الزوجين
فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كام او ولدا
فله المال فرضا ورثا او كان من يرد عليه صنف واحد
كاولاد امار وجدات فاصل المسئلة من عدد هم
كالعصبة او كان من يرد عليه صنفين فالتزجعة
فروضهم من اصل المسئلة لتلك الفروض فالمجمع
اصل المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل
مسئلة تلك الفروض كانه لم يكن واعلم ان
مسائل الرد التي ليس فيها احد الزوجين كلها
مقتطعة من سنة وانها قد تحتاج لتصحيح وان
كان هناك احد الزوجين فخذله فرضه من مخرج

فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين او اربعة
او ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان كان
من يرد عليه شخصا واحدا او صنفوا واحدا فاصل
مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد عليه
اكثر من صنف فاعرض على مسئلته الباقي من مخرج
فرض الزوجية فان القسم مخرج فرض الزوجية
اصل مسئلة الرد كزوجية وام وولديها وان لم
ينقسم ضربت مسئلة من يرد عليه مخرج فرض
الزوجية لانه لا يكون الامباين فما بلغ فهو اصل
لمسئلة الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها
احد الزوجين لتصحح ايضا اذا تعذر ذلك
فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين
ام لا ثمانية اصول اثنان كجد واخل وام وكزوج
واخر ثلاثة كام وولديها وخمسة كام وشقيقة
وثمانية كزوجية وبنت وستة عشر كزوجية
وشقيقة واخنة لاب واثنان وثلاثون كزوجية
وبنت وبنت ابن واربعون كزوجية وبنت وبنت
ابن وحنة **الفصل الثالث** في ذوي الارحام وهم
كل قريب غير من تقدم من المجمع على اركانهم وان كثروا
يرجعون

واحدة كانت وام وكزوج
وام وولديها وخمسة كام وشقيقة
وام وولديها وخمسة كام وشقيقة

يرجعون الى اربعة اصناف الاول من ينتمي الى الميت
وهو اولاد البنات واولاد بنات الابن وان ترلوا البنات
من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد والحداث الساقطة
وان علوا الثالثة من ينتمي الي ابوي الميت وهم
اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة
للأم ومن يدلي بهم وان ترلوا الرابع من ينتمي
الي اجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات
مطلقا وبنات الاعمام مطلقا والحوالة
مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان ترلوا
اذا علمت ذلك فلا خلاف عند من ورث
ذوي الارحام ان من انقرض من هؤلاء جميع
المال وانما يظهر الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك
مذاهب ابي ثلاثة مذهب بعضها ومالته يجر منها
مذهبان احدهما مذهب اهل التنزيل وهو
الافقيس الاصح عند السافعية وهو مذهب
الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم منزلة المدي
به الا الاخوال والخالات فمنزلة الام والاعمام
للأم والعمات بمنزلة الاب على الارجح فان سبق
احد الي وارثه قدم مطلقا وان استووا في السبق

الى الوارث قد كان الميت خالق من يدلون به وتقسيم
 المال او الباقي بعد فرض الزوجية بينهم كانهم موجودون
 فمن عجب لا يشي لمن يدلي به وما اصاب كل واحد
 قسم على من تر له متولدة كانت مات وخلفهم الاولاد
 ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية
 كما هو مع ان ولد الام لومات وخلف اولاد ذكور
 واناثا فيقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
 والا الخال والخالة للام فيقسم بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين مع انه لومات الام وخلفهم كانوا
 اخواتها لامها فلا تفضل بينهم وعند الحنابلة وهم
 من المتزولين ايضا انه اذا كان الذكر والانثى من جهة
 واحدة في درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية
 لا يفضل ذكر اعلى انثى والمذهب الثاني مذهب
 اهل القرابة وهو مذهب الحنفية وبه قطع
 البخاري والمتولي من اصحابنا وهم يعقدون الاقرب
 فالاقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم تقديم
 الصنف الاول على الثاني والثاني على الثالث والثالث
 على الرابع فما دام احد منهم من الفروع فلا شيء
 لواحد من الاصول وما دام احد منهم من الاصول
 فلا شيء

فلا شيء لاولاد الاخوات وبنات الاخوة وبني الاخوة
 للام وما دام احد من هؤلاء فلا شيء للاخوال
 والعلمات والاعمام للام وبنات الاعمام ومن يدلي
 بهم وعن ابي حنيفة رحمه الله رواية بتقديم
 الصنف الثاني على الاول وقدم ابو يوسف ومحمد
 الصنف الثالث على الثاني ومتي كان اثنان فاكتر
 من صنف واحد من الاصناف الاربعة ففي ذلك
 على مذهب تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية وقد ذكرت
 اهل التتبع طرفا منه في كتابنا شرح الترتيب **الامثلة**
 بنت بنت ابن وابن بنت بنت المال للاولي سبها
 للوارثة ابو امر وامر ابيه ام المال للاولي سبها
 للوارثة بنت بنت ابن وابن وبنت من بنت ابن لغيره
 نصف المال للاولي ونصفه بين الاخوين اثنان
 عندنا وانصافا عند الحنابلة ابن وبنت اخ لام
 المال بينهما انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت
 اخ لا يوين وبنت اخ لاب وبنت اخ لام المال
 للاولي والثالثة على ستة للتالفة سهم وللأولي
 خمسة اسهم ولا شيء للتالفة ثلاثة اخوال متفرقين
 للخال من الام السادس والخال من الابوين الباقي

وسقط الاخر ثلاث حالات متفرقات المال بينهما على
خمسة للثبوت ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين
واحد ثلاثة احوال متفرقين وثلاث حالات كذلك
للخال والخال من الام التلت اثلاثا عندنا وانصافا
عند الخالبة والباقي للخال والخال من الابوين كذلك
عندنا وعند الخالبة ولا شيء للخال والخال من الاب
ثلاث عمات متفرقات المال بينهما كالحالات ثلاث
بنات اعمام متفرقات المال لبنات الشقيق وحدها
لسبقها للوارث مع حجب العم الشقيق العم للاب
بنات اخ لام مع بنت عم شقيق اولاب للاولي
السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
وثلاث عمات كذلك التلت للحالات على خمسة
والثلثان للعمات كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب
ها فيه كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
في الولاء وفيه فصلان **الفصل الاول** في سببه
وهو زوال الملك عن رقيق فمن اعتق عبدا
منجزا او بصفة او دبره او استولدها فاعتق
بالموت او اعتق عليه بالكتابة او الخمس من ماله اعتق
عبد علي مال فاجابه او اعتق نصيبه من مشترك

فسري

فسري او ملك قريبه فعق عليه ثبت له الولاء عليه
والعصبة المتعصبين بانفسهم ولو اختلف بينهما
وان لم يرته في صورة الاختلاف والولاء النسب
لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به وكما
ثبتت الولاء على العتيق الذكر والانثى ثبتت على
اولاده **باب الثالث** واحفاده وعلي عتيقه وعلي
عتيق عتيقه وانما ثبتت على فرع العتيق بشرطين
احدهما انه لا يحسن ثوق ذلك الفرع فان كان رقيقا
وعتق فولاه لمعتقه وعصبة من بعده فان لم
يوجدوا قبلت المال ولا ولا عليه لعق الاصول
السطر الثاني في ثبوت الولاء للموالي الام وهو ان
لا يكون الاب حرا الاصل على الصحيح واما عكسه
وهو ان يكون الاب عتيقا والام حرة الاصل
فصل يكون عليه الولاء للموالي الاب لان ينسب اليه
اولا تغليب الحرية كعكسه الصحيح الاول
قال الامام النووي رحمه الله في الروضة فرع من ماله
رقيق وعتق فلا ولا عليه لعق ابيه وامه ومباير
اصوله كما سبق سوا وجدوا في الحال ام لا فالمباير
اعتاقه ولا وله لمعتقه ثم لعصبة فاما اذا كان

حر الاصل وابواه عتيقان او ابوه عتيق قولاه
لموالي ابويه وان كان الاب رقيقا والام معتقة قالوا
لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد ورثة معتق
الام وان عتيق الاب في حياة الولد انجر الوالدين
موالي الامالي موالي الاب ولو مات الاب رقيقا
وعتيق الجد انجر من موالي الامالي موالي الجد ولو
عتق الجد والاب رقيق في انجره الي موالي الجد
وجهان اصحهما انجر فان عتيق الاب بعد ذلك
انجر من موالي الجد الي موالي الاب والثاني لا ينجر
فعلي هذا لو مات الاب بعد عتيق الجد في انجره
الي موالي الجد وجهان اصحهما عند الشيخ الي
علي لا ينجر وفتح البغوي بالانجر اقلعت
الانجر ارقوي والله اعلم انتهى **الفصل الثاني**
في حكم الاولاد له احكام منها الارث وهو المقصود
هنا فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسبه ولا
نكاح فماله لمعتق فان كان له صاحب فرض لا يستحق
فالباقي لمعتقه فان لم يكن المعتق حيا في الصورة
ورثه العتيق اقرب عصبات المعتق بالنفس
لا بالغير ولا مع الغير ولا ذوا فرض فان لم يكن

المعتق

17
للمعتق عصبة بالنفس فلمعتق المعتق فان لم
يجده فلمعصبات معتق المعتق كذلك فان لم يجد
فلمعتق معتق المعتق ثم لعصباته وهكذا ولا
ميراث لمعتق عصبات المعتق الا لمعتق ابويه
او جده ولا لعصبة عصبة المعتق اذا لم يكن
عصبة للمعتق كما اذا تزوجت امرأة من غير
قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم مات
عتيقها عن ابن عمر ولدها المذكور فقط
فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان عصبة
لابنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط المازني
رحمه الله في شرح كسنى الغوامض انه نازع بعض
معاصريه فيها واطال الكلام فيها اذا علمت
ذلك فقد ذكر الاصحاب رحمهم الله ضابطا
لمن يرث من عصبة المعتق اذا لم يكن المعتق
حيا فقالوا هو ذكر يكون عصبة وارثا للمعتق
لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفة نه
العتيق وخرجوا على ذلك مسأئل منها ان
لا يرث امرأة بولا الغير اصلا وانما يرث بالمباة
فلهما علي عتيقها الاولاد وعلي اولاده واحفاده

وعتقة كالرجل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر
العصبات ومنها الواعق عبد او مائة عن اثنين
فاته احدها عن ابن ثمر مائة العتيق وخلق ابن
معتقه وابن ابنه ورثة ابن المعتق دون ابن ابنه
ومنها الومان المعتق عن ثلاث بنين فاته احدهم
عن ابن واخر عن اربعة واخر عن خمسة فلو مات
العتيق ورثوه اعشارا بالسوية ومنها
لواعق مسلم عبد او كافرا ومائة عن اثنين مسلم
وكافر ثم مات العتيق فميراثه للابن الكافر لانه
الذي يرثه المعتق بصفة الكفر ولو اسلم
العتيق ثم مات فميراثه للابن المسلم ولو سلم
الابن الكافر ثم مات العتيق مسلما فالميراث
بينهما وهذه المسائل تتخرج ايضا على ان
الولا يورث به ولا يورث **فرعان**
احدهما الذين يرتون بالولا من عصبة المعتق
يترتبون ترتيب عصبات النسب لكن الاظهر
ان اخا المعتق وابن اخيه يقدمان على جده
الثاني لو اشترت امرأة اباهما فعتق عليها
ثم اعتق الاب عبد او مائة عتقة بعد
والمعتق

والمعتق عصبة بالنسب فميراثه العتيق
له دون البنت لانها معتقة المعتق فتوخر
عن عصبة النسب وهذه قيل اخطا فيها
اربعة قاض غير المتفقة فتسمى مسئلة
القضاة وصور بعضهم مسئلة القضاة
بما لو اشترى ابن وابنة اباهما فعتق عليهما
ثم اعتق عبد او مائة العتيق بعد موته
الاب عنهما فميراثه للابن دون البنت
لانه عصبة المعتق بالنسب وغلط فيها
اربعة مائة قاض فقالوا ارث العتيق بينهما
وفي الولا مباحث كثيرة ذكرت اكثرها في
شرح الترتيب **الباب الثالث**
في قسمة التركة وهي التركة المقسومة
بالذات من علم الفرائض وما تقدمت فوسيلة
لها وهي مبينة على الاربعة اعداد المتكلمة
التي هي اصل كثير لاستخراج المجهولات
وهي مذكورة في كتب الحساب وذلك
ان نسبة الكل وارث من تصحيح المسئلة
الى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة

الى التركة اذا تقدر ذلك فتارة تكون التركة مما
 لا يمكن قسمته كالعقار والجو فان تقدر تلك
 النسبة تكون حصته من ذلك المورثه فتارة
 يعبر المعنى عنها بالتزاريط وتارة يعبر عنها
 بالكسور المشهورة فهو مخير والاولى مواعاة
 عرف ذلك البلد ولوجع بينهما كان يقول مثلا
 للام السدس رجة قراريط لكان اولي وتارة تكون
 التركة مما يمكن قسمته كالنقد او مما يقدر بالوزن
 او الكيل او العدد او ثمن او قيمة ها لا يمكن قسمته
 او اريد قسمته ما يمكن قسمته او مالا يمكن بالتزاريط
 فيقدر مخرج القيراط وهو اربعة وعشرون كتركة
 مقدارها اربعة وعشرون دينارا مثلا ففي هذه
 الصور كلها ان كانت التركة مماثلة للتفصيل
 فالامر واضح لا يحتاج لعمل كزوجية وبنية وابوين
 والتركة عبد مثلا او اربعة وعشرون دينارا
 فتصح المسئلة من اصلها اربعة وعشرون للزوجة
 ثلاثة والبنية اثنا عشر والام اربعة وللاب خمسة
 ومخرج القيراط هو التركة مساو لكل منهما للتفصيل
 فللزوجة ثلاثة واربط من العبد او ثلاثة دنائير
 والبنية

يط

والبنية اثنا عشر قيراطا من العبد او اثني عشر
 دينارا وللام اربعة قراريط من العبد او اربعة دنائير
 وللاب خمسة قراريط من العبد او خمسة دنائير
 وان كانت التركة غير مساوية لمصالح المسئلة
 ففي قسمته التركة خمسة اوجه بل اكثر الوجه
 الاول وهو الاكثر ان تقرب نصيب كل وارث
 من التصحيح في التركة او مخرج القيراط وتقسيم
 المحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث
 ففي المباهلة وهي زوج وامر واخت شقيقة
 او لاب لو كانت التركة عتارا او اربعة وعشرين
 دينارا فاصل المسئلة ستة وتكون الثمانية
 ومنها تصحح كما تقدم فاضرب للزوج ثلاثة في
 اربعة وعشرين فخرج القيراط او عدد الدناير
 يحصل اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية
 فللزوج تسعة قراريط في العقار او تسعة
 دنائير وللأخت كذلك واضرب للام اثنين
 في الاربعة وعشرين واقسم المحاصل
 وهو ثمانية واربعون على الثمانية يخرج لها
 ستة قراريط في العقار او ستة دنائير ومنها

وهو اصل الاوجه وهو اعمها فتعالنا فيه فيما لا يمكن
قسمته ايضاً ان تنسب كل حصته من المصحح اليه
وتأخذ من التركة او تخرج القيراط بملك النسبة
في المثال المذكور ان تنسب الزوج حصته وهي
ثلاثة الى الثمانية مصحح المسئلة تكن ربعاً وثماناً
فله ربع الاربعة والعشرين ومنها وذلك تسعة
قراريطا ودنانيرا وان شئت قلت له ربع التركة
ومنها وللأخت كذلك وانسب للام حصتها
وهي اثنان للثمانية تكن ربعاً فله ربع الاربعة
والعشرين ستة دنانيرا وقراريطا وان شئت
قلت لهما ربع التركة ومن اراد معرفة بقية الاوجه
مع زيادة فعلية يكتبنا شرح الترتيب فقد
انبت فيه من ذلك بالعجب العجائب والله اعلم

الباب الرابع في المسائل المتعلقة بالملقات

وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان وشميان
بالعريتين ايضاً والنصفيتان والباهلة
والمشركة والأكورية والديارية الصغرى
وامر الغروخ والغراو المنبرية والتميلة
والمامونية ومسئلة الامتحان والقلم والخرقاء

والعشرية

والعشرية والعشرية ومختصرة زير
وتسعينية زير رضي الله عنه ومسئلة القضا
ومنها الناقضة وهي زوج وام وولداها
ومنها الديارية الكبرى وهي زوجة وبنات
وام واثنان عشر اخا واختكاهم لابن والتركه
فيها ستمائة دينار فخص الأخت دينار واحد
وتسمى بالعامرية وبالساكنية وبالركابية
ومنها امر البنات وهي ثلاث زوجات
واربع اخوات لامر وثمانى اخوات لابوين
اولا به اصلها اثنان عشر وتقول خمسة عشر
ومنها الدفانة وساذكرها في المعاياة ومنها
عند المالكية ملقبات ثلاث وهي المالكية
وشبه المالكية وعقرب تحت طوبة فالمالكية
زوج وام ووجد واخوة لامر واخوة لاب فلا
شيء للاخوة الجميع عند المالكية والباقي
بعد فرض الزوج والام المجد وحده وعندنا
للزوج النصف وللأم السدس والمجد السدس
لأنه لاحظ للاخوة للاب الباقي ولا شيء للاخوة
للأم اتفاقاً وشبه المالكية هي هذه اذا كانت

وهي التي
تقتضيه
البنات

بدل الاخوة للاب اخوة اشقا والحكم فيها عندنا
 وعندهم كالحكم في المالكية فترت الاخوة الاشقا
 عندنا الباقية بعد فرض الزوج والامر والجدة ولا
 شيء للاخوة جميعا من الصنفين عند المالكية
 وعقرت تحت طوبة هي زوج وام واخنة من امر
 اقربة الاخنة للام بنتت في عند المالكية في
 الانكار من ستة وفي الاقرار من اثني عشر للبنت
 منها ستة وللعصبة واحد والمجموع سبعة
 فيقسم عليهم فانصيب الاخنة للامر وهو واحد
 فلا يصح فنضرب السبعة في الستة تبلغ اثني
 واربعين للزوج واحد وعشرون وللأم اربعة
 عشر وللبنات المقر بهما ستة وللعصبة واحد
 ولا شيء للاخنة للام وانما لقيت بذلك لعقلة
 من تلق عليه عما اقرب به للعصبة قال امام الحرمين
 رحمه الله في النهاية وقد اكثر الفرضيون في
 الملقبات ولا نهاية لها جدا ولا حتم لابوابها
 انتهى والله اعلم **الباب الخامس في**
متشابه النسب **والغاز** وهو باب واسع
 وفيه فصلان **الفصل الاول** في متشابه

النسب



النسب فمن ذلك رجلان كل منهما عم الآخر
 صورتهما رجلان تزوج كل منهما ام الآخر فاولدها
 ابنا فكل من ابنيهما عم الآخر لانهما رجلان
 كل منهما خال الآخر صورتهما ان ينكح كل من رجلين
 بنته الآخر فيولد لكل منهما ابن فكل من الابنين
 خال الآخر وفي ترتيبه المجموع سبعة قال
 الشيخ صياحي يا خالي صورته ان اخا زيد
 من امه تزوج باخنة زيد من ابيه او بالعكس
 فاولدها ولدا فزيد عمه وخاله انتهى وقيل
 فيها نظما يا من يسؤاله يعني قل خالي كثر صاغي
 وقال الشيخ زكريا رحمه الله في آخر شرح
 الفصول الكبير رجلان كل منهما ابن خال
 الآخر صورتهما ان ينكح كل من رجلين اخت
 الآخر فيولد لكل منهما ابن امرأتان التقتا
 برجلين فقالتا مرحبا بابنينا وزوجينا
 وابني زوجينا صورتهما رجلان تزوج كل
 منهما ام الآخر وهي من المساييل التي ستيل
 عنها ابو يوسف ومحمد الشافعي ومجلس
 الرئيس رحمهما الله تعالى فاجابهما بذلك

والله اعلم **الفصل الثاني في الغار وهي**
 كثيرة تكاد تخرج عن الحصر فمن ذلك رجل
 له خال وعمر فورثة الخال دون العمر وهو ان يكون
 الخال ابن اخي الميت وصورة ثمان ينكح امرأة
 ويتزوج ابنة امها فولد لكل منهما ابن فابن الاب
 عمر ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب فلو كان
 ابن الاب عن ابن الابن وعن عمر ايضا فقد
 خلق خاله الذي هو ابن اخيه وعمه فاما مال
 لابن اخيه دون عمه ومن ذلك حبلى رأت
 قوما يقتسمون ما لافقالت لا نجعلوا قاي
 حبلى ان ولدته ذكر الميراث وان ولدته
 انثى ورثت فالحبلى زوجة الابن والورثة
 الظاهرون زوج وابوان وبنت فلو
 قالتان ولدته ذكر اورثت ورثت وان
 ولدته انثى لم يرثت ولم يرث فهي بنت ابن
 الميت وزوجة ابن ابن له اخرو هناك
 بنتا صلب ومن ذلك زوجان اخذوا
 المال واخرات تلقبه صورته ابوان
 وبنت ابن في نكاح ابن ابن اخر ومن ذلك

رجل

رجل وبنته ورثا ما لانصفين صورته
 ماتت عن زوج هو ابن عمر وبنت منه ومن
 ذلك امرأة ورثت اربعة اخوة اسقا واحدا
 بعد واحد فحصل لها نصف اموالهم كم مال
 كل واحد منهم **الجواب** هم
 اربعة اخوة اسقا لاول ثلاثة وللرابع
 درهم واحد فلما مات الاول اصابها منه ثمان
 درهمان ولكل اخ درهمان فصار للثاني
 ثمانية وللثالث خمسة وللرابع ثلاثة ثم
 مات الثاني عن ثمانية فاصابها منه درهمان
 فصار لها اربعة والياقي لاخويه فصار للثالث
 ثمانية وللرابع ستة ثم مات الثالث عن
 ثمانية فاصابها درهمان فصار لها ستة
 والياقي لاخيه فصار له اثني عشر فلما
 مات عنها اصابها ثمانية فصار لها
 تسعة وهي نصف مجموع اموالهم ولقيت
 بالدفانة كما اسرته الي ذلك في الملقبات
 لان المرأة دفنت جميع ازواجها ونظمتها

بعضهم فقال

ثمانية وللثاني ستة
 وللثالث ثلاثة

وَوَارِثَةٌ بَعْلًا وَتُعَلِّمُ بَعْلَهُ وَيُعَلِّمُ أَهْلَهُمْ ذَوِي الْجَانِحِينَ
فَكَانَ لَهَا مِنْ تِسْمَةِ الْمَالِ بَقِيعَةٌ بِذَلِكَ يَقْبَضُ الْحَاكِمُ الْمُنْتَكِرُ
وَمَاجَا وَرَثَتُ فِي مَالٍ بَعْلٍ سَهْمًا مَهْمَا
إِذَا مَا تَرَ بَعْلًا فِي الْوَرَاثَةِ يَرْهَقُ
وَمِنْ ذَلِكَ امْرَأَةٌ تَزُوجُ رُبْعَ أَرْبَعَةٍ أَوْ رَاجِعَ فَوَرِثَتْ
مِنْ مَالِ كُلِّ مِنْهُمْ بَقِيعَةَ الْجَوَابِ عَنْ هَذِهِ
امْرَأَةٌ وَرِثَتْ هِيَ وَأَخُوهَا أَرْبَعَةَ أَعْبَادٍ
فَاعْتَقَاهُمْ بِشَرِّ تَزْوَاجِهِمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ
عَلَى التَّعَاقُبِ وَمَاتُوا أَجْمَعًا فَلَهَا مِنْ مَالِ كُلِّ
وَاحِدٍ الرُّبْعُ بِالنِّكَاحِ وَثُلُثُ الْبَاقِي بِالْوَلَا
فِيهِمْ يَمْلِكُ لَهَا نِصْفُ الْمَالِ وَفِيهَا يَقُولُ الشَّاعِرُ
وَمَا ذَاتُ صَبِيرٍ عَلَى النَّيَّابَاتِ
تَزُوجُهَا تَقْرَأُ رُبْعَهُ
فَتَحْزَنُ مِنْ مَالِ كُلِّ امْرَأَةٍ لَعْمَكِ سَطْرٍ الَّذِي جَمَعَهُ
وَمَا ظَلَمَتْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَغْيِرُ
وَلَا رَكْبَتٍ مَقْطَعَهُ
وَمِنْ ذَلِكَ صَبِيحٌ قَالَ لِمَرِيضٍ أَوْعَى فَقَالَ أَنَا
بِرِثِّي أَنْتَ وَأَخْوَالُكَ وَعَمَلُكَ وَأَبْوَالُكَ وَعَمَّاكَ
فَالصَّبِيحُ أَخُو الْمَرِيضِ لَامَهُ وَأَبْنُ عَمِّهِ وَأَخُوهُ

أَخَا

أَخُو الْمَرِيضِ لَامَهُ وَأَبْوَاهُ عَمُّ الْمَرِيضِ وَامَّةُ
وَعَمَّاهُ عَمُّ الْمَرِيضِ فَالْحَاصِلُ ثَلَاثَةُ أَخَوَاتٍ
لَامَ وَأُمُّ ثَلَاثَةِ أَعْمَامٍ وَلَوْ قَالَ بِرِثِّي زَوْجَتُكَ
وَبَنَاتُكَ وَأَخْتَاكَ وَعَمَّتَاكَ وَخَالَاتُكَ فَرُوجَتَا
الصَّبِيحِ أُمُّ الْمَرِيضِ وَأَخْتُهُ لَأَبِيهِ وَبَقِيعَتَا
الصَّبِيحِ أَخْتَا الْمَرِيضِ لَامَهُ وَأَخْتَا الصَّبِيحِ
لَأُمِّهِ أَخْتَا الْمَرِيضِ لَأَبِيهِ وَعَمَّتَا الصَّبِيحِ
أَحَدُهُمَا لَأَبٍ وَالْآخَرُ لَأُمٍّ وَخَالَاتُهَا كَذَلِكَ
وَأَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ الْمَرِيضِ فَالْحَاصِلُ
أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ وَأَخْتَانِ لَامَ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ
لَأُمِّهِ تَعَالَى عَمَلُهُ وَمَنْ أَرَادَ الْمَزِيدَ مِنْ
هَذَا مَعَ الْقَتَجْرِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا
وَمَا يَخْتِجُ إِلَيْهِ مِنَ الْحِسَابِ وَالذُّوْرِيَّاتِ
فِي الْأَقَارِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ بَكَاةُ
سُجْرَةِ التَّرْتِيبِ يَنْطَفِرُ عَمَّا تَرَى
فَإِنَّ كِتَابَ بَغْيَانِي عَنْ كُتُبٍ كَثِيرَةٍ فِي ذَلِكَ
وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ أَنْ أُبْرِّدَهُ فِي هَذَا الشَّرْحِ
الْمُبَارَكِ جَعَلَهُ اللَّهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ
الْكَرِيمِ وَعَصْمِي وَفَارِسِي مِنَ الشَّيْطَانِ

الرجيم وأسأله المنع به لي ولو الذي ولاؤادي
ولجميع المسلمين في الدنيا والآخرة آمين
قال ذلك وكتبه مولفه الفقير عبد الله بن
الشيخ العلامة المرحوم الشيخ بها الدين
محمد بن الشيخ الصالح عبد الله بن الشيخ
الصالح سبيدي على العمى التمهيد شبيه
بالنفسوري السافعي القرصي الخطيب
بالمجامع الأزهر عفر الله له ولو الذي
ولاؤه ولطف به ونظمه الحمد لله رب
العالمين وكان الفراغ من كتابة
هذا الشرح العظيم يوم الجمعة
المبارك ثاني يوم مضي من
شهر جماد الثاني الذي هو من
شهور الف ومائتين وستة
عليه الفقير محمد
السعداوي
السافعي
عفر له
أمين

